کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: شرح ...

مؤلف

موضوع

ف ۷۴۷۳

شمارهٔ دفتر: ۲۸۰۱۳

۱۰۶۲۶

خطی - فهرست شده

۷۴۷۳

بازدید شد

۲۳۰
۴۳۰
۶۹۰
۹۲۰
۹۸۹

157

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

شرح جامی

۷۴۷۳

خطی . فهرست شده

۷۴۷۳

بازدید شد

لما فيهما من التأثير في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع لكثرته بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلمة بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا تنافي بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية فيقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بان يراد الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب او اضرب اذ لم يلفظ به الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيما يتلفظ به الانسان ... وكذا كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع اعني الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء

کتابخانه مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه بهذا جمع التاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعل جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس كالكتب السلف حتى يصدر به على سنتهم ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون ابتر او اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فينبغي ان يعرفهما ليكون بحثه عن احوالهما على بصيرة وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح سميا بهما

الاول فهم منه الشئ الثاني فيل يخرج عنه
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا
فقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم
وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى المقصد
فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى لما كان المعنى ماخوذا في
الوضع فذكر المعنى يغنيه مبتنى على تجريده عنه فخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبعض
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان
يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمعنى
قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الفاظ الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرد
كان او مركبا بل بازاء المفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الكلام
باشال القياس الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة

وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي
الموضوع له في التحقيق مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه
ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد وليس الامر كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما في
مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه
على جزء معناه ولا يرجح من بطلان نكتة في ايراد احد الوصفين مجرورا
والآخر مرفوعا او كان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد
حيث اتى بصيغة المعنى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده
رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول
بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة
الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلاما مثل زيد قائم
او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري ومسالها
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد مثل عبد الله علما واخلافيه
انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
في مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واخلافيه

فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون شي بحيث يفهم منه شي
آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لا
مكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف
اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة للمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على
معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان
تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى
يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما
يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى
كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا
القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب
مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع
كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من صفتها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة

الثلاثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها
يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما يدل على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الاسم ماخوذ من السمو
هو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون
اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام
الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم
به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف
ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع
عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هيهنا الا المعرف الجامع المانع
ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي كون كل واحدة منهما في

فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من
الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة
يقينا وكل المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية
وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد
خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وتقيد
المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية ومنهما اسناد يفيد
المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه
فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب
ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا يشعر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده
بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به حتى يصدق الجملة

على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض
الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح
يكون الكلام عند المص ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك
اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن
اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان
التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا
يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل
وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان
مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من
تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل على معنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص
في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره

اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا
قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك
قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا
وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه
تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
اليه لتدل على متعلقه هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث
هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى
غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيكون مستقلا
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل
بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منهما
ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها
وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره واذا عرفت

لا من حيث هو هو وهو معنى تام بالسير من البصرة الى الكوفة
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه

فيستقل

معنى غير المستقل بالمفهومية

هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته
في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي
عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر
من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى [illegible] على
ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
لهذا جزم المصنف رحمه الله برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل
حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو
وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها [illegible] مستقلة
بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لازمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من
غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة بانه يستعمل لها مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لا يفهم الغرض منها الا بذكرها
[illegible] لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في
حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك
المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه اخرجه بقوله غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم

ولهذا جزم ابن الحاجب في شرح الايضاح للمفصل بارجاع الضمير الى المعنى حيث قال الاسم كلمة دلت على معنى في نفسه

قوله اي غير مقترن صفة بعد صفة الاولى نفسه والثاني غير مقترن للمعنى

قوله او عن المصادر الاصلية التي يعني او عن معنى المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر المتخذة ان اسما منقولة عن معانيها التي تعبر بهذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل تمام الاول

وباشتمالها الفعل والمراد بعدم الاقتران ان لا يكون بحسب الوضع الاول
فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير
صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن
الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها دالا
على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة
عن الزمان نحو عسى وكاد فانها تقترن معناها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين
معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين في ضمنها اذ لا يقدح
في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين
ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم
اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته فقال ومن خواصه
جمعها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبنى التبعيض على ان ما ذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة
لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب
بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال
دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل

فقد نسب الى انها آل كهل وهل والهمزة الى انها همزة القطع وحذفت
زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص
دخول حرف التعريف بالاسم لانه للتعيين المعنى المستقل بالمفهومية
الذي يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور
لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف
الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم
فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص
بما لا يختص به الاصل اعني الفعل او تزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء
في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر
وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم
به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر
وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء
مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها

انما قدم بيان المعرب على الاعراب لان المعرب محل والاعراب حال فلا بد للحال من المحل
وانما قدم المعرب على المبني لان المعرب وجودي والمبني عدمي ولفظ الوجود اشرف من العدم

الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا
ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص و
التخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد
يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال انها
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني
الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب الذي هو من قسم الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم و
هؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس مركبا كالاسماء
من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بمبني
الاصل كما يجيء في باب انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل
الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس التركيب

غير مشابه بمبني الاصل

في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب فالمعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة بمجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب
بعد التركيب هو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجوب الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل
المص عما هو مشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف
العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان تعرف به احوال اواخر
الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منه فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب
ان يعرف مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا في
كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به توجب ان يعرف
اولا انه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما
عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص والمراد من جملة احكام المعرب
واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف
الذي هو اخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما
او كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل

اذا فلا علة في العدول عن ان يحمل بعض منها على البعض الآخر
وانما خصصنا الاختلاف بما يكون في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا او اني ضارب زيدا فان العامل في زيد
في هذه الصور تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ
آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فان هذه فتى وفتحا ونصبا تعذر ... اعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة
او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت
باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او جمعا فانه لا اختلاف
للعوامل فيه ولا اختلاف في آخره حقيقة بل حكما فان فتحة احمد
في حالة النصب علامة النصب وفي حالة الجر علامة الجر وكذا الحال في التثنية
والجمع فكان المعرب في هذه الصور تختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا تركب
بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ما اشد تركيبا
... الاعراب بل هناك صلوح الاعراب بعد دخول العوامل قلت
هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر لم يدخل احد
الحكمين في الآخر فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر جميعها
فيكون هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون

ح تعريف الاعراب

من خواصه الشاملة الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره
اي آخر المعرب من حيث هو معرب لفظا او تقديرا به اي بتلك
الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد
العامل والمقتضي ولو اطلقت على عمومها خرجا بايراد الباء السببية
من قوله به فان الظاهر من الباء السببية القريبة والعامل والمقتضي من
الاسباب البعيدة وبقيد المعرب خرج حركة نحو غلامي لان غلامي معرب
على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث
انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب
لفظا وتقديرا لكن المص اراد ان ينبه على كيفية الاختلاف وضع الاعراب
فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى
حيث قال وليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد والكلام في
ليدل متعلق بما خرج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد من الفهم غاية البعد فالاولى ان يتعلق بقوله
اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة اي المتعاقبة
عليه اي على المعرب على تعين بمثل صيغ الورود
المستحيل الانتقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
بمعنى اخذه هذا مرة وهذا مرة واحد بعد واحد على سبيل التناوب والبدلية لا على
سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب
... ينبغي ان يكون علاماتها ايضا
كذلك فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب

علامة دالة على تلك المعاني وذلك بحسب اواخر المعرب لاختلاف تلك
المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على الصفة ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن
الدال عليه ... فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية ... او افسدت على ان يكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الخفاء ... والتباس بعض المعاني
ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على
الحركات البنائية اصطلاحا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل
في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او
حكما ليشتمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب
حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او
حكما ليشتمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة
كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج
الى الحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص
الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه
واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها
خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له والعامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى

المقتضي اي معنى من المعاني المتواردة على المعرب المقتضية للاعراب
ففي جاءني زيد جاء عامل او به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل او به حصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل او به
حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وكان غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن الواو
فيه ولم يكن غير منصرف كرجال ... فالاعراب في
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا
اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فقوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على
الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت
طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف
والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا اما ان النصب فيه تابع للجر ... على وتيرة الاصل
الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر ...

جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما [illegible]
نحو جاءني أحمد ورأيت أحمد ومررت بأحمد أخوك وأبوك وحموك
بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف
إلا إليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي تستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والأفعال القبيحة وهذه الأسماء [illegible]
[illegible] وفوك وهو أجوف واوي لأنه [illegible] إذ أصله فوه
وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو إذ أصله ذوو وإنما
ذكر ذو مال بالاسم الظاهر دون الكاف لأنه لا يضاف إلا إلى الأسماء
الأجناس فإعراب هذه الأسماء الستة بالواو رفعا والألف
نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة إذ مصغرتها
معربة بالحركات نحو جاءني أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك
وموحدة إذ المثنى والجمع منها معربة بإعراب التثنية والجمع وإنما
لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة ومضافة لأنها إذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة أصلا فإعرابها بالحركات نحو جاءني
أخ ورأيت أخا ومررت بأخ فينبغي أن يكون مضافة ولكن إلى
غير المتكلم لأنها إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فإعرابها كإعراب الأسماء
المضافة إليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال [illegible]
إضافتها بكونها إلى الكاف وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف
لأنهم لما جعلوا إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف أرادوا أن
يجعلوا إعراب بعض الآحاد كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد [illegible]

وحياة فقرة تامة وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة لأن إعراب كل من المثنى و
الجمع [illegible] بجعل في مقابلة كل إعراب اسما وإنما اختاروا هذه الأسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن التعدد ولوجود
حرف صالح للإعراب في أواخرها [illegible]
الأسماء [illegible] وهو مما لم يسمع فيها من العرب
إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا أي حال كون كلا وكلتا
مضافا إلى مضمر وإنما قيد بذلك لأن كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات ومعناه يقتضي الإعراب
بالحروف فروعي كلا الاعتبارين فإذا أضيف إلى المظهر
الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل وأعرب بالحركة
التي هي الأصل لكن يكون حركاته تقديرية لأن آخره ألف يسقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين و
مررت بكلا الرجلين وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع روعي
جانب معناه الذي هو الفرع وأعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف
بكونه مضافا إلى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فإن هذه الألفاظ
وإن كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فإعرا
بها بالألف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا [illegible] جمع
المذكر السالم والمراد به ما يسمى اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه نحو سنين وأرضين مما لم يكن واحده مذكرا لجمع بالواو

والنون والحق وهو الوجه ولا عبرة بلفظ عشرون واخواتها
اى نظائرها الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة
والا لصح جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة عشرات
واطلاق ثمانين على التسعة لانها ثلث ثلثات وعلى
هذا القياس البواقى وانما هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا
تغيير فيها بالواو والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى آخرهما
حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فاستحسن ان يجعل ذلك
الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرع ولان الاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل لكل
واحد منهما تلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب
فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير
المرفوع للتثنية نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجمع لانه
الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا الجر
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف
وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى

علامات التقدير

والتقديرى الذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق لكن التقديرى
اقل اشارة اليه لانه لم يمثل له فقال التقدير اى تقدير
الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى
ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يقبل الحرف الذى هو محل الاعراب
بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب
بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى فانه لما اشتغل ما قبل ياء
المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعده ... فذهب البعض الى
ان مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير حقيقى مطلقا اى فى الاحوال
الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل
عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل
ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة
ولكن يكون ظهورها فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء
مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة
النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمى
عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب

للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقديرا الاعراب
في نحو مسلمي لما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلمون سقطت النون بالاضافة فاجتمع الواو
والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في
الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب بحالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فانه
لا مانع لانحصار الياء من حيث هما فان الياء المدغم فيها ياء ويكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم
ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب
عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا فصار تقديريا
واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرنا
فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف
واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم يوجد فيه علتان
مؤثرتان باجتماعهما ويستجمع شرائطهما فيه اثنتان من تسع كما يذكر من
علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك العلل التسع تقوم هذه العلة
الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة
لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من
هذه الامور وذلك المجموع ∴ عدل ووصف وتانيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب ∴ والنون زائدة من قبلها الف
ووزن الفعل وهذا القول تقريب ∴ فقوله زائدة منصوب على انه حال
اذ المعنى يمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم
ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا
زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل
الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بزائدة واريد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة و
تقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا و
اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشترا
كهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا
القول تقريب يعني ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها
الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من
الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها
لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فيه
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب الى ما هو اصوب من المذاهب الثلثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة
الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد

مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر
فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم
علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة
الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من
المصدر فيمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي
هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول
قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر فاذا وجد هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا
يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف
بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
هو الذي فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر
والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم للضرورة اي لضرورة
وزن الشعر او رعاية قافيته فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر

فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه
عن السلاسة اما الاول فكقوله ⁂ صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا ⁂ واما الثاني فكقوله ⁂ اعد ذكر نعمان
لنا ان ذكره ⁂ هو المسك ما كررته يتضوع ⁂ فانه لو منع نعمان
من التنوين يستقيم الوزن ولكن يقع زحاف يخرجه عن السلاسة
فالحكم بسلاسة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس
ضروريا فكيف يتمثل للضرورة قلت الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء
واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية ففي قوله ⁂ ⁂

سلام على خير الانام وسيد	حبيب اله العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم	عطوف رؤوف من يسمى باحمد

فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان
حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او التناسب اي ويجوز
صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية
التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة
مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي
صرف والمنصرف الذي غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين من العلل التسع علتان
كررتا ان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكرارهما احدهما
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمع حقيقة كاكالب
واساور وانا حكما كالجمع المناسب لهما في عدد الحروف
والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيها التأنيث

لكن لا مطلقا بل بعض التانيث وهو الف التانيث المقصورة و
الممدودة اي كل واحدة منها كحبلى وحمراء فانهما لازمتان للكلمة
وضعا لا انتقالا فانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر
فيجعل وضعها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصارا تانيثا مكررا
ثابتا فانها الف لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت
فارقة بين المذكر والمونث فلو لحق اللزوم لعارض كالعلمية
مثلا لم يجعل بمنزلة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي
كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه خارجا
عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان
يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف
منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان
المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم
دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى فلا بد ان يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت المغيرات القياسية واما المغيرات التي
انما خرجت عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب
من الجموع الشاذة ليست بخارجة عما هو القياس فيها اذ
وانيابا بل افاعل القوس والقياب ابناء على ادبس وانيب

على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعها اولا على اقواس وانياب
واخراج اقوس وانيب عنها وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود هيهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل
ما عداه فيحصل بتعريفه التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب هذه التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف
وما وجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى
اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها ثم
تنبهوا للعدل فيما عدا هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل
وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل
للاسم المعدول وثانيهما اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق
الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد
الدليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
في بعضها [illegible] دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل
اخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراجه
[illegible] من ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف
[illegible] قوله تحقيقا [illegible] كما ان ثمة اصل محقق يدل
[illegible] غير العرف كثلث ومثلث والدليل على اصالتها ان في
[illegible] لفظها والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون

الالفاظ ايضا كره ها فى جاء فى التوكيد [illegible] فعلان اصلها فعل كره
وهو ثلث ثلث وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى الى ربع
ومربع بلا خلاف وفيما بعدها الى عشار ومعشر خلاف والصحيح
مجيئها والسبب منع صرف ثلث وثلاث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى
ثلث لاشتهارها بها [illegible] اخرى [illegible] اسم التفضيل
لان [illegible] فى الشدة [illegible] نقل الى معنى غيره [illegible] اسم التفضيل
ان يستعمل باللام او الاضافة او بمن [illegible]
منها على انه معدول عن [illegible] فقال بعضهم انه معدول عن [illegible] اللام
اى من الاخر وقال بعضهم انه معدول عن [illegible]
[illegible] واللام مذهب [illegible] الاضافة لانها توجب التعريف
او البناء او اضافة اخرى [illegible]
وليس فى اخر [illegible] ذلك [illegible] ان يكون معدولا عن [illegible]
[illegible] كذلك [illegible]
ان كانت صفة [illegible] على فعل [illegible]
على فعال [illegible] على فعالى او فعلاوات [illegible]
[illegible]
تحقق العدل فانه [illegible] العدل التحقيقى والاخر العدل
الاصلية [illegible]
[illegible] الاصلية [illegible]
لا يرد [illegible]

سواء [illegible] الثياب والاقواس [illegible] ولو اعتبر فيها اولا [illegible]
والاقواس فلا شذوذ فى هذه الجملة ولا قاعدة [illegible] يلزم
من مخالفتها الشذوذ [illegible] ان يحكم فيها بالشذوذ ومن هذا [illegible] الوقف
[illegible] المعدول او تقديرا اى [illegible]
[illegible] من يكون الداعى الى التقدير [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] فانه لما [illegible] ولم يوجد فيها [illegible] العلمية اعتبر
فيها العدل [illegible] اعتبار العدل على وجه [illegible] فيها [illegible]
[illegible] منع الصرف [illegible] فيها ان اصلها [illegible]
[illegible] المعدولة عن [illegible]
[illegible] من غير ذوات الزاى [illegible]
فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب [illegible] ذوات الراء [illegible]
[illegible] فانها مبنية وليس فيها الا السببان العلمية
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل للتحقيق [illegible]
فيما [illegible] غير منصرف ايضا [illegible] مع عدم
الاحتياج [illegible] التحقيق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث [illegible]
العدل [illegible] على نظائره [illegible] منع الصرف [illegible]
[illegible] باب [illegible] العدل [illegible]
[illegible] الصرف [illegible] ان [illegible]
[illegible] فانه [illegible] فان [illegible]
[illegible] غير منصرف [illegible] الى اعتبار العدل فيها
[illegible] البناء [illegible] الوصف [illegible]

وانت بينهما اخوة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب
الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي
هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه
موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب اصل الوضع لكنه
تعرضها الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي
هي من قبيل المعدودات لا الاعداد فهم ان معناه مررت بنسوة معدودة
بالاربعة وهو اسمي وصفية عرضية في الاستعمال لما اصل بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي [illegible]
لا العرضية فلذلك قال المصنف وشرطه اي شرط الوصف في سببية
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه
على الوصفية ان عرضت الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على
وصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان خرج من سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض
افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم
عنه الى القرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم ضرر
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع
وامتنع من الصرف لعدم ضرر الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية
الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث
صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اي السواد فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها في اصل الوضع اوصاف

ثم غلب استعمالها في معانيها الاسمية اجيبا بالكلية فالمنع من الصرف
في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عدم استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع الصرف فيها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي الخيلان على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يتحقق بها المعاني الوصفية تحقيقا
لا في الاصل ولا في الحال ويتحقق في الاسم الصرف التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية
اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان [illegible] وضعت الكلمة عليها [illegible]
من الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء في
العلمية شرطا الا ان بينهما فرقا فانها اي التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط اخر فلذا
قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور
الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك
الحرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سقر اسم لجهنم او العجمة مثل ماه وجور [illegible]
في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة فيحتج الكلمة مثل هند
الخالية عن الامور الثلثة من الخفة التي [illegible] ان تعارض ثقل احد السببين
[illegible] تاثيره وثقل [illegible] لان لسان العجم ثقيل على العرب

١٧

فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني
احد امور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب
علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين للبلدتين ممتنع صرفها اما
زينب فلتعذر التانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على
الثلثة واما سقر فلتعذر التانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو
العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف
الزيادة على الثلثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان
الاصل ان يسمى للمذكر فيزال العلم في مقامه والعلمية وحدها لا تمنع
وعقرب وهو مؤنث معنوي باعتبار الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لان
اصل التانيث علمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر قدم ظهرت التاء في تصغيره قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل ممتنع صرفه للعلمية والتانيث
المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية
اي يكون هذا النوع من جنس التعريف علما لا يكون اليا وعهديا او
الى العلم اي يكون حاصلا في ضمن العلم لا يكون اليا للتعريف وانما جعلت
شرطها العلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير
المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فلا يتصور كونه سببا لمنع

عند البصريين
عند الكوفيين

المعرفة

لمنع الصرف ثم بين ان التعريف العلمي في الاعجمي سببا والعجمة
ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان في التعريف للتنكير اظهر من غيره
العلمية العجمة اي كون اللفظ موضوعا في غير لغة العرب وتاثيرها في منع
الصرف شرطها اي شرط تاثيرها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية
بان يكون متحققا في ضمن العلم في العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان نقله العرب
من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في
العجم اسما للجيد فالقراء السبعة جعله قراءة قبل التصرف
فيه العرب فلو كان علما في العجمة واما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع
الصرف فمعنى هو كلمي يخالف لا تمنع صرفه لعدم علميته في العجمة
والثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة
احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف لانتفاء الشرط
الى الشرط الثاني فانصرف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني او
اختيار ابم لان العجمة سبب لا زائد معنوي فلا يجوز اعتبار سكون
الاوسط واما التانيث فانه علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات
ع قوة فان نحو سكون الاوسط في بعض فان قيل
قد اشترطت العجمة مع سكون الوسط فينبغي فلم تعتبر
قلنا اعتبره فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لانتفاء سكون
الوسط اخر منها ولا يلزم من اعتباره تقوية سبب اخر اعتباره سببا
لاستقلال وشتر وهو اسم حصن وبلدة وابراهيم ممتنع صرفها للعجمة
والشرط الثاني فيها فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة

العجمة

على الثلاثة واما مخرج التوزيع بالشرط الثاني لان نحو الصياقلة على باللحوق
شيء من الغراف نحو نوح ولهذا انه [illegible] نحو فرح الجمع على انتقال
الثاني والثالث [illegible] كالاحدى والاعلام النصارى
عليهم الصلوة والسلام منتخب من الحروف الاتية اما محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما نقل ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبله
فليس بعربي وهود قبل اسمعيل على ما ذكر فكان كنوح الجمع وبسبب قائم
مقام سببين شرطان شرط تحقق مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي
الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او
ثلاثة اوسطها ساكن اي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع لانها في بعض الصور [illegible] افاعل
الضمير للصيغة [illegible] فانه لا تغير الصيغة يجوز ان يجمع
كالايدي جمع ايد على الايادي وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
واما الشرط الثاني [illegible] من قبل [illegible] فهو ان تكون بغير
[illegible] التاء [illegible] الثانية [illegible]
[illegible] وانما اشترط كونها بغير
لانها لو كانت مع التاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على
زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في [illegible]
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه [illegible] الا في الحال
[illegible] واما الجمع مدائني وهو لفظ اخر [illegible] فرازنة [illegible] جمع فرزين
او فرزان [illegible] فعلم مما بين ان صيغة منتهى الجموع على [illegible]

لا يكون مصروفا ولا تنوينها لا يكون بها فاما ما كان مصروفا فيه صرف لوجود
شرطها غير ما [illegible] يقال ما تعينه الفوقاني ومصابيح مثال لما بعد الالف
فيه او في [illegible] ساكن واما فرازنة واشارة [illegible] صيغة
منتهى الجموع [illegible] فمنعت لفوات شرطها غير الجمعية وهو كونها [illegible]
وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر
علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كالاسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف
الا ان شرط الجمعية فيلزم ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف واتفقوا
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل الجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع محضر بمعنى عظيم
البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها محضر من
هذا الجنس والمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار الجمعية الاصلية فان هذا العلمية و
التانيث لان الضبع هي انثى الضبعان علم غير مؤنثة والا
لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم جنس الضبع ذكرا
كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا
القول اي بقوله الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف فلا
يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية
غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل
جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال قد نقضت من الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بحصل الجمع اعم من ان يكون في الحال

او في الاصل كما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في هيئته
ونقل منهم اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد
الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد بين الشيخ انه
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه
اي موازنه من الجموع العربية كاناسيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب
على تعميم الجمعية لا سبب آخر على الاسباب المقدمة وهو الحمل على الموازن
وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة كما يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جعلت
سروالة على السراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا
والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال النقض به على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل ياؤه
كان او واوا كالجواري والدواعي رفعا وجرا في حالتي الرفع والجر
كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه او خالي
التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض
ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحرك مفتوح نحو رأيت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية وصيغة

منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق
بالكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار في موضعك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على
ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم استثقلت
الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
فعال وسلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة
منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب
على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانهما اسقط تنوين الصرف
عوض من الياء المحذوفة او من حركتها بهذا التنوين وعلى هذا القول
حالة حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري
وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حركة
الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة على الياء فلا يقع فيه اعلال
واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل
وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار
وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة
فان فيها الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب اي صيرورة الكلمتين
او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء علما دائما بعمري حكمهما

لیاً من مواده المحقق انه لا تاثير لها في منع الصرف ولا
بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى التعريف او الى التخصيص فلا
تؤثر في المضاف الحكم الآخر اعني منع الصرف ولا الاسناد ولا
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا
باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير لم يكن ان تفوت
حكمه الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع
الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول
وان لا يكون جزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وسيبويه عشر علمين قلنا
كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى
اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة ركبت من بعل هو اسم صنم
وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد
بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المزيدتان
من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التانيث في
منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما الفي التانيث
والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني بما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف لما لا يدل على ذات ما

بحث الف ونون زائدتان

او لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او بدل الكم وضارب
ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور
ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد او شرطه وكون الاسم فانما يمنع الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيحقق شبههما بالفي التانيث
كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون
في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه
ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان
مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان
على فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن
ثم اي من اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف
او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله
لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء
فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف
دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه
لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان
بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان
ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو ان كون الاسم على وزن يعد من اوزان
الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها اطلاقه

وزن الفعل

الا ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمّر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه
نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء و[illegible]
ودئل لرجل اذا اخذ نقلا الى الاسمية والا لم يتم [illegible]
وهو [illegible] علما [illegible] من الاسماء الجنسية المنقولة الى
العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص وبقّم وضُرِبَ على البناء للمفعول
[illegible] علما [illegible] فانه اسم يصرف للعلمية ووزن الفعل وانما
قيده بالبناء للمفعول لانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يوجد
الذي صرفه الا بعض النحاة [illegible] يكون في اوله اي اول
وزن الفعل اولا اي ان كان على وزن الفعل زيادة حرف زائد
من حروف [illegible] اي مثل زيادة حرفها وحرف زائد في اوله
غير قابل اي حال كونه وزن الفعل او ان كان على وزن الفعل غير قابل
للتاء لانه يخرج الوزن بعد دخول التاء لاختصاصها بالاسم نحو احمد [illegible]
ولو قال غير قابل للتاء فيجب بالاعتبار الذي اشتهر من الصرف لا على
لم يرد عليه [illegible] في التاء [illegible] للتكثير فلا يكون قياسيا
ولا اسوة فانه [illegible] في اسودة [illegible] الاصلي قبل [illegible] بالوصف
الاصلي الذي لاجله يمتنع عن الصرف باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل [illegible] عدم قبول التاء امتنع احمر من الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف [illegible]
التاء [illegible] القوية على الفعل [illegible] مؤثرة اي
كل اسم غير منصرف يكون فيه علة مؤثرة في منع صرفه بالسبب [illegible]

ادوع شرطه [illegible] اخر [illegible] اجتماع [illegible] قامت او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما [illegible] في منع الصرف لا انه اثر
في العلمية اذا [illegible] العلمية [illegible] السماء [illegible]
[illegible] ورايت [illegible] اربعة التي [illegible] جمع
او وصفية [illegible] نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق
صرف لما [illegible] اي [illegible] من الصرف وشرطها [illegible]
[illegible] اي العلمية [illegible] مؤثرة الا في السبب الذي [illegible]
[illegible] وذلك في [illegible] التانيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع
شرطها العلمية الا العدل ووزن الفعل مستثنى مما بقي من الاسباب
الا اول اي لا يجامع [illegible] اي العدل ووزن الفعل فان
العلمية يجامعها مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث
واحمر [illegible] اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالباب [illegible] على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل
في منع الصرف فلا يكون [illegible] لا يوجد شيء من الاسم الذي يجتمع [illegible]
[illegible] مع فقد الاخر [illegible] فاذا [illegible]
الذي احد سببيه العلمية [illegible]
[illegible] شرط [illegible] من الاسباب الاربع المذكورة [illegible] السبب
الذي هو العلمية [illegible] السبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث [illegible]
سببية فلا يبقى فيه سبب [illegible] او على [illegible]
شرطا فيه الا العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله منها متضادان

الى سبب تكسرها على المنازعة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر محقق كصبح وقناب اى كل منهما فلما جاز تكسرهما علم
ان عدل عمر وامثاله تحقق لوقوعه واسباب تكسيرها
اليه ثبت انه لا وزن الى التى تحقق فيها العدل تحقيقا او تقديرا
لم تجامع وزن الفعل والتانيث فقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود الفعل
محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه
واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهذا لا يقتضى لوجود سببين
فى اصحمت العدل ومع العلمية والتانيث ثم انه اشار الى
مثل احمر علما او اكثر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش اى الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه
ولما كان قول التلميذ الا موافقة لما ذكره من القاعدة جعل العنا
واستثنا الى الاستاد وان كان غير مخالف فيهما على ذلك
فى انصراف نحو احمر علما او اكثر والمراد بنحو احمر ما كان بمعنى الوصفية
قبل العلمية [illegible]
[illegible] فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فى قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن
فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
ان كان منصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية
التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية خالف سيبويه
الاخفش لا جل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت
العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعل فيه

منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية الا انه
على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهبا اليه هو خلاف الاصل اعنى
منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها استتباع اسود وارقم مع زوال
الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل
بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
للحية التى فيها سواد وبياض فيهما شئ من الوصفية فلا يلزم من
اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت
بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد
زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة
فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا
القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية بعد التنكير وان كانت
زائلة لزمه ان يعتبره فى حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب عنه بقوله ولا يلزمه اى سيبويه
اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى
كل علم كان فى الاصل صفة مع العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية فيلزم منع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعنى الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع
صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
اخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية والعلمية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لزم اجتماع متضادين
قلنا تقدير احد الضدين بعد زوال ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير صحيح
جميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام المعرفة عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون
بالفتح ولا ان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف فمنهم من ذهب الى
انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما
بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية
فرجع الى اصله الذي هو الانصراف فدخله الكسر دون التنوين لانه
لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون ما يتبعه
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لا متناعه من غير المنصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا
للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت
احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في بقيت العلتان على حالهما بهذا القرآ

المرفوعات

اي باب غير المنصرف
جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه مذكر لا يعقل وجمع الموصوف
مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كصافنات للمذكور من الخيل
وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل
على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو
والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا والاشتمال ان الاسم موصوف بالرفع المحلي
ايضا اذ معنى المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا
او تقديرا فكيف يحمل الرفع على الرفع المحلي وبهذا يتحقق من
احوال الفاعل او كان مضمرا متصلا كما سبق انفا اي من المرفوع
او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى
من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل
في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ومشتق بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو
اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت
زيدا اسند اليه الفعل لا اصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل
وانما قال ذلك ليتناول الفاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدّم أي الفعل أو شبهه عليه أي
على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره لا اليه والى ضميره في الحقيقة لكنه
هو هو والمراد بتقديمه عليه وجوبا احتراز عن المبتدأ المقدم عليه خبره
كزيد قائم من نحو قائم زيد فان الخبر قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل فليس المراد وجوب تقديمه على نوعيه
نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يصح بخلاف اسناده الى الفاعل على جهة
قيامه به أي اسناده على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة
قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب
زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف لانه افرده بالذكر بعد الفراغ من
الفاعل واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند
اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه
الفعل والاصل في الفاعل ان يلي فعله أي ينبغي ان يكون الفاعل متصلا بفعله
من غير ان يتقدم عليه غيره لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولذلك
اسكن اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة
كلمة واحدة فلذلك أي لان الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على المفعول
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم

الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب
غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني فانهما
جوّزا ذلك استشهادا بقول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل واجيب بان هذا للضرورة الشعرية والمراد عدم الجواز
في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل أي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع فيهما لفظا أي في الفاعل المتقدم
ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة
والقرينة أي الامر الدال عليهما لا بالوضع او لا تعيينه ان يطلق على ما وضع
بازائه وهي أي القرينة عليهما فانه لو ذكر الاعراب يستغني عن القرينة
تنافاه لو هي اما اللفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
موسى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستترا
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض
بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد الا او معناها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه أي تقديم الفاعل على المفعول في
جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن
الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلأن في تأخيره
الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا او معناها
بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم

مثل قولك ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمرا الا زيد انحصار
مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب
الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ المعتبر
انما هو ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم
يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد
فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود وانما
تقدم عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر فيها لا يجوز
الا تاخيره فلو اخر انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في
صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد
مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب
عمرا زيد او اتصل مفعوله به اي كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي
الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلانه لو توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان

مفعول متصل

الانفصال ج

الفاعل

الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي في كل كلام وقع جوابا
لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فجوابه زيد
بحذف قام اي قام زيد ونحوه ان يقول قام زيد بذكره
وانما قدرنا الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف
الفعل جوازا اذا كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع
بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على
البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من ذل وعجز عن مقاومة الخصم لانه كان ظهيرا للعجزة الا
عاجزين ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح
جمع ملقحة وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا سائل
بغير وسيلة من اجل اذهاب المهلكات ماله او بالتحصيل اي التحصيل المال
لانه كان يعطيه بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف
فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ... فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو ...

للفاعل ج

و في مثل ج

رجل اي زيد فقدر الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم ولابد
من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده مثل نعم
جوابا لمن قال أقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم
في مقامه فهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وافادة الجملة
الفعلية الا بان يقال اي نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان في الفاعل ان التنازع
يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم عمرا او مكرم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا وقعا بعدها اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط
بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه ان يطلب المعنى من جهة ان اليه ويصح ان يكون هو
في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل لا يقصر تنازعهما في
الفصل لان الفعل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
متصلا بالفعل الثاني فلا يجوز ان يكون معمولا للاول كالاثنين واما الضمير
المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لما يكن
قطعيا بل هو طريق القطع عندهم باعتبار انه ... في الاول مذهب البصريين

وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح
اضماره ولا يجوز لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
المفصول واثباته لغيره او المصر بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار
الفاعل فيه اختص بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي ينقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فعيلان معا واما
على مذهب غيرهما فلا يكون قطعيا لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع
كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما
ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل
منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر و
مفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب
واهان زيد عمرا وليس في هذا القسم من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية
ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في
هذه الصورة وهو القسم الثالث المقابل للاولين فهو مختلفين
لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك
لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد
مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ من مثالي الاول ومثل ...

الثاني

او لانه يصح اضماره بدون الا
الا لانه اضمار ضمير منفصل بدون الا

وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله

حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت
زيدا او اكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا او اكرمني وضربت
زيدا او غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر بعدهما مرفوعا فيختار البصريون
اعمال الفعل الثاني للقرب بجواز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون
اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه و
للاحتراز من الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وهو اولى المذهبين المختار لاكثر النحاة اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط
التفسير وللزوم التكرار لو ذكر واتساع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين في موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او
تانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا اقتضى سببه خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا من الاضمار قبل الذكر وتظهر
الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني في اضمار الفعل الاول
الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني وهذا اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب
الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل
الاول فان اقتضى الثاني المفعول اضمرته وان اقتضى الفاعل [illegible]
او اضمرته كقولك ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم ح محذور وقيل [illegible]
يتشكل الاخير او اضماره بعد الظاهر كما في [illegible] ما ضرب الا [illegible]

تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن
ضربت [illegible] وحذفت المفعول تحرزا من التكرار لو ذكره ومن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه الا [illegible]
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذفه لانه احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد او اكرمت
زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني [illegible] راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور [illegible] لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار فيجب [illegible] الاظهار [illegible] الحذف
كالمفعول الغير المختار [illegible] المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف
في الفعل الثاني [illegible] الاضمار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث ان حسبني [illegible] الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين [illegible]
لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول [illegible] خالفت المرجع [illegible]
منطلقا ولا يجئ انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا [illegible]
المفعول الثاني [illegible]
[illegible] انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني

لان المفعول فضلة في الكلام

[illegible] الاحتفاظ [illegible] افراده

لا [illegible] الى [illegible] فلا يتوجهان الى امر
[illegible] يستدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرئ القيس [illegible] ولو انما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال
حيث [illegible] توجه العاملان على كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل
[illegible] الاول [illegible] بالفاعلية والثاني [illegible] بالمفعولية [illegible]
[illegible] اعمل الاول [illegible] ولم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره
[illegible] فاجاب المص عن طرف البصريين وقال قول
امرئ القيس [illegible] ولم اطلب قليل من المال ليس من اي من باب التنازع
[illegible] بتوجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
[illegible] انتفاء الكفاية بقليل من المال [illegible]
[illegible] وذلك لان لو يجعل [illegible]
[illegible] والمنفي [illegible] مثبتا فعلى هذا يعني
ان يكون [illegible] فاني لم اطلب [illegible] المجد كما دل عليه بيت
[illegible] اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي
[illegible] اسعى لادنى معيشة ولا يكفي قليل من المال ولكن
[illegible] اسعى [illegible] مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول
فعل [illegible] لم يذكر فاعله وانما لم يقل على الفاعل لم يقل ومنه
كا [illegible] قال منها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول [illegible] كونه فاعلا للفعل المتعلق به واقيم
هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل [illegible]

[illegible] اي شرط [illegible] ما لم يسم فاعله [illegible]
اذا كان [illegible] ان تغير صيغة الفعل الى فعل او الى [illegible]
اي الى المضارع المجهول [illegible] ويشتمل
وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع [illegible] والمفعول
الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول [illegible]
فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما [illegible]
اليه مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف [illegible] الاول
الاسنادين [illegible] وهو اسناد المصدر غير تام [illegible] والمفعول الثالث
من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت [illegible]
مسندا الى المفعول له [illegible] لان النصب [illegible]
فات النصب [illegible] اذا كان مع اللام [illegible]
والمفعول معه لذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه [illegible]
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت [illegible] لا يقع [illegible]
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما ال[illegible]
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
كا [illegible] والا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه [illegible]
في الكلام مع غيره من المفاعيل التي تجوز [illegible]
المفعول به لان لو [illegible] موقع الفاعل لشدة تشبهه بالفاعل [illegible] تعلق
الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك
لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل [illegible] بعد [illegible]
نحو ضرب زيد فاقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان

الدار الا ان ظرف مكان ضربته ضربا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
وما يجري مجراه الضرب بالشدة التنبيه على ان المفعول له لا يقوم مقام الفاعل
الا بعد تخصيص او لا فائدة فيه لانه العقل عليه في اداره جار ومجرور
مثل سير بالقاضي اقيم مقام الفاعل حقيقيا وان لم يكن اي ان لم يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى
مفعولين ثانيهما غير الاول اولى اي بقيام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد
درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس والا فعنده
فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر في
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ
والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما وهو اي
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو
وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان
او كان [illegible] او العامل اللفظي كغير زائد في المعنى لئلا يخرج عنه
مثل بحسبك درهم مسندا اليه احترز به عن الخبر وعن القسم الثاني من المبتدأ
عن هذا القسم فانه لا يكون الا مسندا او الصفة سواء كانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا وان او الف الاستفهام وهل نحو [illegible] وعن سيبويه جواز
الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يجوز ذلك

بلا قبح

حسبنا وعليه الاث [illegible] نحو [illegible] عند الناس حكم [illegible] مبتدأ
نحو قائله ولم يجعل خبر خبرا من نحو تفصيل من سبب المسند وهو الذي
هو من باب حسن بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء [illegible] لفظا
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله اراغب انت
عن آلهتي واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير
عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته [illegible]
مثال القسم الاول من المبتدأ زيد قائم الزيدان مثال الصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرفي النفي والف الاستفهام اسما
مذكورا بعدها مفردا نحو اقائم زيد وما قائم زيد واضارب زيد اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فالمطابق
ليس [illegible] جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلا [illegible] وكون
ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه [illegible]
الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما
عليه ونظيرها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائما مقام الخبر [illegible] اقائم زيد ويجوز فيه الامران [illegible] والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية [illegible] المرفوعات
الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس من المسند اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن
القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في [illegible] احترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكذا [illegible] نحو قول

الا والمبنية الى المبتدا وقبل النبا يعني الى الضمير فيه راجعا الى
المبتدا على التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون قوله المغايرة
للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء والسببية الشيء يقتضي
الابتداء عامل في المبتدا والخبر مرتفع بهما عند البصريين واما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال آخرون كل
واحد من المبتدا والخبر عامل في الآخر وعلى هذا الا يكونان مجردين عن العوامل
اللفظية واصل المبتدا التقديم اي ينبغي ان يكون المبتدا عليه اذا لم يمنع مانع
التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات
متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا
لتقدمه رتبة لامكان التقدم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير
الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معين معناها والمطلوب اعلم الاكثر الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت
تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او بالتخصيص اشتراكها فقرب
من المعرفة مثل قوله ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متساوي المؤمن
والكافر وحيث وصف المؤمن تخصص بالصفة فصلح مبتدا وخبره
ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما
في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكان قوله اي من الامرين المعلوم كونه

احدهما في الدار كائن فيها فصل واحد منها تخصيص بهذه الصفة فقبل مبتدا
في الدار حسب ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا
تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات تفيد
العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه
بالفاعل المعنوي شبيه الاستثنائي اي ما اهر ذا ناب الا شر وفيه
تخصيص الفاعل قبل ذكره ثم تحكم عليه بما يسند اليه
فكذلك اذا قلت قائم ثم سبق ان ما يذكر بعده ان يحكم عليه بالقيام
فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام واعلم
ان الخبر كلمة يا يتاج المتسامع فقد يكون خيرا كما اذا كان مجي حبيب
مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والخبر اسيتيقظ غير معتاد
[illegible] فيكون معنى الاخير نفي الاول صح الحصر باسناده الى
الخبر فمعناه ما شر الا اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فقيد وصف
حتى يصح الحصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل لما
يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما ذكر بعده موصوف
بصفة الاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار كما قال سيبويه
سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين
[illegible] جوز الاخبار عن النكرة على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات

التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان
يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر
المعرف فيما سبق مخصوصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة
فاراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي
الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من عائد يربطها به
وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في
نعم الرجل زيد وكوضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان معلوما نحو البر الكر بستين اي الكر منه ومنوان بدرهم اي منوان منه بدرهم
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه
اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة لتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه
الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما ذهب اليه الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير مفردا وجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل
في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان حق الخبر
الاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تاخيره لكنه
قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما
اي على معنى ثبت له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه

صدارة مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
فان معناه ابزيد ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره
المقدم عليه او كانا اي المبتدا
والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة
على كون احدهما مبتدا والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في الاصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح ضاربك
وجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدا احترازا عما لا يكون فعلا له كما في
زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام ابوه زيد
لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدا على
الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة
فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام
فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدا بالفاعل او بالبدل عن الفاعل
اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على
ايضا على لغة من يجوز كون الالف والواو حرفا واما على تقدير القائل
وجعله كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس
صورة مع ان يجب الخفية ما لا له صدر الكلام اي معنى
صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين

حقيقة

متضمن الاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة فعلية
مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة
وعلى التقديرين ليس كلمة مسورة فاحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او كان الخبر
مصححا له اي للمبتدا من حيث انه مبتدا فيقتضي تقديمه وجوبا
مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص للمبتدا بتقديمه كما عرفت
فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له ضمير في المبتدا بحيث يمنع تقديمه على الخبر فلا يرد نحو
على الله عبده متوكل ضمير كائن في المبتدا راجع الى متعلقه كذا المتعلق
اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر
هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان خبرا
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا
في ما غير خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان تعاقبهما
في النسخة لتعاقبهما او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم
الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر بغير
بعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ و
المعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في الحقيقة خبر واحد اي مز في هذه الصور ترك العطف اولى ومنع
بعض النحاة في الصورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد

بتعدد الخبر ان يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختصاص له بالخبر
ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو
من توابع الخبر او المبتدا اذ ذكر في مثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل
الخبر فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو
سببية الاول للثاني او للحكم فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله
فيشبه المبتدا الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه
واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن
معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته
جملة فعلية او ظرفية ما ولا يجعل فعليته ههنا بالاتفاق وانما اشترط
ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليكون مشابها للشرط لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفي حكم الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما او النكرة
الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي
ياتيني هذا مثال الاسم الموصول بالفعل او الذي في الدار هذا مثال
الاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم ومثل كل رجل ياتيني هذا مثال الاسم الموصوف بفعل او كل رجل
في الدار هذا مثال الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني
او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا

وان اريد بالغير ما سوى الخبر المعطوف على الخبر الاول

على الخبر الذي يليه ودخول الفاء على خبره مانعان من دخول الفاء عليها

ودخول الفاء انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل

يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية

والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذكر المصنف انما هو بالاتفاق من النحاة

قد يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل اي باب كان

باب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل وتخصيصهما

ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل فلا يرد ووجه ذلك

التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم وهو

سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء على خبر

والاصح انها لا تمنع مثلهما لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية

بوجوه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قيد

الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل وما هو تخصيص ان المكسورة

بالالحاق قيل بعضهم المذكور الحق ان سيبويه قائل بقول وذكره وهم

بعضه بقول بمنعه او لم يذكر مع ان كلا القولين

وكلام البعض يدل على منع ان المكسورة من دخول الفاء على خبرها

وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن من دخول الفاء قوله تعالى واعلموا

انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظا و

حذفا جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجيء حذفه في قطع النعت

بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه

في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

يتبين ذلك وجب فيها ايضا حذف قال في نعم الرجل زيد ان تقديره

هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف

في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال

والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر

بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين الشيء بالاشارة والحكم

عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما رآه والعمل بالعكس

جريا على عادة المستهلين غالبا ولهذا نحو نصب الهلال بعد الواو

وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء

مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع

تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت

فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير

ساد مسده اي مفاجأة وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة

وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي

غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعده

مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود ولولا لامتناع الشيء لوجود

غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه

لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان

خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت

اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم

بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة

للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مؤولا

منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال اذا كان
مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين واكثر ضربي
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فقدر
البصريون الا ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف كثيرا فبقي اذا كان قائما ثم
حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا
اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان من
الفاعل اولا ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا
ملابس قائما وجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت
قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في
الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا فعلى هذا لا يكون شيء
من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ ولزمهم حذف الخبر من غير سد
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بقليل الاستعمال وذهب الاخفش الى
الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربه
ضربي قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل
اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وتمامه كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى

المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو
يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ومنها
كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
الاستعمال ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت
ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها
لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله وهو اي خبر ان
واخواتها المسند اي شيء آخر بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند
شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخول
هذه الحروف خرج جميعها والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها
عليها لاثبات اثرها فيها لفظا او معنى [illegible] مثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسند
الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم
ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد المسند الى معمول هذه
الحروف ويلزم منه الاستدراك بقوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب
عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى [illegible] جملة بالاسم
[illegible] جملة فعلية ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم

خبر ان واخواتها

هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكمه
في اقسامه من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة وفي احكامه من
كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان
صح كونه خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما
صح ان يكون خبر المبتدأ صح ان يقع خبر الباب اذ معنى زيد انه يجوز
ان يقال ان زيدا من ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا واين
اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في ذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه حينئذ
حكمه في جواز التقديم اذا كان معرفة الاسم نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس او لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل
لا لنفي نفس هو المسند اي شيء اخذ هذا من خبر المبتدأ خبر ان
خبرها بعد دخولها اي بعد دخول لا الخارجة بهذا الاخبار والمراد
به خبرها المعروف في خبر ان فلا يرد نحو غلام رجل ضارب ابوه
نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل

فقال حذف الخبر وحمل في الدار صفة بخلاف ما ذكرنا
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار
لا موضع خبر ولا حال لان الظرف لا يتقيد بالظرف دخولها انما
لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وكثيرا ما
خبرا الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر
عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال نفي الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة
الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
لهذا انما عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه
بعد دخولها خرج به خبر اسم ما ولا لما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتي
بالنكرة بعدها لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى
لغة الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون
ما شاذ قليل لنقصان مشابهته لليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
فانه لنفي مطلقا بخلاف ما فانها ايضا لنفي الحال فقصر عملها على مورد
السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي

ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعده
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت ثم المراد بالمسند والمسند اليه
في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاسناد لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات
شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين حصر
ما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا
حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء كما في رأيت
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل ما قام به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا و
حسن حسنا وشرف شرفا وانما عبر بلفظ الاسم لان فعل الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها
مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
مقدرا نحو ضرب الرقاب او ما في معنى الفعل نحو ضارب ضربا وتخرج
المصادر التي لم يذكر فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثانية للفعل ليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم

المفعول المطلق

فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على
الجزء فيخرج مثل تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما
فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما اشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قام بها الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند الى فاعل
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة
فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة
فهو مفعول مطلق لا مفعول به واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما
في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك
الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار نحو الجد وانطلق الجد على الجد ونحوهما
ويكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على مفهوم
من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتأكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول
اي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة
على الوحدة والتثنية والجمع بخلاف الثاني فلا يقال جلست جلوسين
او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما
للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون
المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت
جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من لفظه
اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل

ناصب المفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير
مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل منصوب وحيثية
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل بعض ما يضاف
اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة
اي خاب خيبة [illegible] بالطلب وجدعا اي جدع
جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي
حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد
في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه يقال احمد الله حمدا واشكره شكرا واعجب عجبا
فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب
الحذف انما هو في استعماله باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم بضابطة كلية يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة
منها اي من تلك المواضع … ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا بعد
اثباته لا نفيه فانه … نحو ما زيد الا سيرا … بعد نفي
داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه … بعد معنى نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او ما سرت سيرا
لا يكون … او وصفا لا اسم اي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
لانه لو كان خبرا … لكان مرفوعا …

او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح كونه
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا … [illegible]
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اي تسير سيرا او ما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد وانما
مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان
الاسم الواقع موقع الخبر … والمفرد الا ان هو …
… او مضاف وانما انت سيرا اي تسير
سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال
لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدر … المضاف الى الفاعل
او المفعول وباثره ترتب المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما
فداء فمضمون فشدوا الوثاق … شدهم الوثاق والغرض المطلوب
من شد الوثاق اما المن او الفداء فتفصيل … هذا الغرض المطلوب
بقوله فاما منا بعد واما فداء … تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
لا تشبيها … واحترز به عن نحو … صوت حسن …
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو له ذكاء ذكاء الحكماء لان الذكاء ليس من افعال الجوارح
… نحو … له صوت صوت حمار … مشتملة على اسم …

اي يبني المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت به فاذا له ضرب
صوت حمار وعلى صاحبها اي على صاحب تلك اللام اي الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صفات التي يصوتها يعني صوت
مشبها بصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة من قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصيح صراخ الثكلى هي امرأة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا
محتمل لها اي لتلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي
الف درهم لانه مضمونها الاعتراف ولا تحتمل سواه ويسمى هذا النوع
من مفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه اياه تؤكد
نفسه وذاته لا امرا اخر ولو باعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة
لها محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا
يعني اذا حقت وجب ان حقا مصدر وقع مضمون جملة هي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب الحق والباطل ويسمى
المطلق هذا النوع من المفعول تاكيدا لغيره لانه من حيث هو مضمون
عليه لفظ المصدر مؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم من
حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه مغاير للمؤكد ثم اعلم [illegible]
عليه المصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد بحمل غيره [illegible]

يحتمل ان يكون المراد بانه تاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن
للتثنية بل للتكثير والتكثير ولابد في تعميم هذه القاعدة من قيد
الاضافة اي مثنى مضافا الى فاعل او المفعول ليتناول نحو قوله تعالى
ارجع البصر كرتين اي رجعا كررا اكثر او في حمل المثال [illegible] على النوع
لا في وحدة القيد كان مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون حذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك
اي اسعد كاسعادا بعد اسعاد ومعنى اسعدك الا ان اسعد يتعدى بنفسه فلا
[illegible] فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل
الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق المراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في
زيدا في ضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع على زيد فليس بخروج المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال
في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه [illegible] المفعول المطلق
[illegible] الفاعل بان المفعول المطلق نفس فعل الفاعل
نفس الفاعل [illegible] اي هو فاعل حقيقة [illegible]
مثل ضرب [illegible] على صيغة المجهول فانه لم يتغير [illegible] الى فاعله
[illegible] على زيد [illegible] فانه يصدق على [illegible] انه وقع عليه

نحو الفاعل الحكمي المستتر سببا والفعل اليه بحال معمول اسم السبب فاعل
اي حكم الفاعل بما ذكر فهو فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه
بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفاعل [illegible] السر في [illegible] مقدما
وشاع [illegible] جواز اشتراكه [illegible] واما [illegible]
تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم [illegible]
بها اذا لم يكن مانع من التقدم [illegible]
السالك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة حالية او
مقالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد
مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع قياسيا
بالذكر ليس للحصر لوجوبا بالحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او
الذم او الترحم كما مر اي الزم اخاك بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على
السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم واحدا واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا مأنوسا لا موحشا [illegible] اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة [illegible]
وهو المطلوب اقباله اي توجهه [illegible]

مثل به

ما لك بوجه [illegible] نحو يا زيد او حكما نحو يا جبال ويا ارض فانهما نزلت
او كان [illegible] لصلاحية الاقبال [illegible] عليه حرف النداء وقيد ذا بها
في قوله في الكلام من يطلب اقباله لتخالف المندوب لان المتفجع عليه اذ دخل عليه
حرف النداء بحرف والتفجع لا ينزل منزلة المنادى وتقديره [illegible]
فيخرج به المتفجع عليه عن تعريف المنادى ولهذا [illegible]
يا محمداه وفيه نظر لان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له
فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله في المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف

تعليله

نائب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة
واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب طلبا
بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الطلب
نحو يوسف اعرض عن هذا والنيابة اي نيابته لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول

المفعول به

زيد المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه انه
واخواتها اسماء افعال بمعنى [illegible] المذهبين المذكورين من [illegible]
اي كما انتصب المفعول بالعامل واجبا الحذف وعلى المذهب [illegible]

يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الكلام بل هو جزء الجملة اى الفعل
والفاعل على تقدير ان وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اى
الفعل والفاعل على تقديره منه اى على احد جزئيها اى الفعل والآخر ضمير
مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله
وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التي يرفع
بها المنادى في غير حالة النداء او [illegible] الى الجار والمجرور
اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل
اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما
بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك و[illegible] الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني مثل يا زيد
ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اوليهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اى يجر المنادى بلام الاستغاثة اى بلام
دخلت للاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
له اذا دخلت المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم في يا للمظلوم مستغاث او مستغاث له ولم يحصل الفرق

المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك
بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث
له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة
لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام التي [illegible] من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل يخفض
المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام
التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق
قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما من افراد
لام الاستغاثة كان المهدد واسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول
ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم حضوره وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه ليحضر فيتقضى التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر
ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي
ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر كما ليس
ويفتح اى يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره
لان الالف تقتضي فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجتمعان معا مثل يا زيداه بالهاء في آخره
الهاء للوقف وينصب ما سواهما اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد

المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام كلاهما في المفعولية ... بحاله
بغير حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ان يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ان لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل
يا عبد الله والقسم الثاني اي هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا
طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل
يا رجلا مقولا لغير معين اي لرجل غير معين وبهذا توقيت ... رجلا لا
لانه ... لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا
معرفة ... ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا ...
كل من القسمين ... مثال ... فلا حاجة الى ايراد
مثال له على الانفراد ومع ان المثال الثاني يحتمله يمكن ان يراد بقوله
يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فانتظم
الاقسام باسرها مذكورة وهذه الاشياء كلها مثال المنادى ...
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع
به المفردة حقيقة او حكما احترازا عن ... لان توابع
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث باللام لا يجوز فيها الا الرفع نحو يا لزيد وعمرو ...
لان المستغاث مبني على الفتح ... وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو كانت
مضافة ... ولا حكما ... بالاضافة المعنوية ... لا
يجوز فيها الا النصب واما حقيقة او حكما ... ان يكون مفردا حقيقة
بان لا يكون مضافا ... او شبه مضاف او حكما بان يكون

مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما اي ... الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ... بالاضافة اللفظية
والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه ... يا زيد ...
وطالع جبلا ... التوابع ...
مطلقا ... في بعضها ... التوابع ...
بالقيد فيما يحتاج اليه فقال من التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه ان يكون على حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد ...
... وكان ... ولذلك ...
والصفة وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
فان حكمهما ... ترفع على لفظه ...
المنادى المبني ...
وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب المحل للمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا
غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع وقال الخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في
الممتنع ... يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل ينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على
تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة اي ... مقامها ولكن

فقام مقام مباشرة حرف النداء حيث يمكن ان يقال يا ضارب رجلا
وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويز الرفع نظرا الى انه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام
لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله فله النصب
وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم يجوز
فيه نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن
المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق
فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى
تنصب فكذا اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في
البيان ولا في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع
وجودها مع المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرهما ذكر
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل بحرف الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف
الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل
الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والمبدل
كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون
كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء كانا

منونين او مضافين او مضارعين للمضاف مثل يا زيد عمرو
ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف
مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا
صالحا والعلم اي علم المنادى المبني على الضم اذ الكلام في المنادى فلان الكلام
فيه واذا كان مبنيا على الضم فلا يتوهم منه اختيار فتحه المبني من جواز ضمه
فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن
او بنت بها اتى ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كائنا
الى العلم يختار فتحه مثل يا زيد بن عمرو مضافا اي حال كون
الابن مضافا الى علم آخر مثل علم كون كذلك تجوز فيه الضم في وقت
بقي فائدة تنبيه المفرد على ما هو عليه لكن يختار فتحه لكثرة وقوع الابن
الخاص لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوا بالفتحة
التي هي حركة الاعرابية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي
اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف
بلا فصل ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين
معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه
لتكون حركة الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى
فيدل على انه المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا كما يخرج عنه الاسم
المبهم من تلك القاعدة وتوابعه اي عطف على الرجل اي والتزموا

ح توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون
في توابع المنادى المبني وقالوا يا الله على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهي اجتماع الامرين احدهما كون اللام عوضا عن المحذوف
وثانيهما لزومه للكلمة لانه لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة حتى يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
في غير هذا الاسم اختص هذا الاسم بهذا الجواز ولهذا قال خاصة واما
النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيهما لكنها ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان
يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة واما التي
في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني فانها
ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة فمحكوم عليها بالشذوذ
وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا ايا نفس العذين كلهما
حكم بانه اشد شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في
كل تركيب يكرر فيه المنادى المفرد مكررا ووَلِيَ الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فقط اما الضم في الاول فلانه منادى
مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف الى ما بعد المذكور وتيم الثاني
تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي محذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
كل الحاز الضم مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم ثم عطي

فتح

فتح ابنا عا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر ان يهجوه
فقال جرير حفظا يا تيم تيم لا تعرضوا عمر ان يهجوكم لا يلقينكم في سوءة اي
مكروه من قبح يعني فضائحه والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي واسكانها مثل يا غلامي وحذف
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن مثل يا قاضي مثل
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يختصان غالبا في النداء
لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف
من الياء والكسرة وهذان الوجهان وان كانا واجبين في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يختصان في كل منادى كذلك بل فيما غلبت عليه
الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المحذوفة
او المقلوب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا
بالفتح اكثر وبالفتح من الالف وكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف نحو يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلاماه
يا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في تحاوراتهم يا ابي
ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه أُخر زائدة
عليها لكثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت
اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء تاء فتحا وكسرا اي حال كونها

التاء متحركة على فتحة حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابتُ و يا امتُ لاجرائه مجرى المؤنث بالتاء ولم يذكره المصنف لقلته (و) قالوا (يا ابتا و يا امتا بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فلا يقال يا ابتي و يا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة) هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم لا بالنظر الى الابن فانه قد يجيء بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة (مثل باب يا غلامي) فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا (وقالوا) بزيادة وجه خامس في المضاف الى ياء المتكلم (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) اي ثابت في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية داعية اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى (و) هو (في غيره) اي غير المنادى واقع (ضرورة) اي ضرورة شعرية (وهو) اي ترخيم المنادى (حذف في آخره) اي في آخر المنادى (تخفيفا) اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى فخرج الحذف المستلزم للتخفيف مثل يا الكرى بالتعريف مخصوصا برخم المنادى وبعض من رخم غير المنادى بالمغايرة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم (وشرطه) اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان اضافيا الى المنادى على التقدير الثاني امور ثلاثة احدها

بحث الترخيم

وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (و) ان (لا) يكون (مستغاثا) لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكره المصنف لانه غير داخل في المنادى عنده وقد وقع في بعض النسخ ولا مندوبا وهو من حرف الندبة مع ان ذكر المستغاث عنده في المنادى ... وبيان ان فيه زيادة الالف في آخره ليد الصوت ... فلا يناسب الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون (جملة) لان الجملة محكية على حالها فلا تغير (و) الرابع ان (يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلاثة احرف) ... لان العلمية ... المخففة بالترخيم لكثرة ... الاعلام مع ... ولا يكون فيما ... لكونه ... بعلامة التأنيث ... الاسم من اقل ابنية المعرب ... (او) يكون (بتاء التأنيث) ... وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال ... ادل ... فيكون ... نحو ثبة وشاة ... الترخيم على حرفين لان ... ليس ... الترخيم ... كان ... ثلاثة احرف ... اخرى ... ولا يرخم لغير ضرورة المنادى ... الاما ... يا صاحب ... يا صاح ... الترخيم ... استعمال في المنادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان

يجوز ...

كما المحذوف نسيا منسيا فإن كان في آخره أي آخر المنادى زيادتان
كأسماء في حكم الزيادة الواحدة في أنهما زيدتا معا واحترز به عن نحو
مرجانة فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولا ثم زيدت تاء التأنيث
فلم يحذف منهما إلا الآخر كأسماء إذا جعلتها فعلاء من الوسامة أي الحسن
كما هو مذهب سيبويه لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لأن تكون
من باب عمار ومروان أو كان في آخره حرف صحيح أي حرف أصلي [...]
إلى الذهن لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة فخرج به نحو [...] لأنه لا
يحذف منه إلا التاء وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما [...]
مرمي ومدعو فإن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة قبله مدة
أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها
المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها فخرج به نحو مختار
فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير وهو أي والحال أن ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة أكثر من أربعة أحرف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم
من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب واعلم أنما اعتبر
هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لأن نحو ثبين وقلون علم
يحذف زيادتيه لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا أي
الحرفان الأخيران في القسمين أما في الأول فلكونهما في حكم الواحدة
فكأنهما معا حذفتا معا وأما في الثاني فلأنه لما حذف الآخر صحة
وأصالة حذفت المدة الزائدة لئلا يرد [...]
ويلتبس بالمقصور وإن كان مركبا [...] حذف الاسم الأخير [...]
مضافا ولا [...] مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الأخير فيقال

يا بعل في بعلبك ويا خمسة في خمسة عشر لتنزله منزلة التاء [...]
كلمة [...] وصارت بمنزلة الجزء وإن كان غير ذلك المذكور من
الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة
المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا جار ويا مال في يا حارث
ويا مالك وهو أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه في
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
الأكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود ويا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة
وقد يجعل وقد للتقليل أي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما
برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الأصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي
لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو فيه بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما
في أدل جمع دلو ويا كرا لأنه لما جعل كرو اسما برأسه انتفى مانع الإعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد
استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لأنه لا يدخل
عليه سواها لكونها أشهر [...] فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة الميت يبكي عليه أحد ويعد محاسنه
ليعلم الناس أن موته أمر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا أو عدما بيا أو وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما
يتفجع على وجوده وهو قد يكون المتفجع عليه [...] كالمصيبة والحسرة والويل [...]

[illegible] المندوب مثل وا زيداه [illegible]

[illegible]

[illegible] بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب

[illegible] في الاعراب والبناء حكم ذلك القسم المنادى

فاذا كان مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم

من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة

لانه لا يندب الا المعروف [illegible] وجاز لك زيادة الالف في آخره اي في آخر المندوب

لان الغرض المطلوب في الندبة [illegible] فان خفت اللبس اي الالتباس [illegible]

زيادة الالف بتغيير حركة الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة

او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه

بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلا

مكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين

وجاز لك الهاء اي الحاق هذه الهاء في حال الوقف لبيانها ولا

يندب من لم يعلم المندوب [illegible] عليه الا الاسم المعروف الذي اشتهر

المندوب به ليعذر النادب بمعرفة في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه

اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب [illegible] الذهن اليه ويعرف ليعذر النادب

بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق

بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصال الصفة ليس كاتصال المضاف

بالمضاف اليه لانه يتم المضاف به وكانه جزء منه بخلاف الصفة فانه

يتم بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز [illegible]

ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة

فان اتصال الموصوف بالصفة [illegible] المضاف

والمضاف اليه لانه لم يتم من جهة المعنى [illegible]

[illegible] بخلاف المضاف والمضاف اليه

يونس ان يجعلهما [illegible]

المضاف [illegible] حذف حرف النداء الا اذا كان [illegible] اسم

الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف

مثل يا رجلا لانه [illegible] لم يكثر كثرة [illegible] العلم فلو حذف منه حرف النداء لم

يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة [illegible] نحو يا هذا

الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت

والحذف ينافيه [illegible] التي يجوز فيها حذف حرف النداء

العلم سواء كان [illegible] حرف النداء [illegible] لا يحذف منه الا

مع [illegible] او بغير [illegible] نحو يوسف اعرض عن هذا

اي يا يوسف [illegible] او وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها

الرجل اذ ما وصف بذي اللام [illegible] الرجل [illegible]

الحذف من [illegible] بذي اللام والمضاف [illegible]

كانت نحو غلام زيد افعل كذا او [illegible] لا يزال محسنا احسن

اي [illegible] المضمرات [illegible] يا انت ويا اياك وقد حذف حرف النداء

من اسم الجنس [illegible] اصبح ليل اي يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع

انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد

مخنوق اي يا مخنوق [illegible] وقع في الليل على [illegible] سمي مخنوقا وقال

[illegible] مخنوق [illegible] من المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق

ای یا کردان ونبه شده فان حذف حرف النداء من اللبس و ترخیم ۷
غیر العلم [illegible] یا کردان [illegible] الحرف [illegible]
الیمام [illegible] القوی [illegible] حتی [illegible] والمعنی ان المقام الذی
[illegible] استطیع حمل الی القوی فلا تکن ایضا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة
نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه حرف تنبیه و یا حرف نداء ای یا قوم اسجدوا
والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل فی قرائة الا یسجدوا بتشدید اللام
فانه لیس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فی لام
لا و یسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب [illegible]
التی وجب حذف ناصبه المفعول فیها ما ای مفعول اضمر ای قدر عامله
علی شریطة التفسیر الشریطة والشرط واحد [illegible] الی التفسیر
ای اضمر عامله بناء علی شرط هو تفسیر ای تفسیر العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وهو ای ما اضمر عامله علی شریطة
التفسیر کل اسم بعده فعل او شبهه [illegible] نحو زیدا ابوک [illegible]
یلی الفعل او شبهه مستقلا [illegible] ان یکون الفعل او شبهه فی الکلام الذی
بعده نحو زیدا عمرو [illegible] وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل او شبهه
عنه ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه
ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل او
شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فیه بسبب
ذلک الاشتغال لا لسبب آخر [illegible] ذلک الاشتغال
علیه ای علی ذلک الاسم هو ای احد الامرین الفعل او شبهه [illegible]
او بما یناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه ای لنصب [illegible]

الاسم بالمفعولیة کما هو الظاهر المتبادر فقید الاشتغال بالضمیر او متعلقه
یخرج نحو زیدا ضربت وبقید الفراغ عن العمل فیه بمجرد ذلک الا
یخرج زید ضربته فان المانع عن عمل ضربته فیه لیس مجرد الاشتغال
بضمیره فان عمل یقتضی الابتداء فیه و رفعه ایضا مانع ذلک وبقید
النصب بالمفعولیة یخرج مررت بزید [illegible] وهنا صور اربع
احدها اشتغال الفعل بالضمیر بتقدیر تسلیطه بعینه والثانیة
اشتغاله بالضمیر تقدیر ما یناسب الفعل بالترادف والثالثة
اشتغاله بالضمیر تقدیر ما یناسب الفعل باللزوم والرابعة
اشتغال الفعل بالمتعلق ولا یتصور الا تقدیر تسلیط الفعل المناسب
باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة منها للمشتغل بالضمیر باقسامه
الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق ولا اختیار فی ترجیح ما هو مثال
المشتغل بالمتعلق کما لا یخفی وهو نحو زیدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمیر بتقدیر تسلیطه بعینه وزیدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمیر بتقدیر تسلیط ما یناسبه بالترادف فان مررت به تقدیره
جاوزت مرادف لجاوزت وزیدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق وزیدا حبست علیه مثال الفعل المشتغل بالضمیر بتقدیر تسلیط
ما یناسبه باللزوم فان حبس [illegible] علی الشیء یلزمه ملابسة للمحبوس
علیه ینصب زید فی هذه الامثلة بفعل یفسره ما بعده ای ضربت یعنی
الفعل المفسر الناصب لزیدا فی زیدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل
ضربت زیدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنی ضربت الثانی
وعلی هذا القیاس جاوزت فانه مفسر بما یرادفه اعنی مررت به و [illegible]

فانه مفسّر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده وبلابست فانه مفسّر بما يستلزمه اعني جُبِسَ عليه ثم الاسم
الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب
فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس
اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي
بكونه مبتدأ ان تجرّد عن العوامل اللفظية ليصحّ رفعه بالابتداء ويرجّح الابتداء
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الرفع والنصب متساويتان لان وجود الاضمار على شريطة التفسير قرينة النصب
تبقى بلا مرجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد
ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة التي
مع الرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كأمّا اذا دخلت على
الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر
والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا
الا المبتدأ احتراز عن عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تأيّدت بالسلامة عن الحذف ايضا واذا كان مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار
هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل
ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في
كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه
الرفع فان اذا المفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع

في بحث الظروف من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية
فالمراد بلزومها الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب
في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة عليه للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي نحو ما
وان كما سيجيء ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يعمل
معمولها المضمن في الفعل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان
زيدا ضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو أزيدا ضربته وانما قال
بعد حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من أكرمته
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان كان قبيحا
الحق الاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه بتقدير الفعل
وعند اذا الشرطية لانها تدل على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه
وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه
وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي الصدر
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
في الاسم المذكور لان في هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا
فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسّر اي
التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه
الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فانه يعلم انه خبر عن الاسم

المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود وصفا لزم مخالفته
للمعنى المقصود وقال الشارح إنما هو بين خبرية ذات يا خبر على
النصب والتفسير لا يتم بين التفسير وبين الصفة فإن التركيب
لا يحتملها معا نحو قوله تعالى إنا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره كان موافقا للنصب
في أداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو
خلاف المقصود وهو أن المقصود الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر لا
الحكم على كل شيء مخلوق لنا بأنه بقدر فإنه يوهم كون بعض الأشياء
الموجودة غير مخلوق له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية
للعباد ويستوي الأمران أي الرفع والنصب فلا يترجح أحدهما على الآخر
بينهما لما تفاوت في الشيء ... قام وعمرو أكرمته أي ضربته ...
ونحو ذلك إلا أن لا يتبع العطف على الصغرى لعدم الضمير يستوي الأمران
فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات
وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه
بتقدير الفعل والوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية
فيعطف على الصغرى وهي فعلية فإن قلت الابتداء من الرفع مرجحة
للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه قلت لا تفاوت في القرب
والبعد فيهما إذ الكبرى والصغرى غير منفصلتين ... انتهى
وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب ويلي النصب أي نصب الاسم المذكور
بعد حرف الشرط والمراد به هنا إن ولو فإنه أي إن كانت من حروف

الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب
وكذا يجب النصب بعد حرف التحضيض وهو ألا وهلا ولولا ولوما وأما وجوب
النصب فلما مر من وجوب دخولها على الفعل لفظا أو تقديرا نحو إن زيدا
ضربته ضربتك مثال لحرف الشرط وألا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض
وليس مثل أزيد ذهب به أي من باب الاضمار على شريطة التفسير
فإن زيد فيه وإن كان يشبه في بادي النظر بما أضمر عامله على شريطة
التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن بالنظر بعد التحقيق النظر ليس منه فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده
فعل مشتغل عن نصبه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه
لنصبه لأن ذهب لازم لا يعمل النصب وكذا اسناده إلى ضميره أعني ذهب في
لا ينصب المناسب في ذهب فلتقدير مناسب آخر يجيء مثل بالسؤال أو ذهب
على صيغة المعلوم فيكون تقديره ... الذهاب به أو ... به
أحد بالذهاب به أو أذهبه أحد قلت المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه والأمر فيما ذكره
مفقود وإذا كان الأمر كذلك فالرفع أي رفع زيد في المثال واجب
بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
فكيف يختار فيه النصب وكذا أي مثل أزيد ذهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه
في الزبر أي في صحائف أعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير لأنه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله في الزبر
إن كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن صحائف أعمالهم ليست محلا
لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيها مقدار بل الكرام الكاتبين أوقعوا فيها

ثبوت له

كتابخانه مجلس شوراى ملى

كما ترى اجعلها لهم وان كان صفة لشي لم يصح انه خلاف ما ثبت المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شي هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها سواء كان
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شي كاين في صحائفهم فانهم مفعول
لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شي مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشي و
الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شي مفعول
لهم ثابت في الزبر لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق
ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا
او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء
اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة من بعضهم فاحتاج النحاة الى
ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على
غير المختار فاشار المصنف رحمه الله تعالى الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه لربطه بمعنى الشرط وعند المبرد
لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة
عليه تربطه بالشرط لدلالته على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما
بعدها فيما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه
الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ التقدير مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعده قوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء فيه ايضا للسببية اي ثبت زناهما فاجلدوا وقيل الجزاء

او للتفسير وهي الجملة لا محل لها من جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يكون
فالضابطة فتعين الرفع وانما اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم
يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت القاعدة فالمختار فيها
النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الراجح ومن ذلك اي من النوع
الاول التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل
فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو اي التحذير تخويف المخاطب عن شي وتبعيده عنه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق
تحذيرا اي حذرا ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر المحذر
فيكون مفعولا له مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
على صيغة المجهول عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت نحو هذا لا بد
من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر المحذر منه
مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا بانه
محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف بيان مثال
لاول نوعي التحذير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد عن نفسك
وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب
من نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد
من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها
منهما والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت ذيبا

من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل تحذر وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن تلاقي لا على تبعيده فالصواب
ان يقال تقديره بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد
النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان معناه
بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال
المذكور مثل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان
يكون مذكورا ... لذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير
والتابع خارجة عن الحد ... وسيجيء ذكرها فيما بعد وتقول في فصل النوع
من اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف
كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان
تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان
وانّ قياسي ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وشذوذه ... وان قال فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا
حذف العاطف اشد شذوذا من حذف حرف الجر مع انه قياسي مع ان وانّ
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما
فعل فيه فعل اي حدث ... مذكور لفظا في ضمن الفعل المطلق او المقدر او
شبهه كذلك ... مطابقة اذا كان العامل مقدرا ... من قبيل ال...
لاسماء الزمان والمكان ... لا يخلو عن زمان ومكان ... بيان لما فعل فيه فعل
سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا ... خرج ... بما ذكر من فعل فيه
نحو يوم الجمعة ... فانه وان كان ... لكن
بعضه مثل شهدت يوم الجمعة واختلافه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل

فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون فيه الا في يوم الجمعة فلا بد في التعريف
قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور ليخرج مثل هذا المثال فانك وان شهدت يوم الجمعة فليس من حيث انه فعل
فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على التعريف
قيد الحيثية لا حاجة الى ذكره مذكورا الا زيادة لتصوير المعرّف ... من
زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى ان المفعول
فيه ... لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يقدّر فيه
في وهو مجرور بها و ما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص
حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذا قال بشرط تقدير في اي شرط
نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب جره وظروف الزمان كلها
مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء
مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او اوقات
اليوم وظروف المكان ان كان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا
على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي
وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على
الزمان المبهم لاختلافهما ... نحو خرجت في المسجد وفسّر المبهم
من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق و
تحت وفي معناها في الابهام ... وما يقابلها ...

الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول تفسير بعض الظروف المكانية
الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المتقدم بالجهات عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لا لابهامهما اي لا ابهام فيه [illegible]
وحمل شبههما عليه في حكمها وفي بعض النسخ لابهامهما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم لفظ المكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال كالجهات الست لا لابهامه
وحمل ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا لابهامه على الاصح اي على المذهب الاصح فانه [illegible] النحاة في
انه مفعول فيه لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الظرف لكنه
حذف لكثرة استعماله بلا حرف وفي هذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعده
معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ولا يوجد في كلامهم ان كل فعل نسب
الى المكان حاصل به [illegible] فيصح ان ينسب الى المكان الشامل له ولغيره
فانك اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد كما يصح ان
تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد ودخل
الدخول بالنسبة الى الدار لا يصح ان يقال دخلت البلد نسبة
الدخول الى الدار [illegible] نسبة الاشتمال الى [illegible] التي دخلت
فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل مبنيا على الاستعمال
الاصح فيكون اشارة الى ان استعماله بلا حرف [illegible] ودخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله [illegible]

وبيانا هيئة اي الفاعل او المفعول يخرج به ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول
كصفة المبتدأ [illegible] العالم [illegible] وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل
او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول وهذا التردد [illegible] ان لا يخلو الحال عما
يخرج به مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل
او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج منه يفهم من فحوى الكلام سواء كان المنطوق حقيقة او حكما او معنويا
اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم
من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيها الحال عن المفعول معه لكونه في
معنى الفاعل او المفعول وعن المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيها الحال عن
المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام
المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول كقوله بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله
ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة
ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وانما لم يصح قيامه مقامه كما في قوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله
مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان دابر المضاف اليه جزء [illegible]
والمراد [illegible] والدار مفعول بالمبهم فاعله باعتبار ضمير المتكلم

والمراد من هذا التردد قوله هيئة الفاعل او المفعول به

فرق میان منطوق و مفهوم آنست که منطوق را در جای استعمال میکنند که دلالة آن لفظ بر آن شئ مطابقه باشد و مفهوم را در جای استعمال میکنند که دلالة آن لفظ بر آن معنی تضمنی باشد استاد ره

في المقطوع فكأنه حال من مفعول لم يسم فاعله ولو قرأتهما على صيغة الماضي
المعلوم من باب التفعيل او سبق على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل
وجعل الجار متعلقا بالمفعول لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخول وقع حالا من
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية
بالمتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال
اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ
حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما تضمنه الكلام الا خبارا بهما عن نفسه حتى تعد من نظم
الكلام اشير او انبه زيدا فيصير زيد مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار
معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المفهوم منه ووقوع الحال عن
المعنوية لا اللفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو
ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
وشبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد
راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد
حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او
تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالتمني

والمجرور

والترجي والتشبيه في نحو كأن زيدا قائما وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار قائما
وكأنه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض منه تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف
زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها كون صاحبها معرفة مطردا
بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال
على قسمين احدهما ان يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل
من بني تميم فارسا او مخصصة بغير الوصف مثل المعرفة لاستوائهما نحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر
او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او حيز النفي
النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا
رجل وثانيهما ان يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب موارد وقوع
الحال كون صاحبها معرفة لا كون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية
كون صاحبها معرفة متخلفة في بعض الموارد كما في الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار وحش
والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال
البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة ولم
يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يحزن على نغص الدخال
... لم تشرب بعضها الا بالدخال والدخال هو ان تشرب

صح

٥٤

البرقع ردمن الطين الى الموضع ومدخل من بعير [illegible] بين الشرت

ما عداه لم يكن [illegible] ولعل المراد به حسنا [illegible]

في بعض او المعنى على بعض الادخال مررت به وحده وحده [illegible]

تساوى النكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة

تاويلها على تعيين احد مما انها مصادر لافعال محذوفة اي ينفرد

وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت

حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وتاويلها انها معارف موضوعة

موضع النكرات اي [illegible] منفردا ومجتهدا في الصورة وان كانت

معرفة فهي في التقدير نكرة كما [illegible] المعرفة هي في المعنى

نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة

تخصيص ما سوى التقديم [illegible] الحال مشتركة بينها وبين موصوف [illegible] في

بعض [illegible] وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها [illegible]

النكرة وتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر [illegible] الملتبس بالصفة في النصب

في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم [illegible] في سائر المواضع [illegible]

لئلا يلتبس [illegible] ولا يتقدم اي الحال [illegible]

على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العوامل المعنوية [illegible]

او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور [illegible]

وادخل في الفعل او شبهه فمعنى هذا الكلام ان الحال لا يتقدم على

العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل

ظرفا او شبهه فان فيه خلافا [illegible]

الظرف في العمل [illegible] الاخفش [illegible] المبتدأ على الحال نحو زيد

قائما في الدار [illegible] من الحال [illegible]

[illegible] فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و

يحتمل ان يكون [illegible] الحال ان كان مشابها للظرف [illegible]

الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي [illegible] في الظرف

والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف واختلاف العامل المعنوي

واما اذا [illegible] واختلاف في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد

بهذا الاحتمال الثاني الاخير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك

لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر

فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردة

عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال

والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان

مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها

عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ولعل

[illegible] الجواز [illegible] لا يقولون [illegible] وما ارسلناك الا كافة للناس [illegible] والفعل

الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر يعدي الفعل كالهمزة و

التضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة

بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا فالحال [illegible] ليس

[illegible] بعضهم من هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف و

[illegible] وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم

جعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف [illegible] وكل ما دل

[illegible] صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا

نحو ... ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو
حاصل بدونه وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال و
تكلفوا تأويل الجامد بالمشتق لان ما هو المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل بدونه وهذا رد على جمهور النحاة حيث ... ومع هذا اعترفوا
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا
بسرا وهو ما يتفق فيه ... اطيب منه رطبا وهو ما فيه حالاه ... عليها
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى تأويل البسر بالمبسر ورطبا بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ذا بسر
وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي
بسرا ايضا ... تقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل
لانه لو تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين لزم ان ... هنا
متعلقة بالبسرية تعلقه لشان اليه هذا من حيث انه متصف بالرطبية
وان لم يكن ... فيها الا بعد ... في اطيب لكنه لما كان الضمير ...
الى الظاهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان ... والرطبية تعلقت به من
حيث انه معتقد عليه ... فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستتر
في افعل فانه وان كان ... لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا ...
ان يقال وان لم ... فانه ... وذهب بعضهم الى ان
العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا ...
... لا يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يقيد الاشارة بحال
البسرية ولانه ... حيث وقع اسم الاشارة ... لا يصح اعماله فيه ...
... بسرا اطيب منه رطبا ... الحال ... لا لانها على الابتداء المقدمة

فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة
للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال و... في قوة
الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت
الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال ...
والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط يربطها
الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا
منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ... بالواو
والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون الرابط
فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد
وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي
بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا الى الربط
بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة
فلا يجوز الواو فتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب
ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في
خلا عن الواو على الشذوذ والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعا مثبتا ... بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي
سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير

سعا او با جد حا وحده من غير ضعف عند الاكثر بالضمير لعدم قوة ابتنائها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد
وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او
جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من قد لفظا
او تقديرا [illegible] لان الماضي [illegible] الحال [illegible] الماضي المثبت الواقع حالا الى
[illegible] زمانا اي زمان صدور الفعل من الحال او وقوعه عليه [illegible]
[illegible] الماضي المثبت اذا وقع حالا ان [illegible] الى
العامل [illegible] فقد صح تقريبه اليه فيفارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين
فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو
جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم اي قد حصرت صدورهم وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فانهما لا يجوزان حذف قد [illegible] قوله صدورهم [illegible] حصرت
صدورهم [illegible] حصرت صفة موصوف محذوف [illegible] الحال [illegible]
[illegible] والعالم [illegible] الضمير [illegible] قاطع [illegible]
[illegible] الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا
بقرينة حال المخاطب وقولك [illegible] او حال [illegible]
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا بقرينة السؤال [illegible]
[illegible] ان [illegible] بجمع [illegible]

ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا [illegible]
لا [illegible] عن صاحبها [illegible] بخلاف المنتقلة [illegible]
للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفة لا تنفك عن
الاب في غالب الامر اي [illegible] او [illegible]
[illegible] منه على [illegible] الام [illegible]
[illegible] اي [illegible] او [illegible]
عطوفا وقال صاحب [illegible] التقدير [illegible] ان [illegible]
[illegible] اي [illegible] وجوب حذف عاملها اي كون مؤكدة
[illegible] احترز به عما [illegible] لعاملها [illegible]
[illegible] فانه لا يجب حذف [illegible] احترز به عما اذا كانت [illegible]
لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
حال مؤكدة عن فاعل شهد ولا [illegible] وان كون [illegible]
الاسمية [illegible] لا [illegible] الفعل [illegible] عامله مذكورا
[illegible] يكون حذفه واجبا [illegible] قائما بالقسط [illegible] اي [illegible]
الذي [illegible] الابهام واحترز به عن [illegible] في حكم [illegible]
[illegible] الابهام عن [illegible]
اي [illegible] في [illegible] الموضع [illegible] من حيث انه [illegible]
المستقر [illegible] مطلقا [illegible] المطلق [illegible]
اي [illegible] واحترز به عن [illegible] جارية [illegible]
[illegible] الموضع [illegible] الابهام [illegible]
باعتبار [illegible] الموضع [illegible] الاحتراز [illegible]

نحو رطل زيتا ... مبهم لانه موضوع لمفهوم كلي شائع واستعماله في جزئياته
على سبيل البدل فوقع الابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته
والابهام الثابت من جهة الوضع اذ المستعمل فيه فهو صفة للابهام
رافع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له
وكذا ايضا يحترز عن علم البيان في مثل ابو حفص عمر فان كل واحد
من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر
فالمذكور ثانيا الواقع في ابي حفص بعدم الاشتهار لا الابهام في
ذاته لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيقه ان الواضع
لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك انه متى اطلقه عين مميز عما
هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر كالثلثين وغيرهما ولا ابهام فيه من
حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما ولا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او
مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع
بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل
رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة
الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا
فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مذكورة رفعه عن مفرد ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف

مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ... غالبا
غالبا المراد به الكثرة اي يرفع الابهام مطلقا ... في الغالب
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيها كثير والمقادير
ضمن عدد نحو عشرون درهما ... اي ذكر تمييز العدد وبيانه في
اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان
الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا والكيل نحو قفيزان برا والذراع
نحو ذراع ثوبا والمقاييس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل
زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون
والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه
... على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا و
النون كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا والمفرد لم
... اقسام المقادير ... ومعنى تمام الاسم ان يكون
على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل اضافته مع التنوين و
نوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا
تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما
تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه تلك الاشياء التامة كما ينصب
الفعل التام بفاعله هذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها
في اخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف
الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا ينصب

الاسم

ثم المقصود التمييز عنه فلا يقال عندي ارا[illegible] فيفرد اي التمييز ان كان
الا بالاسم التام شيئ او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يتناول باجزائه
ويقع مجردا من التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف جمل ورجل الا ان يقصد الانواع اي
ما فوق النوع الواحد فيثنى ويجمع ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع وفي تخصيص هذه الانواع بالاستثناء
نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد [illegible] للنوع جاز ان يقال كما
زيد [illegible] للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع [illegible]
سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس
نحو عندي [illegible] او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين
او بنون التثنية او المثنى ان وجد التمييز منصوبا بتنوين المفرد او بنون التثنية
للتثنية فانه تم الاسم بهما فاقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة
المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين والنون التثنية
جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف
نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة الا اضافة في نون
الجمع نحو عشرون درهما لان في الاضافة ليلزم [illegible] المضاف والمضاف
نون الجمع فلانه [illegible] يضاف الى غير التمييز نحو عشروك وعشري رمضان
بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان اراد

بعشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غيره
الالتباس ايضا الا على قلة لئلا يكون الباب [illegible] او الى الافراد
ومن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار اي الملحظ الاول كما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد
ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم
مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
والمقصود غير المقدار من [illegible] التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقال
عن ذات مقدرة في نسبة في كذا لكن لما كان الابهام في طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال
عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان [illegible] هو في هذا القسم للمفرد
والمذكور في القسم الاول انما هي [illegible] في جملة اي نسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو
طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه [illegible] نفس زيد فطيب
انما مثال لنسبة الجملة والتمييز فيه يصح ان يكون لما انتصب عنه و
لمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما شابهها اكتفى بالمثال

في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا فقوله
وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا لانه بحسب المعنى ناظر الى
كل من الثلاثين المذكورين غير مختص بالاخير بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز
الواقع في العدد اوما يضاهيها امثلة فالنفس تمييز غير انساني
بالمنتسب عنه الدار تمييز غير انساني عن متعلق المنتسب عنه وال
تمييز انساني عن متعلقها والابوة تمييز انساني والعلم تمييز غير انساني لكل
منهما متعلق بالمنتسب عنه او في اضافة معطوف على قوله عددا او ما يضاهيها اي مثل
نصب تمييزها وتمييزها لانه اظهر التمييزات ولاخفا به والابا والابوة
والدار والعلم اورده ههنا لاشتراكه في حكم حسن وزاد عليه قوله وعد
دينه فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورد
ما قال المصنف مثال التمييز المؤكد على ان كون التمييز فيهما كصفة رجعا
ويكون فارسا وتمييزا عنه اراد ان يثبت على انه يصح ان يكون تمييزا عن
نسبة على ان يكون التمييز مبينا معلوما والابهام يكون في نسبته الدار
والدار في الاصل اللبن وفيه ضمير كثير للعرب فارسا به اخبر اي بعد تمييز
فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس
بالضم اي حذق بامر الخيل والفراسة بالكسر من التفرس
ان كان اي التمييز بعد تمام نسبته الى المنتسب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتسب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه التمييز به جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتسب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام
وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القرائن الاحوال مثل اي مثل طاب زيد ابا فانه يحتمل ان يكون

عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد فاذا اريد به نسبة الطيب اليه
باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان
الطيب منسوب الى متعلقه هو ابوه والا اي وان لم يكن التمييز بعد تمام كون
نسبته الى المنتسب عنه اسما يصح جعله لما انتسب عنه فهو لمتعلقه
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نسبتها الى
ولا يصح جعلها تمييزا عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة
التي المنسوب اليه فيها التمييز فيها اي فيما جاز ان يكون
لما انتسب عنه او كان بعينه او محتملا له او لمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه
ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته ما كانت لموافقة ما انتسب
عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء ولعله في
مثل ذلك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين
اذا اردت اباه وجده ونحو طاب زيد آباء اذا اردت آباء واجداده
ويعني كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا
قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد جمعية اورد جمعا فان قصد المفرد
لا يقصد ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على
القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى بمفرد لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون
علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا يصح من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون
علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين

نحو آمنّا زيد العرف فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز
صفة مشتقة نحو لله دره فارسا فهو [illegible] نحو كفى بزيد رجلا فان [illegible]
كالحال في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب هو لا متعلقه لان
الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بكونه موصوفا لها واقيل في
زيد والدار لله دره لا يحتمل ان يكون الدار [illegible] بخلاف الاسم
نحو ابا وطاب ابوه وبعض [illegible] والبعض بمعنى المطابقة اى كانت
الصفة صفة له مع مطابقته اياه او مطابقة اياها ويجوز ان يكون
بمعنى اسم الفاعل والراد للعطف على خبر كانت اى كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حالا للتمييز احتملت اى
الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب
زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة [illegible]
فيها نحو [illegible] من فارس وقولهم [illegible] قابل [illegible] التمييز لان من
تزاد في التمييز لا في الحال ايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال
الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا
يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال [illegible]
ولا رجلا [illegible] لان عامل [illegible] جامد ضعيف [illegible]
كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى [illegible]
يتقدم التمييز على [illegible] عامل [illegible] الفعل الصريح او شبه الصريح لكونه
المعنى فاعلا للفعل بنفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا اذا
جعلت الارض نحو فجرنا الارض عيونا اى فجرت عيونها واذا جعلته

مستقلا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعنى الفاعل [illegible] وبيان الملازمة في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله [illegible] لان
لما قصد [illegible] والاستلاء الى بعض متعلقات الاناء وهو على سبيل التجوز
وقد وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء
الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل
في قصدك هو التجارة لا زيد [illegible] والربح الحقيقة [illegible]
ولهذا [illegible] مع ما يورد على قاعدة [illegible] المشهورة وهي ان التمييز [illegible]
الا فاعل في المعنى او مفعول [illegible] ان التمييز في هذا المثال واشباهه لا فاعل
ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا
تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر [illegible] بمعنى الفعل
لضعفها في العمل [illegible] في هذا النحو قول الشاعر [illegible]
[illegible] بالفراق تطيب على تقديرنا [illegible] نفسا تطيب
[illegible]
[illegible] نفسا تطيب [illegible] على تقديرنا [illegible]
[illegible]
[illegible] نفس الحبيب تطيب [illegible]

المستثنى المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان مشتركا بينهما او جنسا لهما لم يمكن الى التعريف كما فعل
تعذر جمعهما في تعريف واحد منهما ان يكون واحد منهما ما حقيقة
لا يمكن اجراؤها على الاخر صرفه فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع عن متعدد لفظا او تقديرا كما في احد الاخذين او اجزاء دون
العدد الا المستثنى سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا وغير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني
القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها
غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يخرج واخلاقي المستثنى وقيل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد
او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث
يوضح تفسيره كما عرفت وثانيا ما يتعلق به من الحكم فيعرف عليه المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وانما لم يعرفه على حدة
ردا له الاختيار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا غير الصفة سوى
وغير جار مجرى الصفة فيه وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة واخواتها في
المستثنى المتصل في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام
نحو جاءني القوم الا زيدا احترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه
ليس يجب النصب على المستثنى ولا حاجة ههنا الى ذكره مرة

يكون الكلام موجبا بان يكون المستثنى منه مذكورا في نحو خرجوا
الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو
لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل
في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية
الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا متصلا بالفعل او
معنى ما او اسناد الى الباب الحاجة
الكلام مثبتا بالمذكور او مقدما اي تقدم على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع
تقدم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا نحو جاءني القوم الا حمارا في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم يقولون
كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى ان الفعل
الجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم ولا يجوز فيه البدل
الغلط وهو لا يقع الا طرق الشعر والفصحاء المستثنى المنقطع
انما يقع بطريق الرد والفصاحة واما بنو تميم فعندهم المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا
فهنا يجوزون فيه البدل وثانيهما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقولهم لا عاصم اليوم

قال رحمه الله ... فلا يكون ... في العامل فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا ... اذا
جاوز ومثل جاء في القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا نحو
جاء في القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بحرف
خليت الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فحذفت من ووصل
بالفعل فتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف والايصال
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى البعض المطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ... تشبيها بالا التي هي الاصل في
باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال
لانهما فعلان متعديان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال
السيرافي لا اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا
لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء في القوم ما خلا زيدا وما
عدا عمروا ... زيدا وعمروا بالنصب على الظرفية بعد حذف مضاف
اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
عمروا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي خالين او خاليا
بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم عمروا او عن الاس...

انما جاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت ...
بعده ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس ولا يكون نحو
جاء في القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاء في القوم لا يكون زيدا
وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم
اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل
من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب
في محل النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام
الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل من المستثنى منه فيما بعد الا ... حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان
بعد ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال
انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح
يعرب على حسب العوامل و في بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم
... ان لا يكون منقطعا او لا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما
قد علم فيما سبق مما كتب ذلك ... الا قليل بالرفع على البدلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء وكونه قرئت ما جاء الا زيد
بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت
احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء

وهو جائز غير مختار وانما اختاره البدل في هذه الصورة لان النصب
على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة
الا واعراب البدل بالاصالة بغير واسطة ويعرب اي المستثنى
على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان
المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له
العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي الحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب وا[illegible]
ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد لا يضربني احد الا زيد
بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضربك كل احد الا زيد الا ان
يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون ثمة
قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا
مثل قرأت الا يوم كذا اي قرأت القرآن كل يوم الا يوم كذا
لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر
او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في الموجب في بعض الصور كذا لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غيره ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا
الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فجوز مثل هذا التخصيص في ضربني
الا زيد بان يخصص المستثنى منه بجماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما

التمساح اي ماهي

جائز مع القرينة وغير جائز بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب
والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم اي النفي بخلاف
لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي نفي
واحد ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها وفي مخالفة واحد ايا ما فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه يقطع بدخوله في الاول وعدم
ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة [illegible] على
بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل [illegible]
فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى
لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه
عدم استقامة المعنى ومن ثم اي من اجل ان المفرغ لا يكون في
الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على
جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يناقض
ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم
كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى
التقديرين فيندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على الفطن انه
لا يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الا بجامعة
عند الاستثناء كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل

من عقوره الضرب من حمارك او المقصود منه المبالغة في علو المخصين
على مركب واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي على لفظ المستثنى
منه فعلى الموضع اي محمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على
موضع احد لانه مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبؤ
اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبؤ
ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى
قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه
لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة الشيئية او لا وجعل
المستثنى ما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما
تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد
اتفاقا بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا
لانها تاكيد النفي ولا نفي بعد الا لانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل
ما جاءني من احد الا من زيد بالجر كان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائزة في الصورتين الاخريين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بلا التي كالنصب
الحاصل بالعامل فلا يمكن من تقدير لا حقيقة او حكما ليعمل فيه بمعنى العمل
وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى
منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدر ان لا حقيقة
ولا حكما

اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل ادخلنا اذ الكلي بدخوله على المبدل
واعتبر تكراره حكما لانه في قوة التقدير حال كونهما عاملين في
المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار
الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عاملان للنفي و
قد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على
محل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو النصب بكلمة لا
ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محل البعيد دون القريب
قلت لان محل القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا
محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا
مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عاملة للفعلية لا للنفي
فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان العمل لليس
للفعلية لا للنفي وعلى ما والا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما وقال
ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما
الا قائما بالعمل ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها
مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد
حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر الاستعمال وجاز
النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مضمر وجوبا باعتبار المستثنى

ما قبلها الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى تركه
من ضرب عمرو واعرب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو
ح اعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق
مكانه لما انجر المستثنى بالاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير
فى الاصل صفة لانها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة
بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد والاستعمال
على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى
مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة
تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى
بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون متعددا
فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليتأتى حملها
صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من المستثنى
منه متعدد فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان
يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون شيئا
قد فصل فيه نحو ما جاءنى رجلان الا زيد منكور اى منكرا لا يعرف باللام
يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق او
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل
او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور احتراز عن الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد كقوله على عشرة دراهم او عشرون

وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله
على عشرة الا درهما وانما يعتبر عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا
لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلت
فى تفسير هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدنا بقولنا غالبا
لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جاءنى عشرة رجال الا زيدا وقد لا
يتعذر فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا زيدا او الا رجلا
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة نحو
لو كان فيهما اى فى السماء والارض آلهة جمع اله الا الله لفسدتا على عدد
محصور الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية
صفة لانها تابعة لجمع منكر غير محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول المعبود الحق فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء فى الآية
مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى
لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس
فيهما آلهة فيهم الله فسدتا بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه
يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب
ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على
غير فى غيره اى فى غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى نحو
ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة كل

وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله فافهم

بفتح القاف
الفرقدان نجمان قريبان من القطب صح

كما سبقت الاشارة اليه في خبران واخواتها
وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه
وشرايطه على ما سبق في مبحث المبتدا والخبر ويتقدم على اسمها
حال كونه معرفة حقيقة او حكما كما تقدم الخبر على المبتدا
خبرها في الاول فلا يجب تقديمها على الآخر وكذلك ما كان
فيها او في احدها لفظيا كما كان المنطلق زيد وكان جار زيد كما
المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح لتعريف لانهما قد يكونا
من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر كما كان الفتى هذا
اي على خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانها لا تفيد
تمام المعنى الا بذلك وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في
مثلها اي مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعدان اسم ثم فاء وبعده
اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا بمعنى ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه
خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه
خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب
الحذف اي حذف عامل خبر كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت
اللام قياسا ثم حذفت كان اختصارا فانفصل الضمير المتصل

اي لا يجب استتاره والاوجب ان يقال الفرقدين بالنصب حملا على
ذلك على المسند وقال في ليست وان اخوان احدهما
كل فرد الصفات المشهور وصف المضاف اليه والمقصود
وكل فائدة القول وثانيها الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل والصواب سوي وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتها
وكذا اذا قلت جاءني القوم سوى وسواء زيد فكانك قلت مكان
زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه وجماعته لازم الظرفية
وعند الكوفيين يجوز خروجها من الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا
وجرا كغير مستمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما
دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه من الظرفية اعني تفسير
استثناء الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا
في استثناء الرفع فيما غلب استثناء على الظرفية فرده بعض المحققين
بالحكم بالنصب خبر كان واخواتها ستر فيهما في قسم الفعل انشا
هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعد دخولها
المسند بعد دخولها ان يكون اسنادها الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها خبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد ذكر الاسم
والخبر فالاسناد الواقع بين الجزءين الخبر المقدم على تقريره لا يكون
بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب قائم
في هذين المثالين المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في
جواب هذا النقض ان المراد بعد دخولها وروده بالفعل فيها وردت عليه

ويحذف [illegible] في مثل [illegible] الموت
فالخبر [illegible] اي [illegible] مثال [illegible] ويذهب على تقدير
[illegible] الاكثر [illegible] معلق [illegible]
[illegible] لا [illegible] واختصر [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] دخول [illegible]
مثل لا [illegible] قائم [illegible] من [illegible] او الدخول [illegible]
النفي [illegible] التعريف [illegible] فان زيدا ابوه
قائم المنصوب بها اي بلا التي لنفي الجنس اي التي لنفي صفة الجنس [illegible]
اسم لا لانه ليس [illegible] من المنصوبات [illegible]
من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا ان المنصوب [illegible]
من التعريف [illegible] المنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان [illegible]
وان لم يكن كلا من المنصوبات لكن اكثره [illegible] حكم الكل
[illegible] الكل [illegible] او لا يبعد ان يقال [illegible] المنصوب بها [illegible]
كالمضاف [illegible] او [illegible] على الفتح واما ما هو مرفوع [illegible]
اسمها [illegible] المسند اليه بعدها [illegible] رجل ابوه
في لا غلام رجل ابوه قائم [illegible] وهذا [illegible] كاف في حد
اسمها [illegible] المنصوب [illegible] وزاد [illegible] لتعيينها
يلي المسند اليه لفظا اي يقع بعدها [illegible] نكرة مضافا او
شبيها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء [illegible] معناه [illegible]
[illegible] من الضمير [illegible] في [illegible] من الضمير [illegible]

مثال ما يليها نكرة مضافا

ولا بد من الضمير المرجوع في خبرها الى اسمها نحو لا غلام رجل [illegible]
رجل ظريف فيها [illegible]
[illegible] مثال ما يليها نكرة مضافا [illegible]
المشهورة من [illegible] فان كان اي المسند اليه [illegible]
غير [illegible] على الاحوال المذكورة بل كان مفردا [illegible]
وهو كونه مضافا او شبيها به اي يليها نكرة غير مضاف [illegible]
[illegible] فهو مبني على ما ينصب به [illegible]
[illegible] وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب المفرد قبل دخول
لا عليه ومبني الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين [illegible]
[illegible] ما ليس [illegible] والمضارع [illegible] في المثنى
والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل
فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فحذف
من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية [illegible] في الاصل اعني
الاعراب وان كان اي المسند اليه بعدها [illegible] شرط
النكرة او معرفة [illegible] بين [illegible] شرط
الاتصال [illegible] اما [illegible] شرط كونه مضافا
او شبيها به [illegible] نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام

زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل
ولا امراة زيد ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو
وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة
فلانتفاء اثر لا النافية للجنس فيها واما في الفصول فلضعف لا
عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها لكن مطلقا لا
اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاته من التنكير من معنى نفي الاحاد وفي
النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من نحو قول السائل افي الدار
رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه
قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن سؤال مقدر
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن
كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر
فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي لا مثل ابي حسن لها
فان مثلا لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويل
بجنس من الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة
مكانه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التاويل ارادة الجنس حذف اللام
لان الظاهر انه توجيه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على
مفرد وخبرها محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله وعطف

علي عليه الصلاة والسلام

جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلكون لا الاولى لنفي الجنس
واما نصب الثاني فلكون لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف
على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لشبه حركته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
فلكون لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلكون لا زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع
رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول المعترض ا
حول او قوة فكان بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا
ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف وان
لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان
يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء لا لا بتكريرها لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها
التكرير لفظا وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق اللائين جميعا
في الاعراب فهذا على التوجيه الاول تعين عطف جملة على جملة اي لا حول الا
بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا و
مرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي

لنفي الجنس بتغير العمل اي عمل لا اي تأثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان
العامل لا يتغير بالدخول همزة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه الا حال
الا في العرض كما لم يقبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصـ
ورد ذلك ابو علي الفارسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا اكرمه واما التمني نحو الا ماء حيث لا يرتجى
ماء واما قولهم الا رجلا جزاه الله خيرا فعند الخليل ليست لا الداخلة
عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض كانه
قال الا تروني رجلا يعني هلا تروني رجلا ولذلك نصب ونون
وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان
القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الاول
اسمها المعرب احتراز عن مثل لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة
اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير يعني والعامل فيه يعني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها
ظريف وهذا القيد يغني عن الاول بني على الفتح حملا على المنعوت
لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى انه بني على الفتح بالاصالة لا
بالتبعية فانه المذكور سبب بنائه فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح

ثم بني على الفتح بلا ماء ماء

ثم هي بنيت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا اذ يصدق عليه
انه نعت المبني الاول مفردا يليه فانه باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس يليه
لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا على محل البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او على المحل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت الاشارة في
بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف
نكرة ولا مكررا لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف
معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا
في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا ومبنيا
يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمكان الفصل بالمؤكد او
المعطوف [illegible] لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة
مثل لا [illegible] قوله لا [illegible] مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا سائر التوابع لا [illegible] عنهم
فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم التوابع المنادى كما ذكره
الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه

حملا م

المحل م

حالي م

٧ يعني جملة [illegible]

بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم
احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون
في نحو غلامين جاز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع المجرور خبر الها وقد جاء في مثل لا اباله ولا غلامي
له زيادة الالف في نحو اب واسقاط النون في مثل غلامي له
في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين
مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما
هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين ليس مضافا باظهار اللام
فيه ومن ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل معناه اي معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعني الاختصاص وهو الاختصاص او
المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له جاز تشبيها له اي مثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيهما بالمضاف اي تركيب اشتمل على
الاضافة بمشاركته اي لمشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل
على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص الحاصل بينهما الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان
الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره
ومن ثمة اي اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه
المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من الاضافة

لا اب الى شي انما هو بابوته له فهذا الاختصاص غير ثابت للاب
بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب مضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفسادا المعنى لان المراد المفهوم
منهما على تقدير الاضافة هو نفي ثبوت جنس الاباء والغلامين لمرجع
الضمير المجرور باللام ... من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
ينفسد على تقدير الاضافة اما او لا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه
موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاباء والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه ... او لان المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف
والمضاف اليه تأكيد للام المقدرة وحكم الاسم بعد ما اذا لم توجد
ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك
ولا يحذف الاسم وحده والخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كرجل الذي
جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين بليس
النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولها اي
دخول ما ولا وهي اي خبرهما ولا المشبهتان بليس
الاسمية

تجاوزه وجعل [illegible] بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما
وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فقبل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما
ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما
عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة
عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي
عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلانها
عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما
اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل
واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بما عطف يفيد الايجاب بعد النفي
بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد [illegible]
فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات
هو المشتمل اي اسم تخرج الحروف الا واخر التي هي محل الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا
لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قال من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس

علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه [illegible]
[illegible] به لكن المشتمل على علامة اعم [illegible] في
تعريفه المجرور نحو بحسبك درهم [illegible] وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
ههنا غيرها هو المصطلح المشهور بينهم [illegible] في ذلك [illegible]
ما علق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا
كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم
ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما
كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف جر
لفظا او تقديرا اي الملفوظ لكن ذلك الحرف كما في نحو مررت
بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا اي من حيث العمل باقيا
اثره وهو الجر نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم [illegible]
يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير
مراد او لو اريد لا يجر فالتقدير اي تقدير الحرف مشروط ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا
اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي
لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه [illegible]
ان يرجح [illegible] الاولى من الثانية التعريف او
التخصيص او التخفيف [illegible] الكلمة [illegible]
ثم المضاف من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث [illegible]
بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه [illegible] للمضاف اليه [illegible]

الفرق [?] الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه أن
التخصيص في الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف
الجر فيهما أي المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه في باب
مضافة وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى فاعلها مثل قائم
زيد بتقدير لام تقوية للعمل أي ضارب لزيد في إضافتها إلى فاعلها مثل
الحسن الوجه بتقدير من البيانية فإن ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن
الوجه بمنزلة التمييز فإن في نسبة الحسن إلى زيد إبهاما إذ لا يعلم أنه في
أي شيء حسن فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فإن قلت
هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ
قلنا هذا التخصيص واقع قبل الإضافة فلا يكون مما يفيده الإضافة والإضافة لا
التخفيف في اللفظ وهي أي الإضافة بتقدير حرف معنوية أي منسوبة
إلى المعنى لإفادتها معنى في المضاف تعريفا أو تخصيصا ولفظية
أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى لعدم إفادتها إياه فالمعنوية
علامتها أن يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مضافة إلى معمولها فاعلا أو مفعولا قبل الإضافة
سواء لم تكن صفة كغلام زيد أو كانت صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها
بل إلى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد
وحسن الوجه وهي أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء إما بمعنى
اللام فيما أي في مضاف إليه عدا جنس المضاف وظرفه أي لا يكون صادقا
على المضاف وغيره ولا ظرفا له كغلام زيد فإن زيدا ليس من جنس الغلام
صادقا عليه ولا ظرفا له فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد

فليست نكتة الإضافة

وإما بمعنى من البيانية في جنس المضاف أي يكون المضاف إليه صادقا على المضاف وعلى غيره بشرط
أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف إليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه وإما بمعنى في في ظرفه أي ظرف المضاف ولا يخفى أن
المضاف إليه إما مباين للمضاف فإن كان ظرفا له فالإضافة بمعنى
في وإلا فهي بمعنى اللام وإما مساو كليث وأسد وإما أعم مطلقا كاليوم
فالإضافة على التقديرين ممتنعة وإما أخص مطلقا كيوم الأحد وعلم الفقه
وشجر الأراك فالإضافة فيه أيضا بمعنى اللام وإما أخص من وجه فإن كان
المضاف إليه أصلا للمضاف فالإضافة بمعنى من وإلا فهي أيضا بمعنى اللام
فإضافة خاتم إلى فضة بيانية وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما في
فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن
يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام ولا يصح إظهار
اللام فيه وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من موارد الإضافة
اللامية ولا يحتاج فيها إلى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو أي كون الإضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها
أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص
باليوم باعتبار الوقوع فيه فإن قلت فعلى هذا يمكن رد الإضافة
بمعنى من أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين الجنس
والمجنس قلنا نعم لكن لما كانت الإضافة بمعنى في قليلا رد إلى
الإضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام وأما الإضافة بمعنى من فهي
كثيرة في كلامهم فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد

بمعنى الاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد و خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في
اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة
على معلومية المضاف لان الهيئة دالة على معين يستلزم معلومية المنسوب
او معهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي
موضوعة لمعلومية المضاف قلت ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في غير
ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة
لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بمغايرته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم بالشجاعة فقيل له جاء
مثلك كان معرفة او القصد الذي يؤخذ في المعنى العلاقي او تفيد الاضافة
المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى
رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج
عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان فيه الالف واللام حذف
لانه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم

وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد الا ان يراد بتجريده
وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في الاصل او مجردا
بتجريده وكان معرفة فجرد من التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتمتنع الاضافة حينئذ لا افادتها تعريفا ولا تخصيصا فان قلت قد فرقوا
بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والعقبة
وابن عباس في لزوم التعريف المعرفة بالعلم حوز اطلاقهما
وذلك قيل لا نسلم ان في هذه الاشياء تعريف المعرفة بل فيها زوال
تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
آخر وهو التعريف العلمي فانها صارت اعلاما غلب فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف
المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب
الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف
الى المعدود ونحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما
استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال الشاعر
ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وانما جاء في الحديث
من قوله يا ابا الف الدينار فعلى البدل لا على الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز بها عما اذا لم يكن
صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز بها عما اذا كانت [illegible]

صفة الى غير معمولها نحو مصابيح الدجى وكريم العصر مثل ضاربه زيد في قبح
اضافة الصفة الى الفاعل الى معموله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة
المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في
المعنى وان سقط بعض الشاق حيث خفظ العمل اذا لم يسقط عن
اللفظ بل المعنى كما كان عليه قبل الاضافة التخفيف اللفظي اما
في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا
زيد وضاربوا زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف
الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه
حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف
في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن اجل ان
ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية انتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بالاضافة صفة
الى ... وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز
هذا التركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولم يجز الثاني لكون النكرة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بهذه مجموع امور وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف انتفاء

التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من
ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام
لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد
والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب
تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ... علاوة للفراء ... تركيب
الضارب زيد الملاذة توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام اجاب
المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المعرفة
حتى على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك بحيث لا ... بجعل الجملة
لا يمتنع هذا اجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في المعارضة بحيث يستدل
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه نوع مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الرفاقة

٧٥

بمحل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها اي وجاز ان يجعلها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي مدوح الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة او ولد الفرس قبل الثنية الا تراب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي الذي يخدمها او عبدها حقيقة بانها فيها وفي طلبه عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة يعني تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة ووجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا محلى باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا ضاربه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما حملا على ما يقال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف عند من قال انه غير مضاف

والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا على نظيره على ضاربك فانه محل المفعول له والفعل المتعدي اعني جاز زيدا انهم اوردوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل بحذف فاء تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربك زيدا ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقطع اسناد الاتيان على

دا لمدرك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل

قوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجود ...

وان الضارب زيد في جانب الصفة على موافقة بعض الشارحين ولك
ان تحمل كلامه هذا اشارة الى مسئلة على حدة تناسبها لتكلم
باستيلاء الضارب زيد فمعنى قوله ويضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
انه يضعف عطف العبد على المائة على المحل بالمضاف اليه صفة معتدة
باللام لانه بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما وقت وانما لم يحكم
عليه بالامتناع بل الضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في
المعطوف عليه [illegible] بعد تمام [illegible] الصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة [illegible]

ويضعف اي رد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى الملفوظ ربما للتركيب الوصفي كما لان لكل من
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا
المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد
الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد وخلافا للكوفيين فان الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على
القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من
هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيفت اليها
موصوفاتها اجيب بان [illegible] التركيب متاول فمسجد الجامع متاول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت

فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس صفة للمضاف بل [illegible]
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه [illegible]
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد ايضا
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء يتاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان به فجانب
[illegible] اللهم الا ان يقال معناه جانب المكان الغربي فالمكان الذي اضيف اليه
[illegible] والاضافة بيانية والمكان الذي [illegible] الجانب بالنسبة اليه
الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى
موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانهم
[illegible] حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لاشياء [illegible] في كونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص به كما اضافوا [illegible] الى [illegible]
فليس اضافة البيانية من حيث انه صفة لها بل من حيث انه غير [illegible]
اليها التخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم
اي مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص [illegible] وذلك لكون المضاف اليه كا[illegible]
مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني
الاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد

لان يكون قطيفة وغيرها

لا يفيد الا ما افاده باب لشابه من ذكر الاسم واضافة الليث اليه
ذكر الاسم واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها تخصيص
اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت
الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان العين من الشيء اذا كان للعام
فى للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا
يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص مثل قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما
الى الآخر واجيب بانه يتاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ
فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
ولم يفيد لو كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة الترجيح واللقب اوضح
من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد الساكن لا تثقل
على الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكت في الوقوع بعد سكون اللسان لا تثقل عليه الحركة
بعد السكت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق
والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل في الصحيح
الفتح اذ الاصل في كل كلمة على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح او السكون

انما

انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلب اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة ياء المتكلم
وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كعلامة
المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى
ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة
الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون
للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت
الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة نحو مسلمون اذا
اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضمة
قبلها تغييرها فكسرت للحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان فتح
قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما كان في مسلمين
وفي المصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في هو
الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء
المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
لحصول الاشياء واجاز المبرد اخي وابي برد لام الفعل فيهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك

بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه البعض بان ذلك خلاف القياس
وخلاف استعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي في جمع اب جمعا سالما
ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن
اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي فلما تميز على اصواتنا بكين
وقلن لنا آباؤنا فداكم وتقول اي امراة في الدلالة انتهى اضافة
ابيها الى المذكر حميّ وهي بالتاء المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
واما فصلها عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيها في المشهور ما
يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء
الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم بابقاء الواو والقلب
والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها
ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت
هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اب واخ وحم وهن وفم
بحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حمها وحمك ورأيت حمها وحمك ومررت
بحمها وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمؤها وحمؤك ورأيت حمأها وحمأك
ومررت بحمئها وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حموها وحموك ورأيت
حموا وحموك ومررت بحموها وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حماها و
حماك ورأيت حماها وحماك ومررت بحماها وحماك مطلقا اي جواز حم
مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة

اي يجيء هذا الوجه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن
مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن وهنك ورأيت هنا وهنك ومررت
بهن وهنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى
مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والمضمر ليس
باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم
الجنس لكان اتم وكذا تخصيص المضمر بالذكر لانه كان لبعض الاسماء
حكم خاص عند اضافتها الى ياء المتكلم فتشمل اضافتها الى المضمر مطلقا فيما
لا اختصاص هو بحكم باعتبار اضافته اليه ولا لفظا اي وزنا من الاضافة
لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل المراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها
بخروج نحو ان في ان ضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل
ثان اي متأخر في اللفظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية فدخل
فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا فخرج باعراب سابقه اي بجنس
اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع
والرفع في كليهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم
لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا

نعم لكن يا ان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه
الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد
من العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا
اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في
الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي
مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذا اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او
محليا حقيقيا او حكميا فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد الظريف ولا
رجل ظريفا ثم ان لفظ كل هيهنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون
للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد وبالحقيقة التي يتحد فيها
كل هو تابع باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه انما ادخل كل عليه اي
صدق الحد على كل افراد المحدود فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها
لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فحصل حد جامع ومانع كما نبه وجعله كا
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه
اي يدل بهيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي
دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر
التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه او المعطوف

في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم
كلهم لان دلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه
الامثلة على حصول المعنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو خرجت
عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني
زيد نفسه لا يدل لما دل على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان
الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول المعنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة
كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد
الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة
واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما
كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق
شرط في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا
مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
او غيره اي غير مشتق اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض
المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الا
ستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل ابدا على ان لذاتا منسوبة الى قبيلة بني
تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وان لم يكن ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك ولا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل اي كامل في الرجولية فان رجلا باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب

على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل هذا كذلك لا يدل على
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا وفي مثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى
حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي
المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب
بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف
بيان وفي مثل مررت بزيد هذا اي زيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع
يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الآخر التي
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه
كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن
فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال
نفسه نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني صفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت
برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور
توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف

والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة
يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة
يجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو ايضا
خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه يعني
يتبع ما بعده فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل و
ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
في التذكير والتأنيث وان كان ظاهرا مؤنثا غير حقيقي او مفصولا يذكر
او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم
ومررت بامرأة قائم ابوها وبرجل قاعدة جاريته مثل تقعد جاريته
وبرجل معمور او معمورة داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم
او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نزلت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع
المؤنث ويؤنث في المفرد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب

ويقربان ويقربين فلم خصصنا الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما
كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة كان لا محالة مشابها للفعل
في الخمسة البواقي من جهة التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية
بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابط عدم تبعيته ليكون كالفعل
بالنسبة الى الظاهر ما بعده ليتبين حاله في عدم التبعية ومن ثم اي من اجل
كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث
غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه نظير
يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود
جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج
لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود
غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
يجعل الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب
وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها كانه لم يقع في

بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعترض الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اخص منها بالتعريف
والمساوية من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الاصلي يجب
ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن
اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينها مساوات ومن قال
ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما
عرفت بينهما من المساوات في التعريف نحو جاءني الرجل العالم
او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع
بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي
اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب
هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز
وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدها للابهام الواقع
في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد

رفعه لا يتصور مثله لا بهاء ولا الحق بالمضاف لكن التعريف
من المضاف اليه انما كان باستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
الفقير فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومنهم من اجل
ان المرام وصف اسم الاشارة بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس فيضعف
مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم لان الابيض عام لا
يختص بجنس من الجنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان
المشار اليه انسان فاصل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع
مقصود اي قصد نسبته الى ما تنسب اي النسبة الواقعة
في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكان نسبته الى زيد مقصودة
كذلك نسبة الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة وقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل لانه المقصود دون متبوعه وقيل يخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان
المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع
وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير نسبة قال له ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه في تلك
الحروف كلاهما بالنسبة بهذا المعنى وما تم المه ما ذكره حيا وتيما

مقصود ان

اراد بزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فانها جهتان احدهما كونها صفة
لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفا على الصفة
المتقدمة تابعا لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابع لانها صفة لزيد وتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط
حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون معطوفا الثاني على الاول
فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق
مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في بحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل
فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية مثل جاءني
زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد [illegible] وليس
بمعطوف على التحقيق انما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو
حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف قال
بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لا الكن فيها ما قال

فان صفة الفاعل على حرف العطف كان معطوفا

في شرح المفصل

الحروف العشرة

العطف

في الصفات وعاطفة

من حيث

على ان غيرها من الجمع والترغيب وغير ذلك فمتى جعلنا غيرها فقد حق غيرها
ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل
اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا
من حيث انه متصل كالجزء اتصالا ومعنى انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالعطف على بعض حروف الكلمة
فاكد اولا بمنفصل ليدل بذلك على ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل
نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا وهو
باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربنا الا انت وزيد لم يحتج الى التاكيد
فلا حاجة فيها الا الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو
وعمرو الا ان يقع فصل بين ضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز
تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل عن الاحتياج
الى التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد
او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا
ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد
يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون مع الفصل والاول
متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما

الا باتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان
الفاعل ان لم يكن ضميرا مستقلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل عن
جاره فكرهوا العطف عليه لانه يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ولم
يجوزوا تاكيده بمنفصل كما جاز في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما فعل في المرفوع المتصل في استعارة المرفوع المنفصل له او
يكتفى بالفصل لان الفصل في غير الاولى جواز ترك التاكيد بالمنفصل
للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعده لا يعود له التاكيد
يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال
بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم حتى قيل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف
الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله
وبما الذي ذكرنا من لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار
مذهب البصريين وجوز عدم تركها اضطرار الجار الكوفيون ترك
الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز
التاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو
اعجبني جمالك من غير فصل وتقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا
تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت
بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد
بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فقلت التاكيد عين المؤكد
والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او مشتمله والغلط
قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما اي فحصل مناسبة زائدة

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه فتخلل بينهما الف
فلا بد من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع من صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور
باعادة الجار اليه كان المعطوف على المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا اليها بشرط
ان لا يكون ما يقتضيه شيئا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا اليها احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث
نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيه شيئا في المعطوف احترازا من مثل قولنا
يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه
من حيث تجرده عن اللام لامتناع اجتماع اللام وحرف النداء ويتغير
في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فتقدير التنكير لفقد عدم
التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على تكرار الضمير كرجل
وجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة لها وكذا المعطوف
عليه لكذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنداء
اي حرف النداء اي كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد
في كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فانه غير
مفرد وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم

المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قاعدا
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب او نصبا وخفض على العطف
على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو يمتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف
على العامل اي يتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو
عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير صلة للموصول ويغضب معطوف عليه ليس فيه عائد
اجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي
الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء تفيد السببية
لان كون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة
او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي
بالرابط في الاول او المعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او نفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد به الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي المعنى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب
واذا عطف اي اوقع العطف بحرف على معمولي عاملين بان يعطف
اسمان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد قال بعض المحققين اي اللباب
الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اذا اتبع
معمولا العاملين بان يعطف معمولاهما والاكثر الشائع عن ان المعنى
فلي معمولي عاملين واما قال على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك

لدفع توهم من يتوهم ان مثل ضربت زيدا عمرا وبكرا خالدا من هذا الباب
ح ان ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد
وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قوله
اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فمتأول
بحذف الجار منها بالكسر لم يجوزه الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم
يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولما ثبت ان الامثلة الواردة عليها
لا تنحصر على صورة السماع بل تعميمها وعدم جواز ذلك العطف
ح خلافا للفراء جاء في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو يعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب
المجرور في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان مخالف القياس
يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بالجر
في بعض القراءة اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر
المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في
النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيتحقق عنده ان المنسوب
او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر
غفلة السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك لدفع يكون
بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولدفع ظن تجوز
اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل قتل ودفعا لتوهم السامع ان تريد

في الدار زيد والحجرة عمرو

بجر الآخرة نسخه

التأكيد

بالقتل الضرب الشديد فيجيء ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة
المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اي قطع غلامه فيجب
ح تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم
مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي
التأكيد يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لا في المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواتها
وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد
واذا عرفت هذا فقوله الخ اخرج الصفة والعطف والبدل عن
التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما
واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب
الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ
الاول ومثاله حقيقة نحو جاءني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري

اللص صح

اي التأكيد مطلقا لا التأكيد اللفظي مر ان التأكيد الاصطلاحي في الفاظ
كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك
ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ
بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال
الافراد وقيل حسن بسن قيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع
بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويكون استعمالها تابعة
خفية بين هذه المعاني وهما اي التأكيد بالنفس والعين فالاولان
اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في
المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم في جمع المذكر العاقل وانفسهن
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اي ما سوى النفس والعين
او ليس تغليبا كالقرن هما الخيل كلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث والباقي هي الالفاظ المذكورة بغير النفس مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب
كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن

نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي
اجمع واكتع وابتع وابصع لا بضميرها او المتبوع تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتأويل الجماعة واجمعون في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء
ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا في ذي الاجزاء
اي ذكر الاجزاء لان الكل ما لم يكن له اجزاء محققة ولم يصح افتراقها لا
يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها
حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون بفائدة التأكيد بكل واجمع
فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى
في الاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيدهما
اكد ذلك المضمر اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تأكيد التاء المضمر وهو تأكيد بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك
لالتبس التأكيد بالفاعل في تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم
يؤكد الضمير المستكن في اكرمني يقال نحو زيد اكرمني نفسه لا
لتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
الصورة اجري في بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل

بالنفس والعين بلا تأكيد بالمنفصل نحو انت نفسك قايم لعدم اللبس
وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيد
نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم الالتباس الا تأكيد بالفاعل لان كلهم
اجمعين لا يباشر العوامل فلعدم كلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا
واكتع واخواته اي ابتع وابصع اتباع لاجمع لا يتقدم عليه وهو المشهور
اي اكتع يعني يستعمل وهو الكلمات الثلث تبعية لا بانفرادها لكونه
لا دلالة لها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم اكتع واخواته عليه اي على
اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر
اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على الجمعية اللازمة ذكرها من تبعية
دون الاصل **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع** اي مقصود
النسبة بما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة
الى المتبوع مقصودة ابتداء بما نسب اليه بل يكون النسبة اليه
وتمهيد للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه اثباتا او نفيا مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب
الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه التابع ولا يعترض الحد على المعطوف
ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف
فكلاهما مقصود ان هذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي
هو الاستثناء ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس بمنسوب
اليه من عدم القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة

نسبة ما نسب الى المبدل منه القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع هو عدم القيام
فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينها الى التابع مقصودة ولكن اثباتا
فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان
النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي
ويمكن ان يعتبر نسبة الى نفي نسبة الى نفي احدهما ثابتا ويكون الاول
توطية لذكر الثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما بتقدير اللام
في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بينه وبين المبدل منه اشتمال اما
البدل على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه
او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي
بدل سبب من الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لادنى ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول
يعني متحدان ذاتا الا ان يجب مفهومها ما لم يكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلف مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما قالوا من ان الفرق بينهما
ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان بدل

نحو جاءني اخوك زيد فلهذا ان قصدت فيه الاسناد الى الاول جيء
بالثاني للتقرير والتوضيح فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجيء بالاول توطئة له ومبالغة في الاسناد فالثاني بدل
مع يكون التوضيح الحاصل به مقصودا ايضا تبعا للمقصود واصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل
منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا
نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار
ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا
كذا ان سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا جاريته وضربت زيدا غلامه
لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون
من باب بدل الغلط بغيرهما اي بغير كون تلك الملابسة بغير كون البدل كل
المبدل منه او جزءه فيدخل فيها اذا كان المبدل منه جزءا من البدل نحو
ابعالية بيتا على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه وانا انشد
بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه متباينة في المثال ولكن
ان يورد للمثال شيء ايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال بعده المثال
فيه فان البرج عبارة عن المجموع وان لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم بدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وروده في كلام العرب
فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي البدل الغلط ان تقصد اي يكون
تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت
بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه

معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني غلام لك ومختلفين نحو
بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة بدلا
من معرفة فالنعت اي النعت لبدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة
مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين
نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت
اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص لانه من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل
يلزم ان المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف
بدل البعض والاشتمال والغلط فان ليس فيها مقصود اذ ليس مدلول
الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه
احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك
ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح وعطف
بيان له والقصة انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي
بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان
فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم

عطف البيان

مبرق صرق حتى التقيا فاخضر يده فقال ضع من راحلتك فوضع فاذا هي
نقد عجفا فحلا على جيرة زاده وكساه وقصد اي قرشه من البدل لفظا
اي من حيث احكام اللفظ واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر وذلك
لان ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل
في حكم تكرير العامل لكون المقصود انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر
فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير اكانه
مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان
كان فاعلا لعليه ان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي ينتظر حوله بشرط ان يزهق روحه فيأكله اي
ما دام يتحرك فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد سبق تحقيقه
والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان لمعرف باللام
الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد
ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما يخالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
بدلا لفظا او صورة فانه ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيد بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمبني الاول لفرد الثاني في اقسام المبني ما الاسم
المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني
لفظ المبني ما ناسب اي الاسم الذي ناسب مبني الاصل وهو الفعل الماضي
والامر بغير اللام والحرف والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة في منع العرب وجوده
المناسبة والفرض صاحب المفصل هذه المناسبة بانها ما يتضمن الاسم

المبني

معنى المبني الاصل مثل ابن ضمه فانه متضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه
كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة والصفة او شرحها
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع
كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى
من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه غير مركب مع غيره حتى
يتحقق فيه العامل فخرج بهذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة
كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مثلا والمضاف اليه معرب لما كان
المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة
للمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا
او بانتفاء احدهما فقط فلذا اورد هنا لمنع الخلو واما اختلف في ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتأخيرا لانسب
لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث
حركات آخره وسكونها عند البصرة ضم وفتح وكسر للحركات الثلث
ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب
والعكس والمراد الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب الا ان هذه الالقاب لا يعبرونها الا عنها لانهم كثيرا ما
يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما وقع في هذا الكتاب حيث قال بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في [illegible] مفتوحة
والميم مكسورة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب عليه ان لا يختلف آخره
اي آخر الكلمة لكن لا مطلقا بل لا باختلاف العوامل وقد يختلف آخره لا

اي اختيار

والآخر مجرور

المبني

لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد وهي اي المبني ثمانية
باعتبار الجنس المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات
واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لفساده بحيث الاصوات فيما بعده اصوات لا اسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل
بعضها فقط وثمانية ابواب في بيان اسماء المبنية لان لكل واحد منها حكما
على حدة لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلا بد عنه ذلك من علتين آخرين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل
البناء السكون والاخرى للحركة المعينة اي انها لما اختيرت دون ما عداها من
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث
انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد للمتكلم بكلامه او المخاطب بكلامه
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وخرج بهذا القيد لفظ
المتكلم والمخاطب فان اسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب
تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب
او ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالمتقدم
اللفظي ان يكون المتقدم ملفوظا اما محققا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا
نحو ضرب غلامه زيد وبالمتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى هو اقرب
للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكأنه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر
الميراث دل على ان ثمة موروثا فكأنه متقدم ذكره معنى واما المتقدم الحكمي

فانما جاء اي ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان تقدم ذكره قصدا
لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وحاصله
كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر باعتبار اللفظ قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله كون كالظاهر
مثل هو وانا كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا
عندنا اي زيد او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه
المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار
الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام
الظاهر اليها وكان الاول اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه
الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل كما سيعرف المانع من
الاتصال انشاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل المنصوب المتصل المنفصل والمجرور المتصل النوع الاول منها المرفوع
المتصل نحو ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة
المتكلم الواحد المجهول الماضي المثنيين او لها الى ضربن صيغة جمع الغائبة
المعلوم الماضي وثانيها اي ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي و
انما جاء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه
انكل صورة الموصوف بهذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا اي من انا نحن انت

انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن
هو أن والتاء والحروف الآخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم
الاول المتصل بالفعل نحو ضربني اي ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن
انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك
اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات
كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق لفظا دالة على التكلم والخطاب
والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس
غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك
الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون لكل من
المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنه وضع للمتكلم لفظين يدلان على
ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع
المؤنث ووضع للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك
بين المثنى المذكر ومن المثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك
فان الضمير في ضربتما وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى فاذا
لكل من الانواع الخمسة اثنى عشرة كلمة ثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين

كلمة وتسعين معنى وتتبع السلك الامور علما ومناسبات لا يطول الكلام بذكرها
فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما
فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة
المشهورة حتى لا يكون فيما بقي دليل على الباقي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة
اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع واذا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا
كان او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وفي تضرب
والواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة
او افعل التفضيل سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم
يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان في النصب
والجر والضمائر لا تتغير من حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا
في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل والضمير في ضاربان
عليه في رفع فلو كانت ضمائر لما تغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير عن حالها

الاتيان في

وان لحق الصفة حرفا التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير
المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره
لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يعدل الى الانفصال
وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله كاياك اذ التقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وذكر تعريف
الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به
او بكون العامل اي عامله معنويا لانه لا يمتنع اتصال اللفظ بالمعنى او بكونه
عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحروف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كانني وانك او بكونه اي بكون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له كذلك
الصفة كالية له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه
التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل السابق انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ايضا على خلاف الظاهر وهو زيد ولا
لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
حمل عليها لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي
له كما هو الظاهر ليكون اشمل لاقتصاره على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض الحصر
وهيهات اياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك الشر وانا زيد

مثال لكون العامل معنويا وما انت فاما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي
مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند الضمير
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام
الضرب بها وانما صح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا اذ لو كان تاكيدا
في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدين
ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما
قال واختار بالتمثيل صورة الالتباس فيما يثبت الحكم في صورة الالتباس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو
اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من المتصل فلا يتحقق الفصل بين الفعل والضمير
الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما ليسا كذلك نحو اعطاه
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن اتحاد اللفظ وبين من
مرجع وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان
الاعرف مؤخرا نحو اعطاه اياك فيلزم انفصاله لعدم التحكم في تاخير الاعرف
ولا يلزم الطعن في اول الوهلة ابدا وعلى خلاف الاصل وعلى ...
جاز في الثاني الاتصال ايضا نحو اعطيتكه فالاختيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
لانه متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد
بالفصل بالمتصل ان كان متصلا نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس
احدهما مرفوعا لانهما الاول ... ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم ... الوصل باعتبار عدم الاعتداد او بالفصل

بالمتصل وكذا الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل الا اي وان لم يكن
احدهما اعرف فانه ذكر ولكن كما تقدم فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح بلا مرجح في تقديم احد
المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة واما على التقدير الثاني فلان التزامهم
تقديم الاخص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال
لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك
مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر
باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان
فانما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وحقه ان يكون خبر المبتدا
ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان
فانما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
فما يشبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكونه بعد لولا مبتدا محذوف
الخبر فتقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن
لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى
اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بعزيز وكذلك الاكثر
في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بعد عسى فاعلا فتقول
عسيت الى اخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر

موقع

قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام
مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف فيما
بعد لولا وسيبويه في لفظه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير
منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل ربما
في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل
ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ لولاها لكانت
الياء تقتضي الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا من نون الاعراب اي من نون هي علامة الاعراب
نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها وانت مع النون الاعرابية بالخيار في المضارع ومع
لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير في الاتيان
بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون
في لدن وفي تركها تحرزا من اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كان في ليت ويختار لحوق النون
الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها
على خلاف الاصل في من وعن وقد وقط وهذا يعني حسب المحافظة على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت
لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف

ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل
نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم نقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف
في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا و
تكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح له تمام اتبع فانه
في حال اللبس فيه وذلك عند اتفاق الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او ظاهرا كذلك
بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل كالمرجع ان يكون الخبر
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا حصل بين كلا الامرين معرفة لا شائع
اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو والقصر على مثال افعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل استغناء بها في المثال الكثير بها
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير
وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل يستعمل
الفاء الاسم فذهبا الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمل ويجعله
بحكم الكافة كونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره
فيقول له خبره اما مرفوع وعلى انه خبره والجملة حال ان ضرب على انه مفعول
جعله انما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو
ويقدم الرفع فيهن ويتقدم قبل الجملة [illegible] قبل ذكره ليتقدم لان تقدم
الضمير على مرجعه غيره ولا يبعد ان يقال [illegible] الكلام ومنع تقدمه من غير
مبني مرجع وذلك بحسب المقصود [illegible] ان يكون قبل الجملة [illegible]
يقوله قبل الجملة [illegible] هذا الضمير من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن

اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويجيء مؤنثا اذا كان العمدة فيها مؤنثا يحصل المناسبة بين
ذلك الضمير الغائب المبهم بالجملة المذكورة بعده اي بعد الضمير من
الجنس المذكور والذي هو الذي يسمى ضمير الشأن والقصة مفسرة بيان
للواقع وليس [illegible] في بيان القاعدة فانه لا دخل للتبعية في هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التبعية اولا وانما لزم تفسيره بالجملة
قوله تفسير بالجملة بعده يعني لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشأن هو زيد قائم ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن
وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة عليه بالجملة
بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج من الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن والقصة
متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العامل
فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال
للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال
للمتصل البارز وحذفه من اللفظ باضماره لانه [illegible] حال كونه
منصوبا ضعيف اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا
يجوز اصلا لكونه عمدة واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه
فلانه حذف ضميرا [illegible] دليل عليه لان الكلام مستقل مثاله قول الشاعر
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع ان المنصوبة
اذا خففت فانه اي حذفه فيه الا اختيار [illegible] كونه منصوبا لازم كقوله

وآخر دعویهم ان الحمد لله رب العالمین وذلک لانه قد خففت ان ولم تعملها
بالتشبیه الواقع فیها وبعد تخفیفها وجدوا ان المکسورة المخففة عاملة فی
اللفظ کما قال الله تعالی وان کلا لما لیوفینهم مع ان المفتوحة اقوی شبها
بالفعل من المکسورة فلما بعد بالعمل فاذا لم یجدوها عاملة فی اللفظ قدروا
ولا عملها فی ضمیر الشان لئلا یزید المکسورة علیها عملا مع انها اجدر به ولم
یجوزوا اظهار ذلک الضمیر لئلا یفوت التخفیف المطلوب کما دل علیه حذف
النون وحکموا بلزوم حذف ضمیر الشان مع ان المفتوحة اذا خففت
اسماء الاشارة ای اسماء الاشارة المعدودة من المبنیات لکن الاسم
ما وضع ای اسماء وضع کل واحد منها لمشار الیه ای لمعنی یشار الیه اشارة
حسیة بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقیقة فی الاشارة
الحسیة فلا یرد ضمیر الغایب وامثاله فانها للاشارة الی معانیها اشارة
ذهنیة لا حسیة ولکم الصدر بکم ما سبیل الاشارة الیه یحمل علی
التجوز وانما انث ضمیرها بالحرف کما سبق وهی ای اسماء الاشارة
ذا حال کونه للمذکر الواحد والعامل فی الحال معنی الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الی المبتدا ولمثناه ذان رفعا وذین نصبا وجرا ای ذان
وذین حال کونهما للمثنی المذکر قدم لیکون الضمیر اقرب الی مرجعه وعلی هذا
القیاس فی ترکیباته الاتیة فقوله رفعا ونحوه واسم
ما عطف علیه لکل واحد منهما حال من خبره ویجیء فی بعض اللغات ذان
فی جمیع الاحوال الرفع والنصب والجر وقد فسر ان هذان لساحران علی
احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قیل هی الاصل فی لغات المؤنث الواحدة
لانه لم یبق منها الا هی وذی وقیل هی الاصل لکونها بازاء ذا للمذکر

والاشارة

ان هذان لساحران وقیل هما اصلان لمطلق واصالتهما قدمتا علی سایر لغاتها
وان تقلب الالف یاء وته وذه بقلب الالف والیاء هاء بغیر وصل الیاء
بها وتهی وذهی بوصل الیاء بها ولمثناه ای مثنی المؤنث تان فی
الرفع وتین فی النصب والجر ولا شیء من لغاته الا ما ذکره وورد
الالسنة توهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذین وتان وتین باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور علی ان هذا الاختلاف لیس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان للمثنی المرفوع وذین وتین للمثنی المنصوب
والمجرور ووقوعهما علی صورة المعرب اتفاقی لا لقصد الاعراب لوجود
علة البناء فیها ولجمعهما ای جمع المذکر والمؤنث اولاء مدا وقصرا ای ممدودا
ومقصورا واذا کان مقصورا یکتب بالیاء ویلحقها ای اسماء الاشارة
یعنی یدخل علی اوائلها علی سبیل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبیه وهی کلمة ها فهو لیس فی الحقیقة منها وانما هی حرف للتنبیه
علی المشار الیه قبل لفظه کما یجیء به للتنبیه علی النسبة الاسنادیة کقولک
ها زید قائم وها ان زیدا قائم ویتصل بها ای باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الکاف تنبیها علی حال المخاطب من الافراد والتثنیة
والجمع والتذکیر والتانیث وانما جعلت هذه الکاف حرفا لامتناع وقوع
الظاهر موقعها ولو کانت اسما لصح ذلک مثل ضربک وبک وهی ای
حروف الخطاب خمسة والقیاس یقتضی ستة والمشترک خطاب الاثنین
فرجعت الی خمسة مضروبة فی خمسة من انواع اسماء الاشارة یعنی المفرد
المذکر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهی خمسة راجعة الی خمسة لاشتراک
جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث

يرتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك
الخمسة والعشرون ذاكما الى ذالكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت
مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين على هذا القياس ذالك وذيكما اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذالكن وذيكن اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني كما الى ذلكن وتيكما الى تيكين
وتانك وتيكما الى تلكن وهكذا ولكل باعدوا ولاك بالقصر الى اولالكما
واولالكن واولئك حذرا ورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح تقول تلك
فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين حيث لم يجد هذا الفرق مذهبا
واحالة الى غيره فقال يقال ذلك وذالك وذاك حال كون ذالك
الاخير مشددا واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع كل
ذلك في اسم الاشارة للبعيد ولا يبعد ان يجعل ذلكما اشارة الى كلمة تلك المذكورة
سابقا واما ذاك وتالك مخففين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بفتح الهاء
وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاز كسر الهاء
ايضا فللمكان الحقيقي المتعين ولا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل
التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اي الموصول المعهود ومن المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا
اي الاسم لا يتم من حيث جزئية معنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزء غيره او لا

يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا
يحتاج في كونه جزءا الى ما يحصل به المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما يتم كونه جزءا تاما الا جزءا ناقصا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده
ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما وتاما الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد موصول
مشتملة على ضمير عائد اليه فتعريفها موقوف على معرفة الموصول فلو عرف
الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد معناها لا الاصطلاحي
قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول
مستدركا لانه لا اخراج شيء اذ حيث ليس لها صلة اصطلاحية
لقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة لا يتم جزء الا بها مشتملة على عائد اليه
فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور
وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب
المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية
والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون
للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينها بقوله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
الفاعل او المفعول لان اللام الموصولة في صورة اللام الحرفية فيحتاج صلتها

ما كان جملة بمعنى مفرد او صورة فعلا بالحقيقة ذلك شبيها وهي اي الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر واللتان
للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حالي النصب
والجر والالى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في الجمع المذكر اشهر
والذين كالاين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة
المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي
واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء
الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوات بحذف التاء والياء وما
بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء
وما بناها ومن بمعنى الذي فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب
الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب
التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة
بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الاستفهامية نحو ماذا صنعت
اي الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او
المثنى او الجمع والعائد المفعول اي العائد الذي الى الموصول اذا
كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة في الكلام اذا كان
فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن
يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او باللام

سماه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر بالاسم الفلاني في الجملة
الفلانية بالذي عمد بانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وقد قيل لنظر فيها من عليان وذلك الاخبار في اي اسم يصح
وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال الذي
او التي او الالف واللام فان الباء للصلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي وضعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في
صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي الموضع ما هو مخبر عنه بالذي
في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان في الجملة الاولى ضميرا لها اي
لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه من الضمير منصبة على الحال اذا تخبر عن زيد في
مثلا جملة اي جملة ضربت زيدا فاذا اخبرت عنه اي عن زيد من جملة
ضربت زيدا كلمة الذي او وضعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع
ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد به محله الذي كان له في
الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي واخرت المخبر عنه
يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك
اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او اسم
المفعول ويمكن ان توضع مكانه اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من
المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي في الجملة الفعلية متصرفا
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل

بالالف

ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان يكون
فيها ذلك الفعل متصرفا ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها كالتي
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في هل يقوم
زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم لم يكن فيه ما يفيد معنى السين
فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع الضمير
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار
ومن ثم اي ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تقديم الجملة
بالذي وتاخير الخبر عنه لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل
ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه
وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي
ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو
عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب
لانه يؤدي الى عمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضع الحال
وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره اي لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي ضربته غلامه لانك

اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا
بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية اي الحرفية فانها اما كافة
نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما او موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء
منها اي بمعنى الشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة الا انه لا يجوز نحو قوله
كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك
قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة واي
للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية
والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب
بان اي الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي
رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت من الاستفهام الى
الصفة وهي اي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا اشتراكها
في الاعراب بغيرها من الموصولات الا على الاختلاف في اللذان واللتان
وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه الزم فيها الاضافة الى المفرد التي

هما من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا اذا كانت
موصولة بحذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على
الرحمن حيث تبنى ايهم على الضم اي الذي هو اشد واما اذا كانت موصولة لم يحذف
صدر صلتها لم تكن كذلك فلم تعرف من جهة الاحتياج الى ذكر الصلة وبنيت
على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذفت
من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها على
يا ايها الرجل كما استثنى اي التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى
ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة
الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان يكون ما بمعنى
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فما
مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس فجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان ماذا اي شيء وهو بمعنى
مبتدأ ان احدهما ان ماذا كلها بمعنى اي شيء وانث نيابة ما صنعته اي شيء
وذا زائدة والثاني ان هو ادعيا واحدا في معنى قولهم ايهما كما بمعنى
اي شيء انه ليس لكل منهما معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمجموع
من مجموعهما اي شيء وقع جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول لفعل محذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية
ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان
يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر ابتداءه لفوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من

اسماء الافعال

اقسام المبني الاصل فعلى هذا اسماء الافعال مبنية لمشابهتها المبني الاصل فان قيل فمن بمعنى المجرد و
بمعنى النوع فالمراد به عجبت وتوجعت عبر عنها بالمضارع الحالي لان المعنى
على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجازية وكسرها في بني تميم
وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعناه والذي عليه المحققون انهم قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست
بافعال مع تاديتها معاني الافعال لم تلحق بها ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
مثلا مع معناها الكل اصل قال الشارح الرضي وليس قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ويعني
اذا العربي القح ربما يقول صه اي لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعنى الامر
الماضي والمبنيا وان كون به الحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب بسبب
نقضا على التعريف وفعال اي ما يوازن فعال الكائن بمعنى الامر المشتق
من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
مطرد في الثلاثي قدره عليه لانه لا يقال قرام وقعاد في قم واقعد فلهذا
لا يقول بعضهم قول سيبويه باطراد وبالاطراد الكثرة فيكون قياسي لكثرة
واما في الرباعي مثل قرقار فانهم اتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال
كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة والفجور قال الشارح الرضي هو علم
جنس مصدر معرف مؤنث ولم يعلم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه
وفعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين

الاخرين بني لمشابهته اي فعال الذي بمعنى الامر عدلا وزنة
اما بنيته فعلى حد الماعدا لانها ذهب السيرافي الى ان فعال بمعنى الامر معدول عن
الامر الفعلي للمبالغة فهذه الصيغة للمبالغة في الامر كنزال ونزال للمبالغة
في انزل وانزل قال الشارح الرضي والذي اري ان كون اسماء الافعال معدولة
عن الالفاظ الفعلية شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء
ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
الى الاسمية اما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبيّن وجهها في
كلام طويل فمن اراد الاطلاع اليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لغير من الاعيان انما قال علما للجنس باب فساق والاقال للاعيان يخرج
باب فجار لانه وان كان علما لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا
صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب
كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة
معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره اي الا فعالا علما للاعيان
في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يجعلون باب الكل كحضار
علم لكوكب ووبار الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر
فاختيروا البناء لانه اخف او سلوكا طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق
مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولازمة المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه ح

كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على نوعين احدهما
ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وي
لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من شخص ما يشبه صوت شيء كما اذا
قلت غاق حكاية لصوت الغراب عن نفسك فهو ايضا لا يقدر ان
يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك
كما اذا قلت نخ لاناخة البعير فهو ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه
الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها
على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير
نخ او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث
انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما
كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا
الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء
لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبينت لجريها مجرى الاسم في التركيب فيتعين
الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم
الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان شبيها
بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
او صوت به للبهائم يعني شيئا الى اخيها او زجرها او دعائها او غير
ذلك وانما خص ذلك لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع
فلما تناول الزجر للطيور لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان و
المجانين اذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول التعريف كلها

عند حكاية صوت

وركبت عشرة مع خمسه ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر اخوات كل من خمسة عشر
عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البنا ثابت في هذا المركب
سوا كان احد جزئيه العدد الزايد على العشرة او صيغة الفاعل المشتق
منه وقيل خمسه نظرا الى ان الثاني في الاول متضمن الحرف لانه لا يراد به حادي
وعشرة وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسما العدد
واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد في
الى المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فهما اخذ واحدة واحد من المفردات للدلالة
على ما ذكرنا اراد وان يا خذه واشتق ذلك من المركبات والتفسير وذلك
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا يشتق من جزء منهما فاقتصر و
على اخذه يا من احد الجزئين اذ في تخفيف الحروف من كل جزء منطبق
الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاذا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر يعني الواحد من
احد عشر شرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله
حادي وعشر اولا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون
ولا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا في ثماني عشر واثني عشر
فانه لا يبنى فيها الجزء الاخر الذي هو في اثني للتضمن ويعرب الاول
بالمضافة لسقوط النون [illegible] الاول كان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب
مع منع صرفه فلم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول

فالاول كما في اذا صوت بانسان شبيها بالغراب والثاني كخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر القسم الاول وهو ما كان صوت
الانسان ابتدا من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان جزا القسمان
مع تعلقهما بالغير بحقيقة الاسما المبنية كان كون ذلك الغير كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات
المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما
[illegible] او فعلين او حرفين او مختلفين وحقيقة كلمة واحدة [illegible]
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب واما فعل حقيقة [illegible] سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسما المبنية [illegible] ليس بينهما نسبة [illegible]
وتابط شرا اي بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج
بهذا القيد مثل خمسة عشر فانها نسبة اصعب من جزء [illegible]
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومه من ظاهر [illegible] التركيب التي في
[illegible] لا نسبة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى وما سكت انه
يفهم من ظاهر النسبة فيه ومن الظاهر النسبة التركيبية التي في تابط شرا النسبة
التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فانه
تركب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على النسبة اصلا كان بينه تركيب
[illegible] مع الاخر لا يدل عليها من غير قرينة فانطبق الحد على المحدود
[illegible] فان تضمن الجزء الثاني حرفا [illegible] عطف وغيره لبنيا اي الجزء
الثاني لا الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب
واما في تضمنه الحرف نحو خمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو

للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاقصى اي
اعراب الثاني فتح الصدر وبناء الاول انما هو في فصيح اللغات
وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني وفتح المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي
في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل
ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين كانهم اصطلحوا في باب المبنيات
ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يعد بعض الكنايات
كما قال بعض الظروف وتعذر تعريفها الا بالتصريح بخصوصها فلذلك
اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما كناية للعدد
والكناية عن غير العدد ايضا كما تقول خرجت يوم كذا
كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واحدة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق الاعراب ولا البناء لفظا ووقع المفرد موقعها ولم
يكن جاريا مجراها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب

وفي الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي التي كانت
في الاصل معربة لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد
بمعنى كم الخبرية فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما
في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة لها في الخط وكذا في البناء مثل اخواتها فلذلك لم يذكره
فكم الاستفهامية المتضمنة لمعنى الاستفهام مميزه الذي
يرفع الابهام عن جنس المسؤول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما
كانت للعدد المتوسط وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل
عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد
الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد والكثير فيها يعني في كثرته
صريحا ولما كان هذا ليس بنص في التصريح بالكثرة جعل جنس مميزه كانها
مستقلة في معنى التصريح بها ويدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكنا كما قال الشارح
الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لمشابهة جر
المضاف اليه كم الخبرية واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن
لا في نظم ولا في نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر

الكلام يسميه اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية انما
يدل على انشاء التكثير وهو العارض من الكلام لا يجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اولى لما كانت الاستفهامية
والخبرية فهو على اول كلا في التوضيح وكم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم تبيين موقع كل
منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره
فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل
الفعل وعلى ما يكون الاعراب المنسوب وذلك كما تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المعنى
والاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في
المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل الفعل وشبهه غير مشتغل لان
كونه مشغولا عنه اليه داخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير
مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعده فعل مقدر غير
مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده
فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل
ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
نحو بكم درهم اشتريت او كم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا

ضربت وعبد اكم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما
جاز تقدم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان
الجار مع المجرور كشيء واحد لضعف عمله فجاز تقديم الجار عليها على ان
الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كشيء واحد فتحقق الصدر والا
اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل او شبه فعل غير مشتغل
عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بان تجرد عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم اخوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام واما عند غير
سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان
كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم هيهنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه
مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في الوجوه الاربعة
الاعرابية باشرائطها المذكورة اسماء الاستفهام والشرط يعني انه
يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما
واي واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذ ما مختصة بالشرط
وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانا استفهاميتين
يتاتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت
وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى فيهما الرفع على الظرفية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضربه وما تصنع اصنع ومن تمرر امرر وغلام من تضرب
اضربه ومن ياتني فهو مكرم وما تفعله [illegible]

كم رجلا ابوك عاقل

يعني حاصل شده

ولا ينافي فيهما بل في جميع احوالها والرفع على الخبرية لكنه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يقع الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية [illegible]
وكيف واني واذا ان لم يجعلا خبرين لما بعدهما من كونهما منصوبا على الظرفية
وفي بعضها اعلم انه يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو
لازم الظرفية يقع في الاستفهام فلا يمتنع انتصابه على الظرفية اذا كان
خبر مبتدأ مؤخر نحو متى مجيئك يا فلان اي في اي حين كان مجيئك واما ان فتنافي
فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو [illegible] اي في اي وقت كان [illegible]
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل خبر والوجه الباقي مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فانه يحتمل فيها
الاستفهام والخبر وذكر لتمييزه ثلاثة اوجه [illegible] اي كثير من [illegible]
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم [illegible] باعتبار بعض الوجوه فعلى [illegible]
يحتمل انه يعتبر الاوجه الثلثة في كم اعني الرفع بالابتداء والاخيران النصب على
الظرفية او على المصدر فانها ان رفعت عمة [illegible] مضروبا [illegible]
اي كثيرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا [illegible] من وجوه الاعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني [illegible] الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على
تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو ضربة كم فحينئذ يمكن [illegible]

يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير
البيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء
المعوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلبا الكف او القدم يعني انها
لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها [illegible]
عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها [illegible]
منها فقد تستعمل على [illegible] اختار من انواع [illegible] الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا
يسهل فيه حلبها زيادة مشقة وفي ذكر خالة وعمة اشارة الى ذم [illegible]
طرفيه [illegible] فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كثير عدد عماته وخالاته فسأل عنه [illegible] على تقدير [illegible]
على سبيل التعجب اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي عشاري واذا
[illegible] التمييز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة [illegible] على الكثير
فارتفاع عمة على الابتداء [illegible] توصيفه بقوله لك [illegible] قد حلبت
وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
[illegible] الواقع بعدها مسلط عليها [illegible] الظرفية او المصدرية [illegible]
او رفعت عمة رفعت خالة [illegible] واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها
خفضتها وذلك [illegible] وقد يحذف تمييز [illegible] استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على الحذف
فانه اذا سئل عن كمية مالك او الخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه
سؤال عن كمية دراهمه [illegible] او اخبار عن كثرتها فتقديره كم درهما

او دينارا او كم درهما او دينارا ملكت فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
وملكت خبره واذا استعمل من ضربك خبر العلم بوقوعه او اخبرته فظاهر ان
السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى ان ضربك اى كم مرة او مرة
ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال
اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للشيء فظاهر واذا كان للعدد فما المطلق الظرفية اذا الزمان الدال
على الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اذا الحدث الدال عليه
لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر
البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه من اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب
مع التنوين كحورث نعيه كان ضرا من وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صارت
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما
اشبههما من الظروف الستة كتحتها فمن الاضافة تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا تقاس عليها ما بعدها ولا يجوز في هذه الظروف
على ذلك ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر في القرآن
وكنت قبلا ... اكاد اغص بالماء الفرات ... فلا فرق بين ما اعرب من
هذه الظروف المقطوعة ومن بنى منها وقال بعضهم

من الاضافة لفظا كنت قبلا اى قديما وقال الشيخ الرضي والاول
هو الحق واجرى مجراه اى مجرى الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير
في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
تشبيها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف
منها المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس
غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفهما بالاضافة ومنها
اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر
الاستعمال وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا بجرت فيقع مضافا
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا وانما
بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت
في الظاهر مضافة الى الجملة في غاية فيها كلا اضافة فشابهت
الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم تشبيها ومع اضافتها
الى المفرد تعربها بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاكثر
بناؤه على حاله لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية انما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي
اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلا على
الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة
المستقبل مخصص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به وقوعه في اعتقاد

المتكلم والدليل على بنائها انها في الاغلب كالكثير في معنى الماضي نحو اذا طلعت
الشمس ونحو قوله اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز لاستناد
افعال علام الغيوب الى الامور المقطوعة وقد يستعمل في الماضي كاذ في قوله
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله
نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى
في الشرط نظرا الى اصل وضعها فلذلك اي لكون معنى الشرط
فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسم
ايضا على الوجه الغير المختار بعدها لعدم عراقتها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون
اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط فيقال لها حينئذ اذا المفاجاة
من فجأه الامر اي جاءه بغتة بالضم والمد اذا اتفقه وانت لا تشعر به فيلزم
المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدأ غلبة وروده بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع
بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجاة وهو فعل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما
من الدلالة عليه اما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة
من الخروج وقيل الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما
هو مذهب الزجاج فان اذا عنده زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب
اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول
به لفاجات لا مفعول فيه والاظهر ان اذا ليس بظرف بل بمعنى اسم المفعول

فاذا اي فاجات في زمان وقوف السبع اضافة اليه اي السبع
وقد يكون بمجرد الزمان كما انشد اذا الجبل وقت اتوار الميرد
ويستعمل ما يجوزه ابن جني في ... اذا النجوم ... واذا انقض
وقد سبقت البشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ وهي
للماضي وبناؤها بالعامر في جبت ... للكون ومنها وضع الظروف وقد يجي
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها
الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعل مثل جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي
للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم والفعلي لم يذكرها المصنف ومنها
اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام
والشرط اي حال تضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
اين تكن اكن وانى زيد اي كيف تجلس اجلس وقد جاء انى بمعنى كيف
وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام
وبالمستقبل فلا يقال ايان نوم زيد وايان قدم الحاج بخلاف
متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا
ومنها كيف للحال اي حال الشيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار
مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال
هو استفهاما وقد يستعمل للشرط على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اي

فعلى

عما في حيّز الفعل عليه وسطامع عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان
كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل متعد نحو
كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او
ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مبنيا لموافقتهما مذ ومنذ
حرفين وتكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة
فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد ولا يكون المثنى
والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صمناهما
فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فان قلت لم لا يلاحظ هذان اليومان
امرا واحدا الا الحكم عليهما بانه لما كان اول المدة لا يكون الا واحدا
لا شيئين او اشياء فالمثنى والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان
في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم التقينا
فيه فحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه
لا فائدة في جهل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما من زمان
الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه
مقترنا بالعدد اي بعدد المستوعب جميع اجزائه لا يشذ منه شيء نحو ما
رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا
انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما
خرجت مذ ذهبت او ان اي كانت على هذه الصورة مثقلة كانت
او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت الخلاف

الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فقيد بعدهما زمان
مضاف الى الجملة بعده الاسمية ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير ما خرجت
مذ زمان ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما يلي ثم اي
كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبران لكونهما في تاويل
الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعدها اي خبر
كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان
نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا
ان يراد نظرهما كونهما اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم
ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح
اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند الوقت
اذ يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا
عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان
يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب
لدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا

لدى لدا لدي لدن لدن لدن لدن لد لد

قال الشاعر لدن غدوة حتى

من نحوه وغيرها ومنها قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة و
هذا أشهر لغاتها وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة ومع المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط التي بمعنى حسب
فمن فيه خمس لغات للماضي المنفي أي لاستغراق الفعل الماضي المنفي
أو الزمان الماضي المنفي نحو في ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية
نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لتضمنها معنى الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها أختها المخففة وبنيت على الحركة عوض ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل أي لاستغراق الفعل المستقبل
المنفي أو الزمان المستقبل المنفي نحو في ليستغرق النفي جميع
الأزمنة المستقبلة نحو لا أفارقك عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا
عن الإضافة كقبل وبعد بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو عوض العائضين
أي دهر الداهرين ومعنى الداهر الغائض الذي يبقى على وجه الدهر
والظروف المضافة إلى الجملة أي الكلمة إذا المضافة إلى الجملة يجوز بناؤها
لاكتسابها البناء من المضاف إليه ولو بواسطة على الفتح للخفة
نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأ
بالفتح ويجوز إعرابها أيضا لكونها أسماء مستحقة للإعراب ولا يجب
اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه وكذلك أي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والإعراب مثل وغير يكونان مع ما وأن
مخففة أو مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل أنك تقوم
أو مثل أنك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة إلى الجملة كما إذا وجب
ومنه والمشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز إعرابها لكونها

يتبين بتحقيق للأداء المعرفة والنكرة أي هذا بحث بيان المعرفة
والنكرة ومن أقسام الاسم المعرفة أي الاسم الذي وضع ليستعمل في
شيء بعينه أي في ذات معينة معلومة للمتكلم والمخاطب
المعرفة وشاهد في شيء معينا بين المخاطب والمعهود بينهما أو وضع لام
لو الموضوع أو وضع له بعينه وأما في المبهم مع قطع النظر عن
في النكرة فقوله وضع لشيء يشمل المعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج النكرة
وهي أي المعرفة ستة أنواع بالاستقراء وأشار بترتيبها في الذكر إلى
ترتيبها بحسب المرتبة فالأول المضمرات فإنها موضوعة بإزاء معان جزئية
متعينة باعتبار كلي فإن الواضع لاحظ أولا مفهوم المتكلم الواحد من
حيث أنه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة أفراده ووضع لفظ
أنا بإزاء كل واحد واحد من تلك الأفراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا
يفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا أنه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الأعلام الشخصية كما إذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بإزائه من
حيث معلوميته ومعهوديته أو الجنسية كما إذا تصور مفهوم الأسد وهو الحيوان
المفترس ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ أسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما إذا وضع
لفظ الأسد بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فإنه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني أسماء الإشارة و
الموصولات وإنما سميت مبهمات لأن اسم الإشارة من غير إشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع العام

العام والموضوع له الخاص من افرادها موضوعة بازاء معان مشخصة معلومة بوجوده
من حيث خصوصياتها بعموم وسمها وضعها وضعا كليا فان الواضع اذا تعقل
مثلا مفهوم المتكلم اي المفرد المذكر وعين لفظ انا بازاء كل واحد من افراده
مع ذلك المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك
بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك
الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف
باللام للعهد او للجنس او للاستغراق وانما لم يقل وهو ذو اللام
لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة كالحسن اللفظ اليم في الحسن من
اسم اصلها في استعمال من اللام ولا فيها وخلاصته انه من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا يصح بالنسبة الى الرابع الاول فان المنادى
لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول المضاف الى المعرفة ليدخل
فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة نحو غلام ابيك والجواب
ان المراد ما يضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
ولا يخفى عليك ان الاولى ان يقال ان المضاف اذا كان لفظ الغير
والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني
اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق كقوله فيضاف واحترز به
عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا

الى الاسبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التوضيح
فخص العلم بالتعريف وقال العلم اما كان او لقبا او كنية لانه ان
صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به
مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه مختصا او
جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة بتعيين لفرد
معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمالها
الشيء بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكانه هو لا المستعملين ومنزلة ذلك فيتناول
غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول
غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله
بوضع واحد اي ثانيا ولا يضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة وما
اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر
اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيكون في هذا الترتيب فقال
واعرفها اي اعرف المعارف بمعنى ابعدها لبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يتطرق فيه الالتباس ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا
لم تلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس آخر فيتوهم انه المخاطب
له وليس مرادا بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم
المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم مما ذكره في المتكلم والمخاطب انه
ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات كلها

اصناف

كبيرا العادة لا تفاوت بين اضافتها الا الاضافة الى احدها
فان في العدد [illegible] باعتبار [illegible] فاليه ولهذا انما ثبت الالفا
بين اضافة [illegible] بين انواع المضاف اليه واضافة هذا
التمييز [illegible] ذكره [illegible] مذهب سيبويه [illegible] كثير
التكسير [illegible] التمييز [illegible] العلة
العدد [illegible] كذلك [illegible] المفرد النكرة وبقوله
[illegible] المميز [illegible] اسماء العدد وانما وضعها بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية
احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء
هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها وكمية الاحاد ما
يجاب به اذا سئل عن العدد انه او عن كم هي والعدد هي تلك
المعدودات كم والالفاظ الموضوعة بازائها كلها الكميات فان
يكون كل واحد منها موضوعا لكمية الواحدة منها اسماء العدد فان
موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل
عن معدود [illegible] منها كم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع
لكميتها اذا اخذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدود [illegible] يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له وظهر
من هذا التفسير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف
لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد [illegible] المبتدئ [illegible] هذه العبارة ان [illegible] الكمية
من الموضوع له [illegible] آخر لا ينفصل التنوين عن رجل

ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الا
والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها
ما فيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كاحد عشر
او بالعطف كاحد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في مفرد المذكر ومثنيه وواحدة اثنتان وثنتان
في مفرد المؤنث ومثنيه على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا [illegible] الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدون التاء للجمع المؤنث فرقا بينهما المذكر والمؤنث
نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا واحدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث
على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيرا لفظ احد الى
الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر
رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة
لكون الاول منها كما قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لانه
امتنع [illegible] من جنس واحد فيما هو [illegible] الواحد بخلاف احد
عشر [illegible] اثنا عشرة فان [illegible] مختلفين [illegible] الثاني
في احد عشر واثنا عشر محمول على التذكير في ثلثة عشر والثاني [illegible]

اي فلم يتخلص

وثمانية لكونه غير متمحض للتأنيث وانما حكم عليها بانه حرف آخر
وفي اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان
بنت الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت
وجب تأنيثه في المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وبنو تميم تكسر الشين في هذا التركيب في المؤنث اي من عشرة نحو احدى الى
اربع عشرة وفتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او ثلث
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهما اللغة الفصحى
لان السكون اخف من الفتح ويقول عشرون واخواتها بكسر
لانه مضروب بالعطف على عشرون المضروب محلا معمول القول وهي
ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق اي بين العقود ثابتة ويقول فيما زاد على كل عقد من تلك
العقود عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
ولما غير الواحد والواحدة هنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة
اللفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم
بل خصهما بالعدد فقال ثم بالعطف اي يعطف تلك العقود على ازيد
عليها كما ذكر ثناذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير
تغيير فيقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون
في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين ويقول في ما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في الاثنين فيهما اي

المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم يقول فيما زاد
وما يتفرع عليها بالعطف اي يعطف الزايد عليها او عطفها
على كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير
تغيير وتبديل فيقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة
امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة
واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون
رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف لا تثنيته ويجوز ان يعكس
العطف في الكل فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة
وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما
في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالاولى بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت
الياء الا ان الذي يتفرع ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة الاستثقال
قبل موضع الكسرة حتى قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون على
الحذف لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر كثلث
عشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال
مميزاتها وابتدا من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح
فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور
ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه

جمعهما

القاضي ال

[illegible] مميز [illegible] التخفيف لانها [illegible]
[illegible] العدد و [illegible] العدد الا في
المائة الى التسعمائة استغناء [illegible] ثم لم يحكموا بها حين تميز
وابها ثبت واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مات ومئين
لان المائة [illegible] جمع المذكر السالم [illegible]
جمع المونث السالم او مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يجي
المميز المجموع بالالف والتاء بعد ما جاز ان يجي بعد ما هو في صورة جمع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصروا على المفرد كراهة [illegible]
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين [illegible] منصوب مفرد اما
في التمييز فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء التنوين معها او [illegible] في
صورة نون الجمع ولا حذف فيها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما
ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا [illegible] كالاسم الواحد ولا
[illegible] عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم
[illegible] التمييز [illegible] فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء اسما واحدا
وانما جوز [illegible] مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا
واحدا لاطراد [illegible] واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة
فاعتبر افراده لكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز مثنيهما
ومجموعه اي جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال ومثنيهما
لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما
يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل ومثل الفا

رجل مخفوض مفرد [illegible] مائة رجل والف رجل [illegible]
[illegible] ان يكون مميز [illegible]
القلة من الاعداد [illegible] والالف في جانب الكثرة [illegible] المميز
في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان العدد مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا
كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون العدد
مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلث
اشخص وان شئت ثلثة انفس اعتبارا باللفظ وهو الاكثر وفي كلامهم ان
قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان
واثنتان لا مميز فلا يقال واحد رجل ولا
اثنا رجلين كما يقال ثلثة رجال [illegible] ما يصلح ان يكون تمييزا
لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويلحق الواحد والاثنين مستغنيا
بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال
بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والتثنية عنهما اي عن
الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فذكرهما مستغن عن المميز فان قلت بيان
مميز الواحد [illegible] لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك اذ لو كان
مميزه مثنى [illegible] لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت
لما اشتهر [illegible] في مميز سائر الاعداد [illegible] ان يعتبر فيهما [illegible]

قريب البناء وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انها
لا تعد لا اثنان بخصوصيته بلفظ التمييز اي جواهر حروف المعدود
... اي خاصة القابلية لان علامة الافرادية اعني التنوين او علامة
الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني
عن ذكر الواحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر
الاثنين على حدة فاختار والحق العلامة التي هي اخف على ذكرها
ولا شك ان حيالها اخف من اشارتها ... وكذلك الاستغناء انما يكون
لافادته اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد
والتصريح به الذي هو مقصود كل التنصيص المقصود بالعدد واي بذكر
اسم العدد فلو افاده ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر
على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير كما المفرد عددا
... بواحد الثاني في المذكر فتقول ثاني في معقول القول
وذلك القول ... باعتبار تصييره ...
من اثنين اي الذي صير الواحد عددا حتى يكون الواحد ...
والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر
في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يقال غير ذلك فلا
يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبا
لا يشتق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله
اي في مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
الا ومع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية

في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد
والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فلا يدل منها ... اللحاق
للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من
العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير
والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة
... لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه خلاف
ثلث عشر فانها للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة اي من اجل اختلافهما لاعتبارين
اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلفت اضافتهما فلما اختلف في اضافتهما
قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث
اثنين بالاضافة اي لا تقل بعد ... اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني
اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة
بالاضافة اي بعدد يساوي عدده او يكون فوقه اي اعد ... لكن لا
مطلقا بل باعتباره فوقه في مرتبة الثالثة او الرابعة او غير
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر احد عشر وذلك
مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر
باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر

خرجت بها على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
فقول لا ينصرف الاول لا يخفى ... العشرة كما عرفت وان سميت
... الى هذا المعنى حادي عشر كحذف الجزء الاخير من المركب
بناؤه واجب مستثنى منه بذكره في المركب الثاني وبهذا يندفع ان التسع
تسعة عشر فيجب بناء الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
الموجب للبناء وبناء الجزء الثاني لقيام الموجب وهو وجوب البناء فيها وهو
التركيب المذكور المؤنث ذكره عقيب باب العدد لانجرار ... حيث
اي ذكر التذكير والتأنيث وقدم التذكير لاصالته واخر التأنيث لانه
عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما اي اسم كان فيه علامة التأنيث
لفظا اي ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة
او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا
لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار وشمس وقدم وغيرها من
المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي لم
يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في نحو ذي وتي وزعم انها
للتأنيث وليس كذلك بل الحكم ... ان ... صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه
اي في مقابلته ذكر في جنس الحيوان كامرأة فان في مقابلتها رجلا وناقة
فان في مقابلتها جملا واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي

اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل ما فيه منسوبا الى ... علامة
التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما ...
... كظلمة مثال المؤنث اللفظي حقيقة وعين مثال المؤنث
اللفظي تقديرا فان التاء مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثال اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا
ومظهرا ومضمرا فالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا
لئلا ... تأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى
ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى
هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو مستثنى
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيها الشمس طلع لكون التأنيث فيه
لفظيا ومستترا ... الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بكونه
مضمرا وليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا فلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ...
الحسن ... لا الحكم ... الاقسام في صورة الفصل
لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فنقول حضرت القاضي
امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
الا اذا كان المؤنث الحقيقي منفصلا فانه يجب في اسناد المذكور كرته

اي اشعارا

[illegible] نحو جاءت اليوم زينب

لرفع الالتباس وحكم الجمع لا بضميره فان الحاق التاء اذا ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاء واما جمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا
جاء كل المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث
الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها
نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقلين من
جمع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسما فان ضمير
هم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو ليس يمكن فيها المؤنث باعتبار كونه للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي
غير السالم وما يماثلها في كونه جمع المونث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم
فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا باعتبار التانيث بتاويل الجماعة
وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون
موضوعة له واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلان الاصل
في المذكر كالرجال فاجري مجرى المونث وفي الحواشي
الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع العقلاء كالواو
وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع

قوله لان الاصل في [illegible] الرجال جاءوا [illegible] الايام [illegible] الاصل الا الواو [illegible] النون فجعلت تابعا لجمع المؤنث فجعل النون [illegible]

العقلاء او الاناث لنقصان [illegible]
المثنى الملحق آخره اي آخر مفرده بتقدير [illegible]
ونون مكسورة فوقع لواحقها والا لا يصدق التعريف
الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كالجمع ولو الحق الضمير
المراد لا يستثنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر
ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة المثنى وخفة الفتحة ونون
عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لملاقاتها الفتحات في صورة
الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين و
فتحة النون ليعدل ذلك الثقل او اللاحق وحده او مع الملحق
ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقهما على ذلك
لانه على تقدير [illegible] اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان
يقال هذه الامور الثلثة والتعليل غاية ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معناه مع مفرده شكله
في العدد ويعني الواحد حال كون ذلك المثنى من جنسه اي من جنس
مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك
بينهما ولو لا يقيد بقوله شكله ما يدله في الوحدة والجنس [illegible]
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف
بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او
حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا الشكل يلازم [illegible]

[illegible]

الاب والام في القمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين
مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين
هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء
لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما معا فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الكلام في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا
التأويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض
فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليتأول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن
الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف
فيه العلماء واختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يأول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما او غالبا كابي بكر
يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال لا اولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى
قول هذا البعض ينبغي ان يذكر في تعريفنا للتثنية في بعض المواد
مما يتطرق اليه التغيير لهاء واعلم ان بيين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان
حكم ما وراءه معروف من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد
الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة

قوله حيث ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية

قوله مفردة احتراز عن الف ممدودة ... لازمة احتراز ...

عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم تمل كالذي
فالمسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي او غير
ه فزائد على ثلاثة احرف فصاعدا سواء الثلاثي المزيد فيه والرباعي قلبت
الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يزيد فيه طلبا للخفة والا اي ان لم يكن كذلك
بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول
الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان
على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالالف مقلوبة ياء اما اعتبارا للاصل فيما
اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم
الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراآن [illegible]
وتشديد الراء المجيد القراءة او للمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كانت
حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال
حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع
بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها
ولهذا اقلب الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت في مثل حمراء
آن وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان وانه الاحرف قلبها

والحاصل انه لو لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون
للالحاق كما في … همزة للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او يا
اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو وردای فالوجهان المذكوران
جاريان فيه لعدم مباشرة الهمزة … لان الهمزة في الصورة الاولى
… عن واو او يا ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فتشبهها
… فثبت في الصورتين كما في قراء … قلب الهمزة واوا
لان … الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت
مثلها واوا في الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة
انه لا يجوز ان يقال في … ان بالهمزة او … ان بالواو
لكن المشهور … فكان ينبغي ان يقول المصنف فوجهان
بغير لام العهد لتكون عبارة عن اثبات الهمزة ورده الى الاصل
لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو … لكن قد
تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا
فيها … وقع في شرح الرضي من انه قد
… وهذا اعم من ان يكون …
… ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة …
النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة والانقطاع …
توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث …
قياسها ان لا يحذف عن آخر المثنى … في خصيان واليان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيين والاليين لما …

بالحروف بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدون صاحبه …
وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصى وإلى …
لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا …
كان حذف النون … فائدة آتي في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث …
بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى
في بيانه بالفعل الماضي المجموع اسم دل على جملة آحاد مقصودة
اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة
اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد
واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغيير ما يحب
الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات …
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة
او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر
حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع … لان الواو
والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فغيرت
الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد
جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل
عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر
ويشمل اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة
خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فظاهر مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف

انتهى ابتداء بل الجار بالحروف

مفردة كما تكسير بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد
وجه خرجها الفارق بينه وبين احد الثلثة كركب مما هو اسم
جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع
فلا يرد وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس قد يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف
اسم الجمع فان نحو الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس
قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جنس جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول
سيبويه لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لها احاد من
تركيبها كما مر وبالقوه وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
ككمرة وتمرة ونحل ونخل واما اسم جنس وجمع لا واحد له من لفظه نحو
ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد
متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغيير ماخوذ فيه اعم من ان
يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فلك اذا كان مفردا فحقيقة
واذا كان جمعا فكاسد وهو اي المجموع نوعان مصحح ومكسر فالصحيح
اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حال الرفع
او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل ذلك الملحق او اللاحق مع الملحوق على ان معه اي
مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من حيث

كقنا بما ذكر في المشبه فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل
الفعل في المفضل عليه والكثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل فيه
ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افضل من الحجر
واعلم من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي
او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع
قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى
في حالتي النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين
حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فحذفت
لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه
مفتوحا ولم يغير ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون في حال الرفع
ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه
ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى الوصفية فيه
ان يكون مذكرا علما اي يكون مذكرا علما يعقل من حيث سماه لا من حيث لفظه
وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد
فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فيعطى الاشرف للاشرف
فان وجد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للون

الساكنين

[illegible] ملفوظا او
مقدرة [illegible] والنون خلافا للكوفيين
[illegible] يسكون اللام وابن كيسان بفتحها
[illegible] اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
[illegible] التانيث الا الالف فلا يمنع من الجمعية
[illegible] لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة علامة التانيث
والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرط اي شرط
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول ثم ذكر بعض ايا شروطها فالشرط
الاول كونه غير افعل بابه والشرط الثاني ان لا يكون الاسم
الكاين صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستوي في صيغة الصفة الكاين
وكذا الاسم الجامع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمونث على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان حق الصفة في افعل التفضيل كمال
لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى اي مذكرا غير مستوي في تلك الصفة مع المونث بل يكون
المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى
فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث
لان فيه بالتاء والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح

يقال

يقال جمل جريح [illegible]
ولا بالالف والتاء [illegible]
يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا [illegible]
فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم [illegible]
بتاء التانيث علامة كراهة اجتماع صيغة جمع [illegible]
لو حذفت التاء لزم اللبس وبحذف نونه اي نون [illegible]
لاعراب التثنية وشذ سنين بكسر السين جمع سنة [illegible]
ارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية
اخرجها من الشذوذ مثل سنين واشار الى بقاء بعضها على الشذوذ
مثل ارضين واشار ايضا الى تفصيل ذلك فليرجع اليه المونث
الذي آخره اي جمع الذي آخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط
الجمع الصحيح المونث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد
مذكر فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي للمفرد
مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي شرط صحة جمعه ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائض
حائضات فلو قيل في جمع حائض حائضات لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة
بل كان اسما جمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات

مذكر

ونحو سنة سنين وارضين [illegible]
ارضين وثبين وظلين في جمع ثبة وظلة [illegible]
علامة كرا [illegible]

جمع حائض حوائض

التي هم

والكأسات

الكاس الاناء يشرب فيه او ما دام الشراب فيه مؤنثة مهموزة ... الكاسات

في جمع ... وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد
لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحو هما من الاسماء الغير
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كا
السموات والكائنات ونحوهما ... هذا التانيث لانه ليس
بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده
من حيث نفسه واجزاؤه الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة
لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا التبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون
فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور
في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه الابهام الذي
المفيد للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال
وافراس او اعتباريا كفلك كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على
ثلاثة وعشرة وما بينها افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس على
هذا القياس بمعنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات
وفي شرح الرضي ان الاولى ان يقال اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير
نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور جمع
الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى
ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر

وجود

كما لم تعلم ثلثة قروء مع اقراء المصدر اسم حدث ...
جمع كثرة جمع قلة
بمعنى فاعل كان بغيره ... كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فخرج القادرية والعالمية ...
كما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان لا يجري الا مفعولا مطلقا
وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ومن ثم عدده
الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير
الثلاثي المجرد بمعنى الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسي اي قياسي كما تقول كل ماضيه على افعل فمصدره على
افعال وكل ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل
اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اي غير ذلك مما علمته في علم
التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس حال كونه غيره اي غير ماض
مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام زيد خالدا غدا او الآن
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كما في الفاعل والمفعول اذا لم يكن
مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا
يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيبقى حكمه ولا يقدم
معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء
مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد

ولا ضمير اى لا ضمير فيه او يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاستتر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد
فيلزم اجتماع تثنيتين وجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما
كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا
في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها نحو ذلك
بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان
الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ويجمع مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعله
لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا لان النسبة الى فاعله
ضرورة تكون في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل
اي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان حاله سواء اولى لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه محركة
نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر
الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة
الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب
واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه
عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان
مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوزه
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء
من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء

عاملا في حرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان المصدر
مفعولا مطلقا فهو من قبيل اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل
من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير
لازم نحو ضربا زيدا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا موضعه
اى موضع الفعل ومحذوفا كان حذف فعله لازما نحو سقيا وشكرا الى آخره
فوجهان اى يجوز فيه وجهان عمل الفعل لاصالته وعمل المصدر لنيابته
وحمل على المصدر لكونه وهذا الذي ليس في قوله فوجهان وجهان
فصل بين نفي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجملة المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم
الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث
ليدل على ذات لمن قام اى الفعل اى ذات ما قام بها
الفعل او نحو قال لما قام به الفعل لكان اولى لانه يحمل ان يذكر
بمعنى والعلاقة التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد
وجوده وقيامه به متغيرا بالازمنة الثلاثة قال المحقق
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحد وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة لانها وضعت على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك

اي الجملة المعترضة بين القسمين

لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا
يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن
قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل لانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف
اكثر الشراح حيث جعلوا الصفة واخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كالصفة واخراج الصفة المشبهة البعض منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان
الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا
لمن قام به بل له مع الزيادة ويحدث ان صيغة المبالغة على هذا
التقدير يخرج من التعريف ولا بعد ان يخرج ذلك ويدل عليه
حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الرضي الشريف ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكلما
اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس
باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على زنة
فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا وقع

کم

كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة كمتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستنفر فيما وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام مستنفر كان مثال الكسر الغير الواقع في
آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الضم مثال كذلك
لكل من قسمي الكسر مثال ايضا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان
فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا كذلك وان كان
متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال
اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به
من معنى هو زمان الحال والاستقبال فالاضافة فيه بيانية
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه
في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
الفاعل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل
على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف

او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد
ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد
راكبا فرسه او معتمدا على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد
واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي
اضافة الاسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط اضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية على
تقدير اضافة لفظية لا معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر
غير ما اضيف اليه في اسم الفاعل فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب
باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل
استوى الجميع اي جميع الازمنة فنقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى

امس كما تقول
مررت بالضارب
ابوه زيدا

الاسم لكثرة استعمالهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل
بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة
في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل
في العمل والاشتراط بما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه
فمعنى هذه العبارات ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما صحيحا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان
مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغتها المفردة من
حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع نقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان
او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز
حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في مفعوله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بهذين
الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من
قرأ المقيمي الصلاة بنصب الصلاة على المفعولية واما على تقدير

ما فات

بوجوه

التكثير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذف فنادر ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه
اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي مصدر موضوعا لمن وقع
اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات
ما وقع عليها الضرب واعتبار اقامته من مقام ما هو في اسم الفاعل
فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر
وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او
لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي ومن
غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر نحو المقوم
وكسر المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي وشأنه وحاله في العمل
اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله
واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم
مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد
معطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل
لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما
قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم وذاهب

فما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند
الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له
ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما
بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مخالفة اي على انواع مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن
وتطلق على حسب السماع اي كائنة على قدره بحيث لا تتجاوز قدره
منصوب على انه حال المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف
اي مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل
بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص
لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها
اياه فيها كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي
من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط
فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتأتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق
وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ومعنى كل
كل قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة

متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما
مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام والاضافة
فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة و
المعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر في حاصل ضرب
الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية
الصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول
النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في
الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه
بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه في الفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول
وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي
ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب
في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف
على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه

بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بحرف العطف
اي طريق كلام
اشارة الى انه شرع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة
السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل
على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي
وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان كلها واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة
تخفيفا لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او
النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة
مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة
فيه بواحد منهما وثانيهما اي كون الصفة باللام مضافة الى معمولها
المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن
الى وجه ان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة
لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت

لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة الثانية بعكس المعهود
من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة
عن اللام مضافة الى معمول المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن
وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح
انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فينبغي الى ان
يبلغ اقصى ما يمكن منه ويصح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني
حذف التنوين ولا يتعرض لاظهار امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف
التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها اي اقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر فيها ما كان
فيه ضمير واحد منهما اي من معمولها او فيها اما في الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه
بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه
بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهو قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من
غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منهما احدهما في
الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه
فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منهما و

اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه
فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير
غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة فلا ضمير فيها
اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد
الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى
ولا يجمع تثنية وجمعا كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع تثنية
لها وجمعها والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل نصب
او جر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث اي الصفة
بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه وحسنة وجها وتثنى
اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنا
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنو وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد
فانه اي اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي
غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر
من الاقسام الثمانية عشر فيجريان في الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله رفعا ونصبا وجرا واضافتها اليهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين
لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول

او مفعول

فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه درهما علم ان
فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها
بالمفعول وفى الثانى انه مفعول ثان للمعطى اول اقيم مقام الفاعل
ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك
مثل الصفة المشبهة المنسوب بقول زيد تميمى الاب مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا **اسم التفضيل ما اشتق** اى اسم اشتق من فعل
اى حدث **لموصوف** قام به الفعل او وقع عليه والتعميم ليعمه
قول فيتناول اسم التفضيل الذى جاء للفاعل وما جاء للمفعول **بزيادة**
على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف
لغو للموصوف اى لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر
اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان و
الآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك
الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسماء الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة **وهو** اى اسم التفضيل من حيث صيغته **افعل**
للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان يجب الاصل فيه فخير وشر
لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال
وقد يستعملان على الاصل **وشرطه ان يبنى** اى اسم التفضيل **من**
حدث ثلاثى لا رباعى **مجرد** لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى
منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة

اسم التفضيل

انما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا

حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه
مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان
هذه الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض
حروف رباعى مجرد وكلها اصول او يكون ثلاثى مجرد وفيه المزيد فيه
اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو
المشتق منه فلا يتعين المعنى المقصود **ليس بلون** اى من ثلاثى مجرد
ليس بلون **ولا عيب** ظاهرى لان منهما **اشتق افعل لغيره**
اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا
منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان الافضل
اشتق من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان**
قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على الآخر
زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اى الى غير الثلاثى المجرد بانه
مثل هو اشد منه استخراجا مثال للثلاثى المزيد فيه ومثالا
للون **وعيبا** مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد
نحو اجهل واحمق ولكن يرد احمق صح على هذا التقدير اشتقاق على
احمق بمعنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق و
لكنهم حكموا انه شاذ فى نحو احمق من هبنقة والجواب ان المراد

اشتقاق احمق على معنى التفضيل
جهل

باحمق ما بيه وامن اثر البلادة في الذ كما حكي عن ابن هبنقة من
تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتعلقه
ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا
فمن انا فهذا شاية من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق
اجهل وابلد لمن تكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ
ولا نقول بذلك كما قال الشارح الرضي رحمه الله عد احمق من
قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وعلى بابه اي القياس الواقع فاسم التفضيل استعماله
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر
الالتباس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف
القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية
والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر
واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه ويستعمل
بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من
واحد لانه وضع لتفضيل شيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير منها م
الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع
اللام فهو في حكم المذكور فظاهر لانه يشار باللام الى معين
بتعيين المفضل عليه بمذكور قبل لفظا او حكما كما اذا طلب

زيد عمرو الافضل

نحو افضل من زيد قلت عمرو الافضل الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فحينئذ يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن
نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز
الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر
اللام او من لغوا واما قوله [illegible] بالاكثر منهم حصى وانما العزة
للكاثر فمن فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست منهم
بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوا الا في نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال
في مثله اي المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او من مع من
مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي اصل معناه
موصوفا المقصود به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل
اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه
وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى
ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ
وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
بهذا التفضيل موصوفه على مشاركيهم في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة

باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اى الثاني حقيقية زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم
التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه ويجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك
يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف
وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه
وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه ويجوز في النوع
الاول اى نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان
كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي
ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا
معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا او تثنية وجمعا و
تذكيرا او تانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا
الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف

النساء

واللام

واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعى اسم التفضيل المضاف
وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق الة
التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب افعل
فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في
المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في
اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب
المفعول به سواء كان مضمرا او مظهرا بل ان وجد بعده ما يوهم
ذلك فاضمر له فعل ناصب له قال الله تعالى هو
اعلم من يضل عن سبيله اى يعلم من كل احد يعلم من يضل
واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك
اليوم راكبا والتمييز ينتصب بما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا
وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو
عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة

اى افضل منه

بالاضافة

ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل مقصرا اى وصفا لسبب ما هو في اللفظ لشىء معتمدا عليه بان يقع نعتا او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشىء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء المخبر او لا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم كان او صفة لمصدر محذوف اى مفضلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشىء الذى ثبت لاسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشىء وفى المعنى لمسبب ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سوا كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان

بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولهذا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليشمل اخراجه عن معنى التفضيل بالنفى كما ستطلع فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل فعمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اى احسن فى هذا المثال بمعنى حسن وكذا الكحل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل عين رجل زايدا على الكحل عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل عين رجل منفيا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة انما بمقام المدح فرجح المعنى الى انه حسن فى عين احد الكحل وحسنه فى عين زيد فيكون احسن مع النفى بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل منفيا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل حسن فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة

ايضا لان الزايد على شي ما ليشا ويصح زيادة فيصح ان يفيد
عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد فاستغنى الزايد
ايضا فيحصل من جميع ذلك ان احسن كحل كل من يجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر في
الكلام لكان عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا
كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات
ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فزال بالنفي زوال
بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال الذي هو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالجزئية والكحل بالابتداء فصلوا بينه اي بين احسن وبين معموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي هو الكحل اذ كل ما ليس معمولا
له من هذه الحيثية لا يجوز تخللها بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في
المبتدا والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء لا الاسم المفضل
بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالاتفاق عليه فانه لم يبق اجتماعه مع

بالنفي

فهو اجنبي له من هذه الحيثية

من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو تقدم قوله منه في عين زيد
على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم
تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن في عينه عين هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة
وتعقيد ايضا مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواقعة
في ادا مثل هذا المقصد والكلام فيها ولما قرب مسئلة الكحل وبين
شرايطها وما عبر عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب
غير ترتيبه ويتنقل بهذا التقريب الى انشاد سيبويه واستشهد
في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك
ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد مقام
ما قام منه في عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه يعتد
ضميره وكلمة العين من البين والكتبين بن زيد كان احسن مع
ظهور معنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشي على نفسه
اذ يتحد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي
كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت
عينا مثل لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل في عينه

الواقعة

غير مختصر بعبارة كثير بل يمكن ان يعبر

ويستطبق

في وقوع لفظ

في زايد في التقدير

او تقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل
منه في غيرها ويلزم من هذا على طريق وجدان للكحل في عين زيد حسنا
ليس في غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل فان
لو رفعت احسن بالابتداء لانها نوع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجروره مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا سابقا ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف فسياق قلت ما رأيت كعين زيد الخ
قولا يا تأمل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدءا
بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن في المثال ان كان
المماثلة ملحوظة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور
لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت
مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا
ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
واستغنى عن ذكره ثانيا اذ ركب اسم جمع الراكب وهو مخصوص
براكب الابل التئية من تأييت اي تمكث وتلبث
والساري والساريا من السرى على وزن الهدى وهو السير في
الليل فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول
واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا
مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين
حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى
اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق

باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له
وتئية تمييز عن نسبة اقل الى الركب او منصوب على المصدرية اي تأيا
تئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير
واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف
منه والا في ما وقى مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وقى
والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله ساريا
فعول مررت على او منسوب الى محل السباع لكثرتها فيها والحال
اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون
توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك
الوادي اخوف من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية
الله ساريا ذكيا ساريا بالليل فيه عن الآفات والمخافات
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركبا اتوه من وادي السباع ولما تمم
الكلام الى باب [illegible] من دليل الانحصار [illegible]
واحد منها ولم يكتف بالقدر [illegible] في صدر مباحث المسند [illegible]
فقد وصلت النوبة الى مباحث تستحق ان يسلك فيها الطريقة وصدر بها
بقوله فقال الفصل ما دل اي كلمة دالة على معنى كائن في
اي في نفسه باعتبار دال معنى الكلمة المراد بكون المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها
بالمفهومية فرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة

في الفصل

الى امر واحد هو استقلالها بالمفهومية لكن على المطابقة بل بما ذكر في
في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يدل
على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي لانه آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا
القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن باحد وضعا
الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه بحسب الوضع بعد
للمعنى فخرج به الاسم نحو الفعل ونحوهما وخرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل جميع
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة
لوجود الاقتران باحدها لا بعينه ولانه مقترن بحسب كل وضع باحدها
ومن خواصه اي من خواص الفعل التي تعد لتمييزه عن غيره
دخول قد لانها اما لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف
للدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال
البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما
او لطلبه كلام الامر ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل

كادوات الشرط ونحوها من المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
معطوف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التانيث لانها تدل على
تانيث الفاعل ولا يلحق الا ما له فاعل والصفات استغنت
عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها فلا جرم اختص بالفعل الساكنة حال عن تاء التانيث
احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق تاء ضربت
اراد به نحو تاء ضربت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة
فيدخل فيه تاء ضربت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
الا بما له فاعل وانما يكون للفعل ...
... مع احد ... الضمير ... عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز ... لان ... اخف واختصر ...
واحد الماضي ما دل على فعل بحسب اصل الوضع فانه
من الدالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية
ذاتية بكون بعض اجزائه يتقدم بعضها ... الزمان على بعض انما
يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل
زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بنحو
الجديد مثل امس ... لانه ليس بالدلالة بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو
لم يضرب ... بان ضرب ... مبني على الفتح ...
اي هو حقيقي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا
نحو رمى لانه اقيم على الحركة دون السكون الذي هو الاصل

في المبني فشابهه المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب
في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك
في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات
مع ضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربنا
الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال الفاعل بالفعل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير
الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت
اي حال كونه ملتبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف
التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه
اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال
على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وهذه المشابهة انما يكون
لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال
يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف
فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص بعد شياعه
بواسطة اللام وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه
لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة
مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا فالهمزة من الحروف الاربعة للمتكلم مفردا

يعني بشأنه وبسببه اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة بعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به
هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او لسبب وجوده فخرج سائر المفاعيل
ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظا حقيقة
او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فعل مذكور احترازا عن مثل اعجبني التأديب فان قلت
كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي المفعول الذي فعل لاجله مذكور في الكلام
كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربت
تأديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وتركيب اعجبني
التأديب الذي ضربت لاجله ليس كذلك الا ان يراد ...
للفعل فيه مثل ضربته تأديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل هو الضرب
فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال
لما فعل بسبب وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
بخلاف ما قاله الكل خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج
مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب
تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته ضرب تأديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا تخرجه عن حقيقته
الا ترى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا
جاء في وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي نصب

قوله فعل لاجله فعل مذكور فقوله فعل مذكور
احتراز عن مثل اعجبني التأديب
وكرهت التأديب فهو وان كان
علة لفعل فليس علة لفعل مذكور
شرح مقدمة

الذي يكون التأديب علة له وهو الضرب
غير مذكور في ...

او في بعض الاوقات وفي
بعض التركيب

مثال

الظاهر عنده لو بدل

انتصاب المفعول له لاشتراط كون الاسم مفعولا له فاعلين والا كان في
وذلك حيث تعين ولا كرامك ان تاتيني فهو اليه على ما يدل عليه
كما قال في المفصل فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم لتقدير اللام ههنا واظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر
لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء و
في مع انها من ادوات المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امرأة دخلت
النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤه في اللفظ والنية فلا حاجة في
ابقائها في النية الى شرط الحاجة اليها يكون في حذفها من اللفظ و
لهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام
نحو حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا
كان عينا نحو جئتك للسمن فاعل الفعل المعلل اي الحدث فاعله فاعل
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي الفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا او زمان
الضرب والتاديب واحد اولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان القعود بعض من زمان المفعول له اعني الجبن وتهيأت
للحرب ابتغاء للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح
بعض من زمان الفعل اعني تهيؤ الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس واعلم

هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة
تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي
فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في
وقوع الفعل عليه نحو المفعول لم يسم فاعله سيجيء المفعول
كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه ولده والضمير المجرور
راجع الى اللام واختير بعضهم باجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى اللازم النصب منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه
ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي تعريف قد او قيل الوجدان يجعل من قبيل وقد حيل بين
العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره
اي حيل الحيلولة لان بين لازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا
الذي فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضمير راجعا
الى الضمير المجرور للموصول مذكور بعد الواو احترازا عن المذكور
بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اي الفاء متعلق مذكور اي كون
ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل افادة اياها بنفسه وذلك
الفعل المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كما في المثالين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول
فعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او
مكان واحد نحو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور
الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة

في اصل الفعل ومن الصاحبة اعلم ان مذهب الجمهور ان العامل في المفعول معه
الفعل او معناه بتوسط الواو الذي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان
اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل
ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب
على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا
على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصل لا تاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي لم يكن ملفوظا بل مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم
يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على العامل المعنوي بلا حاجة مع
جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف
بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز
ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ المراد شانهما لا عن شان احدهما
ونفس الآخر وانما كان بمعنى الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع
وما بالك فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من بيان
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول اي
من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول يخرج صفة المبتدا كالتمييز

مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والمتكلم اي المتكلم المفرد او الذي كان
مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان
من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة اي حال
كون المؤنث والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب
غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله
غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
وان لم يتعرف بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لعدم
الاحتياج وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه
على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاخرج ومفتوحة فيما سواه
اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب
فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع
صح ان يتعلق قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل احديهما يكون مبنيا لان
نون التاكيد لشدة الاتصال تنزل منزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
فيها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان
يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي في توالي الحركات
فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم

يخشين كالجار الاسم فالتحتية منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه
الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطبة المؤنث
مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر
وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب
المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون
الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي ذلك
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة
الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان
النصب فيه تابع للجزم كما ان في الاسماء تابع للجر مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن
يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة
تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يغزو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يغزو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم
لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغزو
ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف

اي يحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض وارتفع المضارع
اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه
هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين و
سواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي
ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما
ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم
وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا في قائم الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم
وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن
نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن
الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى وينبغي
اي المضارع بان ملفوظة ولكن قال البعض اصلها لا ابدل الالف
نونا وقال الخليل اصلها لا ان فقصر كما في ايش في اي شيء وقال
سيبويه انه حرف برأسه وان قيل اصلها اذن فخففت

وقيل اصلها اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي بأن
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر
كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة حروف فيمتنع
دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء
والواو عاطفتان والفعل ان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الخبر على الانشاء فجعل هذا ليكون من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك
ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك و
تشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي
ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون
وكلمة ان التي تقع بعد العلم او ما يكون بمعنى الظن هي ان
المخففة من ان المثقلة لان المثقلة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
ان الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وانه لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التحقق يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما

المناسب

فيجوز فيها في ان التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها
اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا لزم ان
يكون في قوله فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن
يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها
لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه جيء بها
لغوا وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في المستقبل فان
فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة مثال يجب ان لا يعمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشير
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على
ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب

رفع از جهت آنکه [illegible] واو وفا ما بعد
را [illegible] کرده [illegible]
[illegible] ونصب از جهت آنکه معطوف
مستقل است [illegible]
مثال واو [illegible] واذا لا يلبثون
[illegible] وصال فا فاذا [illegible]

بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في
المثال المذكور حتى التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان
اذا كان هي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واي كان
بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي
حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا
او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
والاستقبال ما بعدها فان اردت الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
بان يكون في زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله او حكاية اي بطريق
الحكاية كما تقول كنت سرت حتى ادخل البلد فان قولك في
هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
تتكلم بهذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت تتكلم
وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالتقييد على ما كان عليه
بحكاية تعني زمان الحكاية لم يكن مرفوعا اذ لا يمكن ح تقديرها
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بعدها كلام
مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون

قبلها

تحقيقا

الفعل الذي دخل حتى ... الحال

اى زمان الحال تحقيقا

اى حتى انا ادخلها

حتى وانقادوا على ما كانوا يرجون منهم فيرتفع اي ما بعد حتى بعد ان الناصب
والجازم ووجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل
مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فان
مقيده بنفي الرجاء في زمان التكلم وسرت حتى اي مثل ... هذا المثال
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في ...
ان ناقصة في هذا القول اذ يحصل كان فيه ناقصة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى كان الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى او امتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني اي ...
سيرت حتى ادخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مسببا ...
بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف
الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في
وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة
كان سيري حتى ادخلها ... وقت سيري فانا ادخل
الآن فلا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف تقديره جاز
على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم
صلاحيته لتقييده اي التامة كالمعطوف عليه في بعض النسخ

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لا تقتضي الخبر

و از اینجا که واجب است که ما قبل آن سبب ما بعد ... باشد ... حتی ... جمع باشد بحصول دخول ... بالاستفهام

بكذا او جائزة في كان سيري حتى ادخلها في الماضي اي جاز الرفع
في هذا التركيب في وقت حصول كان الشان فعلى هذا قولهم
سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما
يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع
هي لام تاكيد لنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا ولهذا يقدر بعدها ان
فيؤل اذا صار المثل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل فقلنا
على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او
من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم
الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط
بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
من الرفع الى النصب للتنصيص على السببية بل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة
ليتقيد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المسند عن
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني ونهي نحو لا تشتمني فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي
فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه

بتقدير ان م

جائزة م

صحة الحمل على السركان ... على تقدير م

او نفي م

اي من كون بينكم ما تضرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان
ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا اي
نفي نحو فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيها ووقع على صيغة الترجي
نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السماوات فاطلع بالنصب قراءة
حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون منك
نزول فاصابة خير فان في جميع هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر آخر
مفهوم مما قبل الفاء واما نحو قوله شعر سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا مدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والثاني
للجمع والثاني ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك
اي مثل ما وقع قبل الفاء من كون احد الاشياء الستة المذكورة
واشتراطها اشتراط الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا
زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك وشرب اللبن وعلى
هذا القياس واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او
الا ان الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في
مفهومهما والا لزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني

او

نقد ثبت م

فنقدير ان م

حتى اى الى ان تعطيني والّا ان تعطيني حتى فينسويه بتقديرها بالّا
بتقدير مضاف اى لا ازمنك الا وقت ان تعطيني حتى وغيره
بتقديرها بالى تدخل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى الا ازمنك
الى اعطائك حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا
سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة ثم كثم او اذا كانت
منها فمن غير اشتراطها ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها اى
ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فتلبيس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو
معطوف على اول العدد وايات ان صحة تقدير ان اعنى قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو
مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر
هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير
الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى
التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم
وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا
ورد عليه ان كان المناسب ذكرها مرة فى الاجمال
ومرة فى التفصيل كسائرها ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو
جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب

لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان تظهر معها ما تقلب الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على
الاسم الصريح لم تظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها
ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم
صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم تظهر الناصب بعدها
ويجب اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى
صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه التقاء
المثلين لام كى ولام لا نحو قوله لئلا يعلم واعلم ان
ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى فى رواية النصب
ولكن ليس بقياس كما مر فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وتجزم
اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا الناهى فى معنى النهى وقرار
عما يستعمل فى معنى النهى فهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اى وتجزم المضارع كلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم
والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما

ووجب جزمان المضارع مع ما واما به وبها فلا ولن ومتى
وبها يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومها ومتى
واي اي واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ ولم يجيء
في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عام الجواب
فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ
انا ايضا اقرأ عليها وهذا من المتعذر اي متوافقين في جميع
الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم
لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر
المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع
بان مقدرة وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى وقد لم لقلب المضارع ماضيا
ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب
اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص
اي لما بالاستغراق اي استغراق نفيها الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بلي تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم
ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا
قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت
التكلم بها واذا قلت ندم ولم ينفعه الندم افاد استمرار
ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا
لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومتى لما يضرب كما تقول

بخلاف لم

اي منقسب ندمه

فلان

ان لم يضرب وصح لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل ومعموله ويختص ايضا بانه اي استعمالها غالبا في المتوقع اي
ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما
يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه
الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن
بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
معك وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل
ويدخل فيه النفي ولا النهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر
وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضارع
المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية
الفعل الثاني اي لجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا
شرح المصنف كلم المجازاة ما تدخل على شيئين فتجعل الاول سببا
للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد
بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية
شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل
الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان
يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب
والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له ذهنا

ولا فارقها لكن المتكلم امتنع لعلة التشبه بينهما اعتبار الاخلاق
يعني انه تشبيها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة مثل ان
سبب الاكرام عنده وسيان اي هذان الفعلان او الماضيان
شرط تحقق ان اتى وان اتيتها جزاء من حيث انه مبني على الاول
الجزاء على الفصل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك والاول لفظا مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان اذا يقتضيها بصلاحية
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيها الوجهان الجزم
لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق بحيلولة
الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تحقيقا للماضي نحو ان ضربت ضربت
او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ويحتمل ان يكون تحقيقا للقد لم
يقترن بقد سواء كان لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ
له من قبل او معنى مقدرا كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه لقلبه معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا
احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا

معنى او لن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى
فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر
في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في
تغيير المعنى حيث تمحضت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لهذا
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان تكن منكم الف
يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن
الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان
الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا
تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما
جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع
منفي بما او لن او غير ذلك كالتمني او العرض وفي جميع
المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء و
يجيء اذا التي للمفاجات مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء
موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن
حدوث امر بعد امر ففيها معنى التعقيب ولكن الفاء
اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال

كونها مقدرة انما كانت مقدرة نحو زرني اكرمك اي ان
تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم
تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان
المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
اي ان تنزل تصب خيرا فالمضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالح لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي
سببية ما تقدم له فجزم بتقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم و
يجعل المضارع بعد هذه الاشياء الواقع لانها تدل على الطلب
والطلب غالبا يتعلق بالمطلوب يترتب عليه فايدة فيكون ذلك
المطلوب سببا لها واي سببية فاذا كان المضارع الواقع
بعدها تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع
بعدها جزاء فيجزم بها كأسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم
هو الاسلام وهو مطلوب فائدة دخول الجنة فهو سبب لها
وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من
اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر
تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

بعد الامر ٣

يجزم به وانما يحتاج لتقدير ان بما بعد هذه الاشياء ٣

استنا

استنا وعند الكسائي فلانه يقبل معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل
النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
فرفعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصف كقوله تعالى
فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرا برفع يرثني اي وليا وارثا
او بالحال كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين
او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح
انما قال مثال الامر لان الامر قد اشتهر في هذا النوع من
الافعال اشتهر في المعنى المصدري الا انها فاراد النص على
المقصود هو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص
بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل
للكل غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من
الفاعل احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول
لا عن الفاعل المخاطب احترازا عن الغايب والمتكلم بحذف
حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن
قرا على صيغة الخطاب وعن مثل ضربة ... والحكم اخره اي آخر
الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لا شبه بما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم

المقتضي للاعراب تما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي
مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي
تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كالتقول لم
تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا
تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم
لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس مضارعه رباعي
والمراد بالرباعي هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه
واكثر ابواب الافعال الاكثر زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وفعلا للالتباس
بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج عن
الكسر الى الضم على تقدير الكسر مكسورة فيما سواه اي سوى ساكن
بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في التبس بالماضي
المجهول من الافعال ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في علم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي
نحو اقبل مثال ما يكون بعد الساكن ضمة مثال ما يكون بعده كسرة
فان كان رباعيا فتحتها اي الهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ثبت
لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد

مثل اضرب

اضرب

اي قاطعة

لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله اضافة فعل الى المفعول ادنى
ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا بعد
ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم
يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان فعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت
صيغته دفعا للالتباس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج
واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد في الاوزان الخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل والخروج من الكسرة الى الضمة ولم يجئ في الافعال على هذا
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة
في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر
من تلك الابواب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتجاهل وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علم وتجاهل ودحرج خوف اللبس
هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف
فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في روي وطوي
قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلب عينه الفا لئلا يرد عليه
مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر زيادة غموض

اي مشكلا

اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتنبيه لكونه مثل العين
في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيما ذكرنا الا الفصيح فيه
قيل وبيع اصلهما قول وبيع ونقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد
حذف حركته فصار قول وبيع فابدل او قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح نحو قيل
وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي
تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال
بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير
مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان
لا بالنقل وحيل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل اي
مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي
المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد
ففي اللغات الثلاث فيهما اذ تبرد قيد فيهما مثل قيل وبيع بلا
تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فيه ذلك مثل قيل وبيع لسكون
ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء
والواو المكسورتين والقياس فيهما اذ اسكن ما قبلهما ان
ينقل حركتهما اليه وقلبت العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير

تنحو بعز

اى استحار
٢١
وجاء الواو
٢

قيم

والفيه لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
اقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره
لفظا الفتحة ونقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
ينقلب العين فيه الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع و
يختار وينقاد ويستجار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلهما المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن
نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور في القيام و[illegible]
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل على ما لي حصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على تعقل المضروب لا يكن تعقله الا ٧ بخلاف الزمان
والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه
وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع القطع عن هذه التعلقات جائز وغير المتعدي قد يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو

المشقة يقال

بعد تعقله

[illegible]

ثانيهما غير الاول ايضا

وعلمت زيدا ابا ... نحو ما شئته او ببنى الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى
مفاعيل ثلثة كاعلم واری بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت
عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الا
الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر وحدث واخبر فليست اصلا في التعدية
الى ثلثة بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام
وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا
افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المتعلق
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت
وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الا ... ما هي
اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم
كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان القضية اي
الجملة التي تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم

سمية لبيان

واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب
اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند
اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب
انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب
ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر جائز
قيل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو
المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة
اما حذف المفعول الاول فكما في قراءة ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء
المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في
قول الشاعر ولا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني
بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيها الاقتصار على احدهما مطلقا
يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء
من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو
اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي
باب علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان

فانك لا تخلو زمانا ما من ...
ظننت ٣

[illegible] من لجنة فيما كونه
[illegible] صادق ومنها اي من خصائص افعال
القلوب [illegible] الالغاء اي ابطال العمل عملها اذا توسطت بين
معموليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت
وانما يجوز الالغاء على التقدير بين لاستقلال الجزئين لفظا لحينئذ
لان يكونا مبتدا او خبرا او معمولين كما كانا على تقدير الالغاء
وجعلها مبتدا او خبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر وقد
نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور
على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف
فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما
متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا
توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضربا احسب زيد وبين اسم الفاعل
ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا
احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك
ان الغاءها في هذه الصور واجب فهذا قيد جواز الالغاء بمعنى
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت
يعني عنهما وانما خص الالغاء بالذكر مع ان مطلقه ايضا من
خصائصها لشيوعه وكثرته وقوله ومنها اي من خصائص افعال

القلوب انها [illegible] دون
معنى لسبب وربما قيل معنى [illegible]
مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المفعول [illegible]
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على
معموليها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال الخبر بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه
الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغييرها بحسب جزئيها فوجب التوفيق باعمالها في
احدهما لفظا والآخر معنا فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون
كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزاها على الجملة
التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء
والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق
واجب الثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى و
التعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص

علا الزوج

افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر كما اذا قلت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا
والمفعول به متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا
بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي
فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة
المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني
وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض
وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأي القلبية فجوز فيهما ما جوز
فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله لقد
اراني اعصر خمرا وبعضها اي افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت
ولمعنى افعال

منها

وزعمت بمعنى آخر غير معنييها الاول ومعناها العلم او الظن
يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى متعد الى مفعولين ايضا فيه
لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان
حجا بمعنى صرت ذا حال وحب بمعنى صرت ذا حب وزعمت
بمعنى كفلت يتعدى به اي بكل منها بمعنى الآخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت
زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير
حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معاني آخر غير معنى العلم والظن لم يتعرض
لمعنى صار مشوق التغية العليا ولو جدت وجدا ووجدا
وجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست
بمعنى العلم والظن افعال الناقصة افعال ناقصة لانها لا تتم
بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت
لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن
ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له وذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة كل من طرفيها خارج عنها فخرج

من الافعال الناقصة ... لصيغة تقرير الفاعل
... عدة فيها وضعت لا لتقرير
... التقرير المذكور عدة الموضوعة له في الافعال
... لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار
في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار
مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في
الزمان الماضي وكذا كل فعل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة
عنه فخرج الافعال الناقصة منها ولا يجدي ان يجعل اللام في قوله
لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من
وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات فيخرج
الافعال الناقصة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فقط
كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر مما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج
الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة و
فتي بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن
من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد
تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم الشعر

بهذا

بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وقل ...
وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ...
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت
وفيها ضمير لما تقدم من القربة ونحوها اي لم تكن
ما تحتاج اليها واستفهامية والضمير فيها جاءت يعود اليها وتأنيث
انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة
صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته
حتى قعدت اي صارت شفرته كانها حربة اي مع قصير قال
الاندلسي لا يتجاوز بها وقد الموضع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء فانه جعلها من هذه الافعال وما كان نحو من على الجملة
الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه
مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره
المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي
هو غني اثره وذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء
الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما وكان يكون ناقصة كاينة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كاينا في الزمان الماضي اما دائما من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد

غنيا فافتقر ويعني صار فهو من قبيل عطف احد المتقيين على الاخر
باعتبار ... كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها
فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها
ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع
ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة اي كان يكون تامة بمعنى
بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم
كانت الكائنة والمقدر كائن كقوله كن فيكون ويكون زائدة
اي ان وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا اي نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا
فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر
هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استطرادا لمجيئها لا ...
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من
حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من
مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد
الى بلد كذا او من بكر الى عمرو نحو ... آل يرجع واستحال
ويحول قال فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة
وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها ... بالصبوح ...

عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كاينة بمعنى صار ٢٢

اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح
او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح
او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول
في هذه الاوقات كقولك اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه
انه ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه
ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات
زيد فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت بمكان كذا لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية
القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وايضا
من الافعال الناقصة السابقة آض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك
آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام
الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها
صاحب المفصل ولا صاحب اللباب الملحق بها آض وعاد وغدا و
راح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه

الغداة و رواح و المسي وقت ٣٣

اي از باب علم يعلم ... از باب نصر ينصر و باعتبار ...

تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية
وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها
اي خبر هذه الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تشبيها على
اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على
حدة من المنصوبات مذ قبله اي مذ قبل فاعلها خبرها اي من وقت
يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة اما ولانها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار
الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال
الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداته عليها
لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا
تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة
ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت هي كما لمدة ظرف زمان له وذلك
لان لفظ ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام ليفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه
اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى
وجود كلام مستقل بالافادة لان ما مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس

باجلس الحصل جز المجموع
كلام لا يفيد فائدة تامة

مدة دوام جلوس زيد فما دام لم ينفتح ما دام بخلاف الافعال
المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي
مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال نحو ليس زيد قائما اي
الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي تقديم اخبار هذه الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على
المرفوع فيها عاملها فعل فلا بد لجواز التقديم نفي الضرورة
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان تقيد بمثل قولنا ما لم يعرض
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو
صار عدوي صديقي والفائدة به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان تقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ح
يجوز ان يكون احتياطا للمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال انفسها
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع
في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي
القسم الثاني ما اوله ما النافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع

كلام

تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي الصدر ولما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم
خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا في
جانبه لان جانب الجمهور كما يقتضيه بابها على تقديمهم فكانه
لا مخالف لهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان ما اذا النفي لما
دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة
كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وفيما يختلف فيه
ظهر فيه الخلاف من الجمهور فبعضهم منع بعض فان الاقتصال بهما
يعني القضا على القسم المشاركة الامرين في اصل العمل صريحا وهو اي
القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج
والجرجاني على انه لا يجوز زيادة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول
النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه ومن الظاهرين
في هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا ... ما قيل كان من حق
على المصنف ان يحيل ما في اوله الى ما في القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع
لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب
رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا جزمه به فعسى في قولك عسى زيد
ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب رجائك وطمعك
وطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل

حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف
الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على
قرب حصول الخروج لزيد بظنك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر
وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بتقديم
ما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع
واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان
اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه
مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف
في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في
الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها فيقول
حملا عليها ... عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو
توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في
محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب
الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد
ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا اعني ما قدمه
وقيل المضارع مع ان مشبهة بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه
على الاسم والتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي

قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع
مع ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وهي على هذا
تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
لذلك الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان
هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد
بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول
فيستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما
فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير اقامة
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان
يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل
الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل
الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
وزيد فاعل على هذين الاحتمالين ايضا وقد يحذف ان عن
الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها له بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه
ان كقولهم عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل

ان يكون وراءه فحذف ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثالث اي النوع
لدنو الخبر وهو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء ودنو الخبر
معناه باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فقط ولهذا خص كاد
هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال
باعتبار احد جزئيه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى
ان يمصحا فان كان لكل واحد منهما شبها بالآخر اعطي لكل منهما
حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على
القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي النفي في كاد
يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما الماضي
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه
بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال
رسيس الهوى والتعبير بتخطئتهم وتغيير قوله لم يكد بقوله لم
اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما لحقه ذلك وما غير تخطئتهم
واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على
انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه و

مية اسم محبوبة

الاول يعني في عسى

لا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن ابن
فاحفظه يعني الضبي مخطئ ذي الرمة وذي الرمة ايضا في قوله
تخطئة روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه
ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حيث غيره وانما هو مثل قوله ثم لم
يكد يريمها وانما هو لم يريمها وقيل لم يبرح اي النفي الداخل على كاد
ما يثبت منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي
كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على
كاد استمرار قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل
على كاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت
مدعاه بمجرده لكنه لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح
فيه وفي تمسكه عليها واتى كرب ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته طفق
دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق
كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب
وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق
زيد او اخذ او قرب او كرب يفعل وجعل يقول و قوله تعالى وطفقا

يخصفان

يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهو اي اوشك
مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى كاوشك
نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل
استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا
التعجب بصيغة التثنية فالافراد لتعقل بالنظر الى ان التعريف للجنس
والجمع بالنظر الى كثرة افراده والتثنية بالنظر الى نوعي صيغته وعلى
تقدير الافراد التعريف للجنس المقدم في نسخة التثنية والجمع ايضا فهو
ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
بلله دره وما قاله لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحل الدعا
الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت
لذلك بعد الوضع والمراد ما وضع لانشاء التعجب بحسب
الاستعمال في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في
الدعاء وله اي لفعل التعجب ولما وضع لانشاء التعجب صيغتان
احدهما صيغة الفعل الذي يتضمنه تركيب ما افعله والاخرى صيغة
الفعل الذي يتضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين
وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع والمجهول
والتأنيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن
زيدا واحسن بزيد ولا يتبينان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل
التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد

وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد سبقنا اشتراطهما
وكما انتفت الشروط يتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب
بمثل ما اشد استخراجه او اشدد باستخراجه اي يتوصل ببناءهما من
فعل لا يمتنع بناءهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء
ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جائز فيما
عدا صيغتي التعجب كتقديم الجار والمجرور او المفعول على الفعل
ولا تأخير اي ولا تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا
التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص
صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشيء
يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى
باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التأخير هو لك تأكيدا لا للتأسيس
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل
عنه بالقصد فكانا غير القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل
بين العامل والمعمول كما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد
لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف
لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الجرمي
الفصل بكله كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي

حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله
وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او على
تقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى
شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه
وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي
ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله
ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها
قال الشارح الرضي هو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب
حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادراك ما يوم الدين واحسن بزيد فاعل بصورة الامر
ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم
وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول
اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في الفعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش
لاحسن بمعنى صيّر ذا حسن على ان تكون همزة الفعل للتصيير والباء
للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء
زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد
او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان

وبئس فكأنه يحتمل صدقه بالحسن كيف شئت فإن فيه من جهة
بئس كل ما يمكن أن يكون في شخص أفعال المدح والذم يعني الأفعال
المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع أي فعل وضع لإنشاء
مدح أو ذم فلم يكن مثل حبذا وقعت منهما لأنهما لم يوضعا للإنشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الأصل فعلان على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد في لغة تميم في فعل إذا كان فاؤه حرفا وعينه حلقيا
أربع لغات أحدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الأصل والثانية
فعل بإسكان العين مع فتح الفاء والثالثة إسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء إتباعا للعين والأكثر في هذين
الفعلين عند بني تميم إذ قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وإسكان
العين قال سيبويه وكأن جماعة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما
أي شرط نعم وبئس أن يكون الفاعل معرفة باللام للعهد الذهني
وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون
في الكلام تفصيل بعد إجمال ليكون أوقع في النفس نحو نعم الرجل
زيد أو يكون مضافا إلى المعرف بها أي باللام إما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد أو بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل أو نعم
وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا أو يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
مفردة أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافة لفظية نحو نعم رجلا أو
ضارب رجل أو زيد أو حسن الوجه أنت أو مميزا بما بمعنى شيء منصوب
المحل على التمييز مثل فنعما هي أي نعم شيئا هي وقال الفراء وأبو علي
هي موصولة بمعنى فاعل نعم ويكون الصلة بإجماعها في فنعما هي محذوفة

بلغ

أن هي مخصوصة أي نعم الذي [illegible]
والكسائي ما معرفة تامة [illegible]
لكونه بمعنى ذي اللام وفي المخصوص وبعده ذلك
بالمدح أو الذم وجعله مبتدأ ما قبله خبره لأنه قد تقدم المخصوص
فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو أي المخصوص مبتدأ
أي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج فيه الجملة
إلى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدية مقامه أو خبر مبتدأ محذوف
وهو نعم الرجل زيد فرقا في هذا المثال الأخير بينهما ونعم الرجل
مقدما عليه خبره وأما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فإنه لما
قيل نعم الرجل فكأنه قيل من هو فقيل زيد أي هو زيد فعلى
الوجه الأول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه أي شرط المخصوص يعني شرط كونه مخصوصا مطابقته
الفاعل أي مطابقته للفاعل أو مطابقة الفاعل إياه في الجنس حقيقة
أو تأويلا وفي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه
عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان
ونعمت النساء الهندات ويجوز أن يقال نعم المرأة هند وبئس
المرأة هند لأنهما لما كان غير متصرفين أشبه الحروف فلم يجب
إلحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
بآياتنا جواب سؤال حيث وقع المخصوص أعني الذين كذبوا
مع إفراد الفاعل وهو مثل القوم وتشبيهه ما لا يطابق الفاعل

بئس مثل القوم ... حقيقة كالرجل ... نعم الرجل زيد ... [illegible]

المخصوص بها ولا يتناول مذمومهم مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم
فحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف
المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح
والذم حبذا في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب التي اصلها حبب
مجهولا ومن ذا وهو فاعله اي فاعل هذا الفعل وذا لا يتغير اي حبذا
اي فاعله وذا فاعله عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان
المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا لجريانه مجرى الامثال التي لا تتغير
فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد
حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص
حبذا او بعده اي بعد مخصوص حبذا تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد
رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين
الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا
هند امرأة والعامل في التمييز او الحال في حبذا ما في الفعلية وذو الحال
هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام الكلام فلا يكون
من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

مبحث الحرف

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقل
بالنسبة اليه لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم
عليه او به بل لا يدل الا في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي لاجل
دلالته على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام الى اسم كما كان او فعل
اي اسم يتصل معناه بالنسبة الى الجزء من الغير او فعل كذلك
نحو ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى
الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه
اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل و
المفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور
ونحو ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار
بزيد او كان في تأويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض
بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر
من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه
ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما
باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي الواو التي
بعدها رب في بعدها من حروف الجر وواو القسم وتاؤه وباؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فالعشرة الاول
لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي
تكون حروفا وافعالا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية

قيد ذلك لان المراد بالفعل هو الفعل [illegible] الفعل [illegible] ما يليه [illegible] الفعل اللغوي [illegible] او معناه فان معنى الفعل هو الفعل اللغوي الذي هو الحدث

... الغرض المقصود فالمراد
... مقصود وهذا الابتداء اما من المكان
نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة
من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة الى الكوفة وكقوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي ومجيء من للتبيين
ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت
فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى والتبعيض
اي ومجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر ونحوه
مما يتوهم فيه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية
كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في
المكان نحو سرت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب طرف له باعتبار الشوق

پنجشنبه

مح

والى

والى بمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما
اكتفى في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة و
الكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المضمر المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعده خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر
مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة و
الجمهور يحكمون بشذوذها فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي
لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة
في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرورها الباء بعده
كما في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد
اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس
في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به
فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجرورها في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي
جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله
فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته

نحو هما والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها
سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد
اى فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب حتى تزاد فى الخبر فى هذه الصورة قياسا وفى
غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا سواء لم يكن
خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو بحسبك زيد واللام للاختصاص ملكية نحو المال لزيد
وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شئ ذهنا
نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا
يؤخر الاجل وانما يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد
طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا اوجب
لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير
مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة بالتخصيص الذى
هو مدلول رب لانها اذا وصف الشئ صار اخص واقل على انه لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب الاصح وهذا مذهب
ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند البعض الوجوب هذا

الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى
يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا
فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف و
اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرينة
نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا او ان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون
ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن
نساء وتلحقها اى رب ما الكافة التى تكفها عن العمل فتدخل بعد لحوق
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل
الاسم نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اى واو رب
فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه
وليست بجارة فان لم يكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت فى اوله يقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لا بتقدير
رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله
اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء ومختصة بالظاهر
يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان اسم الظاهر اسم الله او غيره
فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله ورب الكعبة وذلك
الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء المختصة
التحسين ومحض الفعل الاضافة والتاء مثلها اي مثل الواو في انحطاط
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله سبحانه وتعالى لانحطاط
حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظاهر
وخصت بما هو الاصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة
فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله
وكما يكون لغير السؤال يكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله
اجلس وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك
لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن كذا فيها فاتها اختصاص ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكرنا من الامور المختصة للاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص بدونها فلم لم
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي
ما ولا فاللام في الجملة الاسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله

لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما
ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا تقوم
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على
جوابه كقولهم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو
زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال (اي جملة)
على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم عن
للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله
عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس
الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده
نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء
نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين
يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني
ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن
اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي الكاف بالظاهر

... الظاهر مذهب الجمهور فلا يقال كم استعمل عند نقل كونه
وقد يدخل في اسمه على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه
اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما
الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت والمنفي هو ذلك
الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من
البلدة سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون
تلك السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ان مبدأ السفر في
او عدم رؤيتي كان تلك السنة وامتد الى الآن والظرف عطف
على الابتداء اي هما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا
اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو
ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان
رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا ثم ان
زمان الفعل اذا وراءهما فكيف يصح اعتبار مبدأ زمان الفعل فالمثال
المذكور ان كان للظرفية ويمكن ان يحمل الاول مثالا للابتداء كما
هو بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار
ذكرت ههنا نحو جاء القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا
نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها ب

اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان
المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
ستة لكنه لما عبر عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسن تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال
كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا عدت
مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع
الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل اخرها لكونها
للانشاء بخلاف الاربعة السابقة فانها اي ان الاداة لها صدر الكلام
وجوبا لتعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس تلك فيها
على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها
وخبرها في حكم المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما
ح لو وقعت في الصدر اشتبهت بالمكسورة في صورة الكتابة
وانما حملت على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة
لان مجرد عدم الاقتضاء لا يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة
على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على
غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح

[illegible] الموصول
[illegible] ولا تغير
[illegible] ما قدمت فنقول
[illegible] المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها
[illegible] كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم
[illegible] ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
[illegible] بمقتضى الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع
يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول
القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم
الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي انه
قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم
لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ
نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها
مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها
بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني
منا ذلك زعمت اي لولا زعمت اني [illegible] لولا انك [illegible]

[illegible]
والفاعل [illegible]
فان جاز في موضع [illegible]
الفتح والكسر فان المفتوحة [illegible]
خبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع [illegible]
كما وقع بعد فاء الجزاء فان كان المراد من يكرمني [illegible]
الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد
لانها مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم
كما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها
جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف
الخبر اي فاذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى
على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله وسيدا مفعوله الثاني
وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يحكم قفاه
ولهازمه اي همته ان يأكل ويسمن قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان
ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بازاء ما فوق الواحد او
بازاء [illegible] حواليها تغليبا وشبهه بما علقت على اذا انه عبد القفا
الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه [illegible] في كثير من النسخ
فمن عليه اشتباه [illegible] قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر

فيه المعنى المصدري

اعني المقولات اي احدا منها لا المعنى المصدري اعني الحمد لانه الحمد
في الخارج ليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كانت
ما بمعنى المعنى اول اقوال تعين الفتح لان اول الاقوال المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو جنس المقول
ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز
العطف على محل اسم ان المكسورة اي من جهة انه في محل الرفع ولو
كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وامثاله مفتوحة
لفظا وفي مكسورة حكما حيث يكون مع معمولها في تاويل الكلام فصح
ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه
لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها ما غيرت معنى الجملة ومن
عندهما ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر
اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو لانه لو لم يمض قبله لا
لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد في مثل ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فيه الابتداء
فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين

فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان لا تعمل عندهم
في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان
فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا التي للكن اي لكن
اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند
الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة
بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لا تغير معنى الجملة كما كانت
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى
الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار المحل اسمه مرفوعا
عطف شيء عليه بالرفع كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج
وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا
لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي ايضا لها
التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معها
حرف تاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع
المكسورة على الخبر اي على خبرها كقولك ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين

بلغ المقابلة

ان نحو ان في الدار لزيدا او على اسميها اي بين الاسم والخبر وهو
متعلق بالخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه
المكسورة لان قياسها ... يلزم توالي حرفي التاكيد والابتدا اعني
ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل على سبيل التحصيل ودخول اللام في كل
على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء ضعيفا
في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل
التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها مع التخفيف اللام وتجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها
بالفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على
الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم
وان زيد لقائم واما في الاعمال فطردا للباب ولان كثيرا من الاسما
لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا
خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا اذا اعملت لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وتجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا
والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا
فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا
والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة الا

نحو ان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تجويز عدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه
متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلها تمسكا بقول الشاعر تالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت
عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة
كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر
والسبب في هذا التقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة ثم
كما سبق ان اعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في
الكلام ويلزم من تجويز الغائها ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها
والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها
قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن لما لم يعمل في المقدر ايضا ولم يعمل في الظاهر وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة
العامة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية
او فعلية سواء دخل فعلها على المبتدا والخبر او غيرها وشذ اعمالها
اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل
اعمالها في المظهر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه
ذاهب وهذه رواية شاذة وجوده اما في الضرورة فقد جاء في المظهر

فعلا قال الشاعر عرفوا انك في يوم الرخا سائلي وانك لم ابخل
وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل
اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ليس نحو ان ليس للانسان الا ما سعى
وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور
الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض
من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فان الفصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فلا فرق
بينهما اما من حيث المعنى فلانه لا معنى للاستقبال في المخففة الا
في المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
ففي المصدرية والا ففي المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا
الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان
خرجت عن حكم الجارة والجارة انما يدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان في المعنى المكسورة وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل
على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتح الآخر كقول
الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه حقان ان اعملها قلت

كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعمل لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال لا تقدير
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي
عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكان لا نفيه ان ما بعدها ليس كما
قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكانه ان يحقق مضمون ما
بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا جاء
ايضا لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمرا لم يجئ تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه
والا فقد يكون اللفظي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها
عن المشابهة والشبهة العاملة لفظا ومعنى فاجريت وجوبا
بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه في بعض
النسخ على الاكثر كانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا
اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي العاطفة
الجملة على الجملة واما اعتراضية جعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم

وقد ابطل الخليل ... ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما
بنصب الجزئين بناء على ان ليت للتمني وكأنه قيل اتمنى زيدا قائما
اي تمنيته كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
لمعنى ليت واجاز الكسائي اي نصب الجزئين بتقدير كان ويتمسك
بقول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام
الصبا رواجعا والكسائي يقول يا ليت ايام الصبا كانت رواجعا
والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن
في خبرها المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها رواجع
ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب
والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية وانشد السيرافي في شرحه وداع دعا يا من يجيب الى الندى
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على
سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه قد وقع مجرورا
في موضع آخر فاتى به وحكاه على ما كان عليه او كان تسميته ذلك
الرجل اي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء
ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون
من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد
الجزم بوجود الجر بها والحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف

عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما
وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المعطوفة منها وعند الاكثرين ان
ما بعد اما عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي تجيء
بعد الواو نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها لان
ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها
ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
فالاربعة الاول للجمع اي الجمعية اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحصول في
زمان او مكان فمثل قولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي
حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا
ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها
بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم منها الترتيب منها
وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم
مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها
اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي
متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها
اي المعطوف بحتى يجب افضله وضعفه جزء ضعيف او قوي من حيث
انه قوي او ضعيف من متبوعه معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في
المعطوف وضعفا فيه ليدل عليها حتى تميز الجزء بالقوة والضعف
عن الكل فصار كانه غيره فصح الان يجعل غاية وانها للفصل المتعلق

اي يتبوع به

بالكل وذلك لانها العطف اليه على شموله جميع اجزاء الكل كمات الناس
حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة الفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى
جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم الحجاج
على مشاتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الاشعار بالطلاق في
او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك لانتهائها الطلاق
بالجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل وكذلك استعملت حتى الجارة
في المعنيين جميعا الا انه لم يأت بالعاطفة الا في الجزء الاخير فان
الاصل في حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها
جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها
وهو كون ما بعدها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اوفق في
العطف واكثر في الوجود من اتحاد المنتهى ومن هكذا في بعض الشروح
وحتى هو اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الى آخره
الا ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاز والكناية

كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل يجيء الحروف الثلاثة لاحد
الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك
الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على
ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق
النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير
مستعملة بدونها مبهما اي يذكر بعدها ما يكون فاصلا احد الامرين المستويين
الاخر بل الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد
المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي من اجل
ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما
لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين
فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة
ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح
وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح فيكون تركيب ارأيت
زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي
الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة
على المصنف ويليها احد المستويين والاخر الهمزة على
الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه
لتنزله عن مرتبة الافصح الى الفصيح غير مناسب لان ما كان حسنا
فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هاهنا لا يخلو عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا في ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان

والمستويين

جوابها

[illegible] التعيين اي احد الامرين لان السوال عنه وانما
[illegible] لا يفيد التعيين بخلاف أو واما مع الهمزة فلا
[illegible] زيدا او عمروا واجابك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسوال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب
بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فاشار
اليه بثم في الموضعين ام واحد لكنه لما كان وقوع على خلاف
ام المتصلة فرع عليها باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة
في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ثم
ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على
قوله لم يجز وعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان
اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول
ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل اهي
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تعقيبه
الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل
المعطوف عليه لازم مع اما اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف
شيء على آخر باما يلزم ان يتقدم المعطوف عليه اولا باما ثم عطف
على المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر
الكلام مبني على الشك جائز مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو

ولا يجوز ان يتقدم المعطوف عليه اما نحو جاءني اما زيد [illegible]
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان [illegible]
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو
العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا
ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف
عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى
واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة
اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي
لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ثابت
للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه
لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء
في المعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما
كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف فاي ما
جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وجماعة الى
انها لنفي الحكم المنفي من المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى جاءني زيد بل عمرو بل
جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المحكوم منفي عنه ولكن للاستدراك
للنفي اي غير مستعمل بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي
بنقيضه لا فيكون للايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمه للنفي الحكم
عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف
الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات
فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فصل كلام المقدر
غير مستعمل بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تبتدأ بها الجملة
حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها كثيرا
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها كهذا وهاتا وهذان وهاتان و
هؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة
للقريب اي بسكون الياء والهمزة للقريب وكان المراد بالقريب
عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى متصف باصل
القرب من غير زيادة والى كذا اي الاقرب متصف بزيادة القرب
والهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
يعني المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى اي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان

بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبيين
وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه
استفهاما كان او خبرا فهي في جواب قام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم تحقيق قام زيد فمعنى
بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم
لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل نحو الاستفهام نعم ههنا
لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد استشهد
له الى العرف فلو قال لعديد زيد اليس لي عليك الف درهم فقال
زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى
مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله اثباتا سواء كان
ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد
اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كالقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات بعد الاستفهام لا تستعمل
علية استعمالها مسبوقا بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المصنف ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل
القسم فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري
تقول اي لعمري واي والله واي وربي واجل وجير بالكسر والفتح
وان لتصديق المخبر في بعض النسخ لتصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان

بكسر الهمزة

الظرف ای ما اتیت زیدا ولم یأتک ای فما اتی ولم یأت وجاء ان للتصدیق
ای نعم ایضا نحو قول ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی الیک
ان وراکبها ای لعن الله ناقة وراکبها وجاء لعل للاستفهام
ایضا نحو قول الشاعر لیت شعری هل للمحب شفاء من جوی حبهن
ان اللقاء ای نعم اللقاء شفاء للمحب من حبهن فی هذین الموضعین بخلاف
ما ذکره المصنف من کونها للتصدیق للخبر حروف الزیادة واما
حیث هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة فلا انها لا تقع الا
زائدة ومعنی کونها زائدة ان اصل المعنی بدونها لا یختل لا انها لا
فائدة لها اصلا فان لها فوائد فی کلام العرب اما معنویة واما
لفظیة فالمعنویة تاکید المعنی کما فی الاستغراق فیه والباء فی خبرها
ولیس واما الفائدة اللفظیة فهی تزیین اللفظ وکونه بزیادتها
افصح او کون الکلمة او الکلام بسببها مهیأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غیر ذلک ولا یجوز خلوها من الفائدتین معا والا لعدت
عبثا ولا یجوز ذلک فی کلام الفصحاء ولا سیما فی کلام الباری سبحانه
ان وان مخففتین وما ولا ومن والباء واللام فان بکسر الهمزة و
سکون النون تزاد مع ما النافیة کثیرا لتاکید النفی نحو ما ان رایت
زیدا ای ما رایت زیدا وقلت ای زیادة ان مع ما المصدریة نحو انتظر
ما ان یجلس القاضی ای مدة جلوسه وقلت زیادتها ایضا مع لما
نحو لما ان قام زید قمت وان بفتح الهمزة وسکون النون تزاد مع لما
کثیرا نحو فلما ان جاء البشیر وتزاد بین لو والقسم المتقدم علیه نحو
والله ان لو قام زید قمت وقلت زیادتها مع الکاف نحو کأن

ظبیة تعطو الی ناضر السلم علی قول من روی ظبیة بالجر وما تزاد مع اذا
نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنی اذا تخرج اخرج ومع متی نحو متی ما تذهب
اذهب ومع ای نحو ایا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی ومع این نحو
اینما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترین من البشر [illegible]
لکون تلک المذکورات مع ما شرطا ای اداة شرط ومع بعض
حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطیئاتهم اغرقوا وعما قلیل
وزید صدیق کما ان عمرا اخی وقلت زیادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غیر ما جرم وایما الاجلین قضیت وقیل ما فیهما کافة ما
نکرة والمجرور بعدها بدل منها ولا ای کلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفی لفظا نحو ما جاءنی زید ولا عمرو او معنی نحو غیر المغضوب علیهم
ولا الضالین وتزاد بعد ان المصدریة نحو قوله تعالی ما منعک الا
تسجد اذ امرتک ای ان تسجد وقلت زیادة لا قبل القسم نحو لا اقسم
بیوم القیمة ولا اقسم بالنفس اللوامة ولا اقسم بهذا البلد والسر فی
زیادتها التنبیه علی ان المقسم به بحیث یستغنی عن القسم فبزیادتها لذلک
فی صورة نفی القسم وشذت زیادتها مع المضاف کقوله فی
بئر لا حور سری وما شعر ای فی بئر حور والحور الهلکة جمع حائر ای
هالک من حار ای هلک ومن والباء واللام تقدم ذکرها مشتملا
علی ذکر مواضع زیادتها فلا حاجة الی تکرارها حرفا التفسیر ای فهی
حرف کل مبهم من المفرد نحو جاءنی زید ای ابو عبد الله الجلد کما قوله
قطع رزقه ای مات وان وهی ای ان مختصة بما فی معنی القول ای
بفعل مقدر فی معنی القول لیعتبر المظروف فی الظرف غیر منفک عنه

فلا يقع بعد صريح القول بل لا بد ما فيه معنى القول فهي لا تفسر في
الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى
وناديناه ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان [illegible] كتبت
[illegible] قال [illegible] اي تفسير للمفعول المقدر
كتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله
ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا
في قوله ما امرتني به لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر المفعول
الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قال الله ولان [illegible] وان المفتوحة
المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية ويجعلانها
في تأويل المصدر نحو قوله تعالى فضاقت عليهم الارض بما رحبت
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي
خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز
غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان
قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان
المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كففت بما
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل
في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك
قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان هذا اخوك اي اخوة زيد

فان بعده مقدرة لكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا وحروف
التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها
على احد انواع الكلام [illegible] على ان الكلام
وكذلك [illegible] ويليها الفعل [illegible] ويلزم الفعل لفظا نحو
هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه [illegible] اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي قد فات الا انها تستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في
المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
حرف التوقع وهو قد [illegible] فان هذا الحرف
اذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه
يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال
مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واتصافه قريب
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن [illegible] معان
مجتمعة التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير
توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وقد في المضارع المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل ايضا مضافا الى التحقيق في
الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها

وبين الفعل بالقسم كقوله فقد احسنت وقد لعمري بت ساهرا
حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لاستدعائهما معنى في
جزئي الدال لدخولهما على احد انواع الكلام وتدخلان على الاسمية و
الفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم و في الفعلية اقام زيد وكذلك
هل تقول فيهما هل زيد قائم و هل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على الاسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل
اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فان رأت بعدها فعلا تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي
التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها اكثر من
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع
وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا
وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار وتدخل عليه على طريق الانكار
دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف
بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مختص بشيء هل
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه
تقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه
لا قصد للاستفهام عن احد الامرين بعد المستفهم عنه فاستعمال
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه اولى

ويمتنع

ويمتنع هل مع ام المتصلة لان المستفهم عنه في صورة ام المتصلة لم يفده
لانها للاضراب عن السؤال الاول الى استيناف سؤال آخر بام المفيدة
بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو و
تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم
والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا
يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي ان دخل في
المستقبل في بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي معناه
ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان
تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال
الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال يقع مني ايضا اكرامك
فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربت ولو تضرب يضرب
يعني واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك
فيه ايضا وقد يستعمل لو في المستقبل كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير
من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فان قلت
مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
المجيء المقدر فيه فيلزم انتفاء مجيئه وكون انتفاء الاكرام مسببا
لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الاكثر

المنافرة وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض
ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وحققنا تحكم المشهور ولم يدر ان
ذكره ومعنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك
اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث
وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ونحوها
اي ان ولو الفعل لفظا كما مر في الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد
ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا متصلا
حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيدا للفاعل في الفعل المحذوف
لان حذف الفعل والفاعل معا ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه
اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل لو بعد المحذوف فعلها المكن للنحو

لا بالفتح بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل الفعل المقدر بعد لو
والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
الفعل اي بعد ان الفعل موضع مطلق اي في موضع لم يمكن ان يقع
فيه مطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور
موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا بد له من مصدر ان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل
الواقع خبرا لعوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا
عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه
جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المتعذره اي تعذر وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان
الاقلام ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول
الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان
تقدم في اول الكلام
واحترز به عن توسط القسم بتقدم غير الشرط على الشرط معلق مقدم
لزمه اي الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا
لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي
الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب كان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون
مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون الجزء

عليه للشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال
للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي بتقديم غير الشرط
جاز بتعبير القسم وبني الشرط وان بني على القسم ويعتبر الشرط يحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هو مثال
لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما النشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على
ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لا تينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير
توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا النشر على
ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه
فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير
ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال الثاني بالمثل لتقديم
على تقدير تقديم اللفظين على النشر ها هنا حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ

اي كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي
بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله
لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون ولم يبق اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى
وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط
ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لزم الا
تيان بالفاء لان الجملة الاسمية اذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء واما
للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله
في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في
اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي
بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور دالا على احد القسمين على الآخر
كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما
يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس
في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات فيردون اليها المتشابهات
والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسيبويه الاول
الثاني والاكثر حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منها اي
بينها وبين فاء الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز اما
او خبر اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد

منطلق منطلقا اي يوم الجمعة منطلق فيه يجب ان يجوز تقديم ذلك الظرف
على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه وقيل سيبويه لا لان ما في
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو ان
ما وقع ههنا اي بين فانها معمول الشرط المحذوف جاز مطلقا
اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال يجوز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما والفا لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة ان
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازني
ان كان ما يتوسط بين اما والفا مما جاز التقديم على الفا مع قطع
النظر عن الفا كان المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون
المتوسط جزء الجزاء قدم على الفا والا اي وان لم يكن جاز التقديم
مع قطع النظر عن الفا بل انضم اليها مانع آخر مثل يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان ما في خبر ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين
ان لا يكون وراء الفا مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما في رفع
الحكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما
بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفا لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق
فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف اما تقديره على
تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغايب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف
تقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا لانه مفعول به للفعل المحذوف
فوجه تعريفه بهذا انه توهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق
برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما والفا مفعولا به
لظهور اشكالهما هو فوقعه لكثرتها حرف الردع كلا الردع
هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك
اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجيب الى ذلك وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا
ان الانسان ليطغى اذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون
لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لان كلا ردع
المخاطب عما يقوله تحقيق نفيه لكن بالنفي محكما بحرفية اذا كان

لانك تردع

بمعنى حينا ايضا لما فهوا ان من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود
بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها
مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة
لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم فاعله وانما
جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب
واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء الملحقة
وبحركة تلك على اعراب وليت لانها كالحرف الاخير مما لحقته
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت
مخير في الحاق تاء التانيث وعدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها
ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث
انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي
الجمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل
احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا
الحق على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير
فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل
كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل
هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا
الابدال ما في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبرا لمبتدا اخره

والعوض كون الخبر حينا التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته
نونا فسمي ما به ينون الشئ اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه
لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثانا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يعترضه الحركة العارضة
مثل عادا الاولى وهي شائعة نون من لدن لم يكن داخلا
فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي حركة آخر الكلمة فان هذه اواخر
تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها انما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها من غير
تخلل شئ وههنا الحركة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فالآخر
الكلمة هو الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير
ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل نحو
نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل الظريف
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود وتطفل العارض
والمعروض وليس نون الظريف تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو
اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على المكنة اي كون الاسم
لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور
ثبوته الا في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة
فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت
ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين
في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن وقال الشيخ الرضي
وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا

قال التنوين في مثل صه للتنكير ايضا فاذا جعلته علما محض للتمكن
والعوض وهو ما في الحين عوضا عن المضاف اليه يلحقه فيما على
آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ
مضاف الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق
بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ
وعامئذ وجعلت بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل
قائما اي بكل واحد واشباه ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع
المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة
في الجمع المذكر السالم لم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد
التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه
اذا سمي بمسلمات مثلا امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن
لزالت للعلتين العلمية والتانيث والطاه ليس تنوين التنكير
لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم
وهو ما يلحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من اسباب تحسين الغناء وترديد
وانما اعتبروا الحاق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف
والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا لو وافق كما يشاهد من اصحاب الغناء
لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل سلك النظم بتخلله من كلمات
الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو اما يلحق القافية المطلقة

وهي ما كان رويها متحركا كما سيجيء [illegible]
والواو حيث هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها والحق النون بهذه القافية انما يكون بدل حروف
الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت بالنون وحصل باشباع
فتحة الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التاكيد واما
لحاق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان
او غير صحيح حيث تقيد المقيد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه
ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليكون امتداد
الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه
الاعلام لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكن
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق
بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي
لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط في التقطيع وليس القسم الاول ايم
يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لان معنى الترنم كان مردود
النحو موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فمعنى تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال

[illegible] فيها قال [illegible] في
[illegible] المستقبل التي [illegible] [illegible]
[illegible] الخفيفة [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] صيغة لغير العقلاء [illegible]
[illegible] [illegible] عالم لم [illegible]
[illegible] [illegible] الاستقبال [illegible]
[illegible] صيغة نحو زيد [illegible]
[illegible] حكم الا [illegible] حكم الابن في
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] التاكيد [illegible]
[illegible] الاصل في البناء السكون [illegible]
[illegible] الالف [illegible] غير الف [illegible] نحو
[illegible] [illegible] من نون جمع المؤنث
[illegible] [illegible]
[illegible] المستقبل [illegible] في
[illegible] [illegible] بالتشديد والنهي نحو
[illegible] الاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
[illegible] نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
[illegible] التشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب [illegible]

[illegible] [illegible] والشاكل [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] نون التاكيد [illegible] الواو [illegible]
[illegible] [illegible] النون [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] النون [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] الواو [illegible]
[illegible] [illegible] الواو [illegible]
[illegible] الامثلة [illegible] الواقع في [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] والنون الخفيفة [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] النون الخفيفة [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] النون [illegible]
[illegible] [illegible] الخفيفة [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible]

ان [illegible] الحذف [illegible] بخلاف التنوين فانه لا يرد
فانه فما عليه النون الخفيفة [illegible] في الوصل والمحذوفات [illegible]
قبل اللزوم [illegible] على باب [illegible] والمحذوف المفتوح
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
على [illegible] في [illegible]
[illegible] المقام [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] انك مجيب الدعوات برحمتك يا ارحم الراحمين

[illegible]

لانه لا يركب [illegible] النون [illegible] التأكيد في الفعل
فلا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
وهو النون [illegible]
نون التأكيد فيما [illegible]
نون التأكيد في [illegible]
الحرف [illegible]
وما قبلها اي ما قبل نون [illegible]
وهو الواو [illegible] ليدل [illegible]
اشترط في [illegible] الالف كنين على حد [illegible]
كلمة واحدة فان النون المشددة [illegible]
وقبل النون المشددة فان لم [illegible]
ضمير [illegible] وهي الياء [illegible]
او نقل الياء بعد الكسر وقبل [illegible]
ذلك من ضمير المذكر [illegible]
كان او مخاطب والمؤنثة الغائبة مفتوح [illegible] للخفة [illegible]
ما عدا ذلك المذكر يشمل المثنى وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر
نقول ولتقول في المثنى وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثقال [illegible] نقول في المثنى اضربان باثبات الالف [illegible]

کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۳۰۲

یا لواحد وافرتنان فی جمع المؤنث بزیادة الالف بعد نون الجمع
وقبل نون التأکید لئلا یجتمع ثلاث نونات ولا یدخلهما الخفیفة
وجمع المؤنث النون الخفیفة للزوم التقاء الساکنین علی غیر حده
خلافا لیونس فانه یجوز التقاء الساکنین علی غیر حده کما فی الوقف
ولیس بمرضی عند الاکثرین وهما ای نون الثقیلة والخفیفة فی غیرهما
ای غیر المثنی وجمع المؤنث مع الضمیر البارز ای الواو جمع المذکر
والیاء المخاطبة کالمنفصل ای کالکلام المنفصل یعنی یجعلان ببعض احوال
مع النونین معاملة کالکلمة المنفصلة من حذف الواو والیاء او
تحریکهما ضما وکسرا والغرض من هذا الکلام بیان التقاء الاخر خذا ای فی
النون بهما ومعنی کلاهما ان النونین حکمهما مع المثنی وجمع المؤنث
ما ذکر ومع غیرهما علی نوعین ای تنبیه فی جمع المذکر کاغزوا او
ارمیوا اخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزی وارمی واخشی واما
مع ضمیر مستتر وهو الواحد المذکر نحو اغزوا ارم واخش فالنون مع الضمیر
البارز کالکلام المنفصل نحو اغزن وارمن واخشین وکذا اغزن وارمن
یا مرئة بحذف الیاء کما فی اغزن واخشن وارمن بضم الیاء المفتوح
ما قبلها نحو اخشون کما یضم مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وکسر المفتوح
ما قبلها کما کسر الیاء مع المنفصل نحو اخشی القوم کاخشی الرجل فان لم تتصل
ای الضمیر البارز وهو الواحد المذکر نحو اغزوا ارم واخش فکالمتصل
ای فالنون کالکلام المتصل یعنی بها التقاء نحو اغزون وارمین
برد اللامات فیهما کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا ونحو
ای کالجل انه مع غیر الضمیر البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل

المخلد سنه اعراه

الافعال

لا مع ضمیر بارز هم
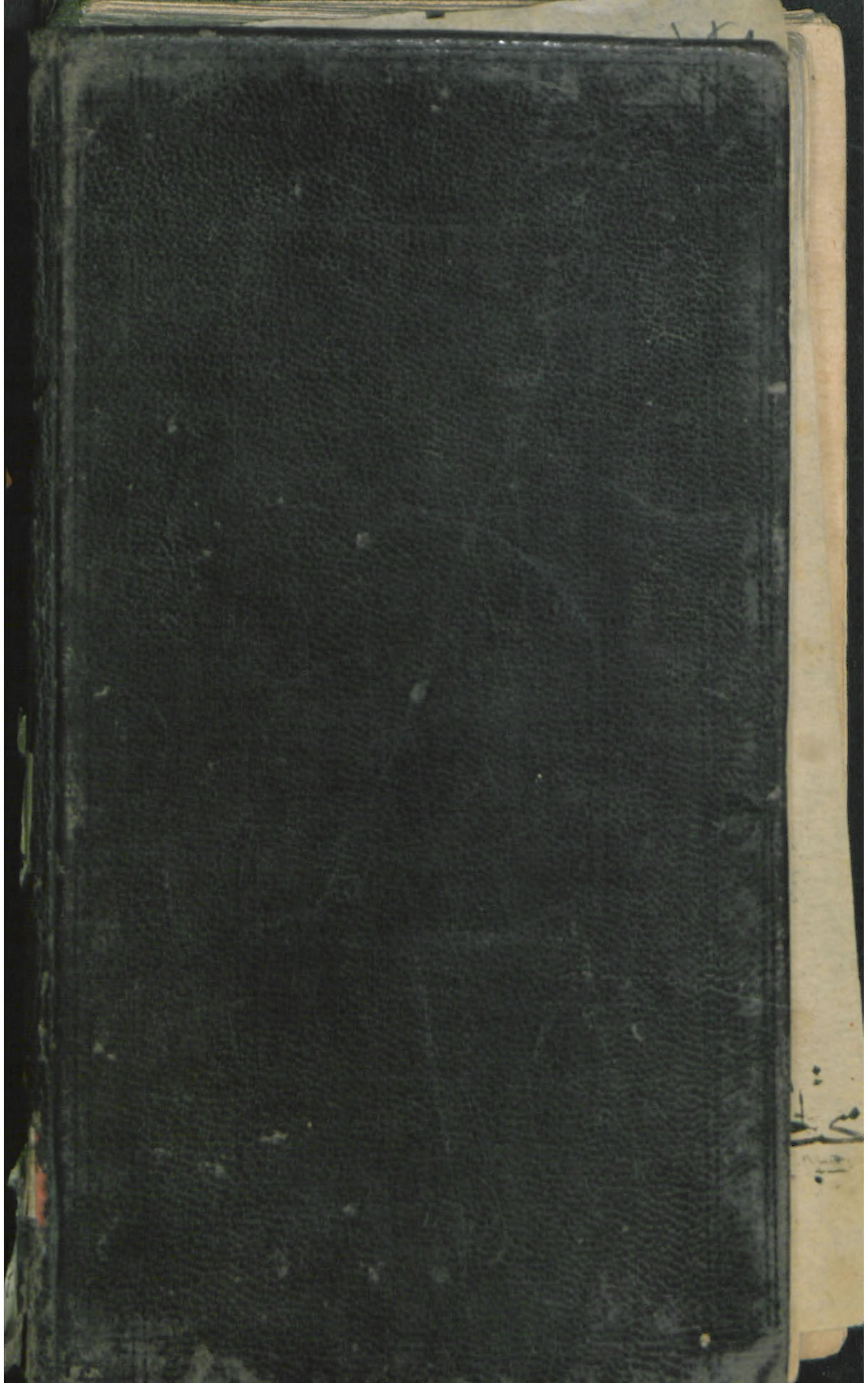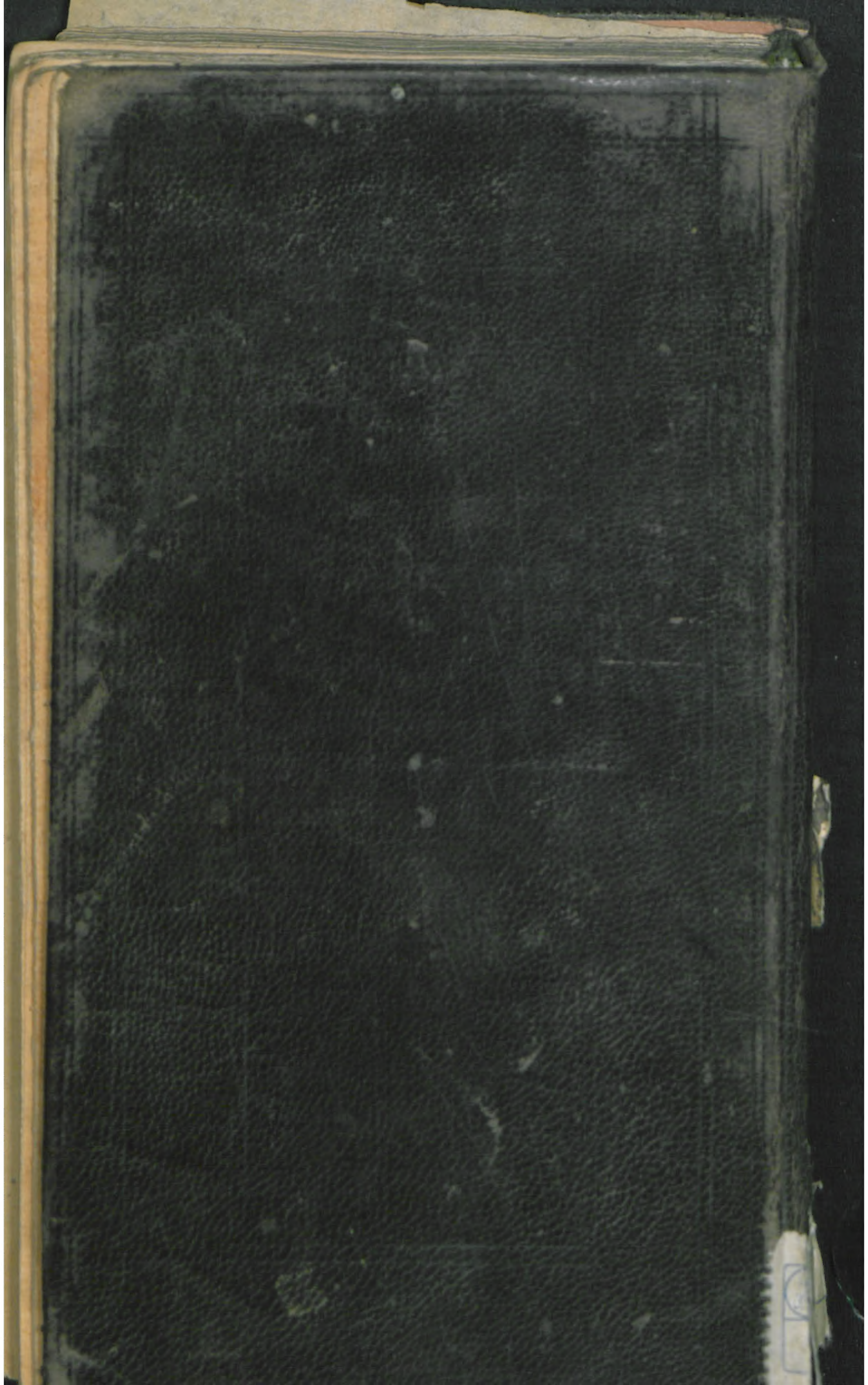
اغزن وارمن
الحذف الواو کما
فی نحو اغز